بسم الله الرحمن الرحيم

جغرافية السكان

الثابت والمتحول

علي لبيب

جغرافية السكان

الثابت والمتحول

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي. والتسجيل على أشرطة أو اقراص قرائية أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر

ISBN 9953-29-812-2

الطبعة الأولى
شمال جنوب – تونس 2003
الطبعة الثانية
الدار العربية للعلوم – بيروت 2004

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers
عين التينة، شارع سافية الخزين، سابة الريم
هاتف: 860138 - 785108 - 785107 (1-961)
فاكس: 786230 (1-961) ص.ب: 13-5574 - بيروت - لبنان
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت – هاتف 786233 (9611)

المحتويات

تقديم الدكتور محمد الجديدي 9

توطئة 11

الفصل الأول: في النظريات الديمغرافية 13

1 – المدارس النظرية 13

2 – المالتوسية 19

الفصل الثاني : في الجغرافيا السكانية 27

1 – المفهوم 27

2 – المصادر 29

الفصل الثالث: التوزيع الجغرافي للسكان 37

1 – تباينات بكل المقاييس 37

2 – التباين بين القارات 38

3 – التباينات الإقليمية 45

4 – التباين بين البلدان 47

5 – الفراغات الكبرى 50

6 – الكثافة السكانية 53

الفصل الرابع: العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان 57

1 – العوامل الطبيعية 59

2 – العوامل التاريخية 66

الفصل الخامس : النمو السكاني 71

1 – في المقاييس 71

2 – البلدان المتقدمة 76
3 – البلدان النامية 81

الفصل السادس : الولادات والخصوبة 87

الفصل السابع : الوفيات 95
1 – في المقاييس 95
2 – وفيات الرضع 99
3 – أمل الحياة عند الولادة 101

الفصل الثامن : الإنتقال الديمغرافي 109
1 – النظام التقليدي 110
2 – مرحلتا الإنتقال 111
3 – النظام العصري 113

الفصل التاسع: التركيب السكاني حسب العمر والجنس 115
1 – التركيب العمري 115
2 – التركيب حسب الجنس 122

الفصل العاشر : سكان الريف وسكان المدينة 125
1 – سكان الريف 125
2 – سكان المدينة 128

الفصل الحادي عشر : السكان والنشاط الاقتصادي 137
1 – السكان النشيطون 137
2 – الأنشطة الاقتصادية 146
3 – القطاع غير المنظم 153

الفصل الثاني عشر : الهجرة 159
1 – أصناف الهجرة 160
2 – الهجرة الدولية 161
3 – العولمة والهجرة 172
4 – من الهجرة القانونية إلى الهجرة غير القانونية 174

5 – اللاجئون 177
6 – انعكاسات الهجرة الدولية 178

الفصل الثالث عشر : السكان وتدهور البيئة 181
1 – في تدهور البيئة 183
2 – السكان والمياه 184
3 – السكان والغذاء 188
4 – الفقر والبيئة 192
5 – الاتجاهات البيئية الإقليمية 194

الفصل الرابع عشر : التنمية البشرية 201
1 – المفهوم والمضمون 201
2 – دليل التنمية البشرية 210

الفصل الخامس عشر : السياسات السكانية 221
1 – المقصود بالسياسات السكانية 221
2 – بعض التجارب 224
3 – المؤتمرات الدولية 230

المراجع 232

تـــقـــديـــم

إن هذا الكتاب مفيد جداً، فهو ليس تكراراً لمؤلفات سابقة حول جغرافية السكان، بل هو إسهام لا يستهان به في إثراء المكتبة الجغرافية العربية عموماً وجغرافية السكان على وجه الخصوص، بل وحتى الدراسات في العلوم الإنسانية بصفة أشمل. وقد توخى المؤلف الدكتور علي لبيب أسلوباً سلساً وبرهن عن تمكنه من اختصاصه في جغرافية السكان.

وقد قُسّم الكتاب إلى خمسة عشر فصلاً استعرض فيها على التوالي: النظريات الديمغرافية، مفهوم ومصادر الجغرافيا السكانية، التوزيع الجغرافي للسكان، العوامل المؤثرة في ذلك التوزيع، النمو السكاني، الولادات والخصوبة، الوفيات، الانتقال الديمغرافي، التركيب السكاني حسب العمر والجنس، سكان الريف وسكان المدينة، السكان والنشاط الاقتصادي، الهجرة، السكان وتدهور البيئة، التنمية البشرية، وأخيراً السياسات السكانية.

وقد أثرى الكتاب بعديد الأمثلة الحيّة المعبّرة من مختلف أقطار العالم الأكثر تقدماً والأقل تقدماً واعتمد كثيراً على وسائل الإيضاح 11 خريطة و7 رسوم بيانية و18 جدولاً إحصائياً.

وفضلاً عن ذلك، فقد حلّل بعمق عدة مفاهيم ونظريات خاصة بجغرافية السكان. ووُفق – سيما في الفصل قبل الأخير – في ربط السكان

بالتنمية البشرية. هذا المفهوم الذي اقترح نموذجه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990. سواء من حيث المفهوم والمضمون أو من حيث القياس بالاعتماد على دليل التنمية البشرية الذي يتركب من ثلاثة مكونات هي الصحة، التي يعبر عنها المستوى الصحي وأمل الحياة عند الولادة، والتعليم، الذي يمثله معدل رفع الأمية في صفوف الكهول ومعدل القيد المدرسي بالمراحل التعليمية الثلاث والعيش الكريم، الذي يمثله الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بحساب تكافؤ القدرة الشرائية أي عدد الوحدات النقدية اللازمة ببلد ما لشراء سلعة أو خدمة من السوق المحلية التي تعادل ما يسمح بشرائه دولار واحد من السوق الأمريكية.

الدكتور محمد الجديدي
أستاذ الجغرافيا البشرية
المتقاعد بجامعة تونس الأولى

تـوطئـة

مرت ملايين السنين قبل أن تحمل الأرض مليار نسمة عام 1810. ولكن منذ بدء القرن التاسع عشر تزايد النمو السكاني وتزايدت سرعته فتقلصت المدة اللازمة لإضافة مليار ساكن إلى المليارات السابقة، مرة بعد مرة: تطلب بلوغ المليار الثاني 115 عاما (1925)، وبلوغ المليار الثالث 34 عاما (1959)، وبلوغ المليار السادس 13 عاما فقط (2000). ويعود تعاظم حجم سكان العالم خلال الفترة 1950–2000 إلى ارتفاع نسق النمو الطبيعي وشموله كل أقاليم المعمورة.

ويغذى الفقر والحرمان النمو السكاني. وتفرط البشرية في إستهلاك الموارد الطبيعية مثل الماء والتربة والغطاء النباتي وتبذير الموارد غير المتجددة مثل النفط. ويشكل هذا الأمر خطرا يهدد البيئة محليا ودوليا لم يحدث، منذ ظهور الجنس البشري على الأرض.

أما تركيب السكان فيمثل الشغل الشاغل لجميع دول العالم، بينما يعتبر التحضر والهجرة أبرز مظاهر ديناميكية السكان. وتؤثر أوضاع السكان في التاريخ كما تؤثر أحداث تاريخية هامة فيهم كالحروب التي أبادت أجيالا من سكان فلسطين والعراق والفياتنام وغيرها وغيرت الخارطة السكانية لكثير من أقاليم العالم.

وتتباين الأوضاع الديمغرافية تباينا شديدا بين الدول، كما تختلف مواقف الدول المتقدمة عن مواقف الدول النامية إزاء المسألة السكانية. فالأولى تواجه تهرّم سكانها وما ينجر عنه من رعاية صحية واجتماعية للمسنين. وأما الثانية فهي لا تزال تنشغل بفتوة سكانها وما تفرضه من بنى تحتية كالمدارس والمساكن والحاجات الأساسية الأخرى كالغذاء والدواء...

ومن ثوابت الجغرافيا السكانية أنها تدرس "الأرقام" وتقابلها بالعناصر الجغرافية التي تفسر التوزيع السكاني وما يسمح به هذا التوزيع من تفسير. غير أن الجغرافيا السكانية لم تنفك تعرف تحولات في المقاربة وفي عناصر التفسير.

نسعى في هذا الكتاب إلى رصد الواقع وتتبع تطور التركيبات الرئيسية للسكان وتفسيرها. آملين أن يساهم في سد النقص الكبير في المراجع باللغة العربية ذات العلاقة بالجغرافيا السكانية.

الفصل الأول:

في النظريات الديمغرافية

1- المدارس النظرية

لئن ظهرت الديمغرافيا كعلم مستقل بذاته في القرن التاسع عشر، إلا أن الانشغال بالقضايا السكانية يعود إلى زمن سحيق، والحال أن البشرية عاشت طوال قرون كثيرة تحت وطأة الخوف من فقدان وجودها أصلا إما من تكاثر السكان تكاثرا شديدا لا يتناسب مع المتاح من موارد العيش، وإما من ندرتهم إثر انتشار المجاعات والأوبئة والحروب المدمرة.

ونسمي مدرسة نظرية ديمغرافية (وسنقول "نظرية" ديمغرافية اقتضابا) جملة من المعارف السكانية الموحدة في سياق يقوم على بعض المسلمات أو المبادئ المسبقة. وتترجم "النظرية" الديمغرافية في صيغة "قانون سكاني" يسعى إلى استخلاص الأسباب التي تخضع إليها الظواهر السكانية. على هذا النحو، كان المؤرخ اليوناني بوليب (202-120 ق.م.)، شاهدا على إضطرابات اجتماعية هزت اليونان وأدت إلى تناقص سكاني كبير للغاية، فقد لاحظ أن بلاده تسير إلى الانحطاط، وظن أن حُبّ الترف والخمول بين معاصريه الرافضين للزواج هو السبب في تراجع الحيوية الديمغرافية، وإعتقد أن اليونان لن يقدر على المقاومة في حالة نشوب حرب أو انتشار وباء من الأوبئة. ومن هنا حاول بوليب تحديد الحجم الأمثل للسكان وتحديد وسائل بلوغه. وأدت محاولته إلى ظهور إرهاص أوّلي لفكرة القانون السكاني رغم أن المؤرخ كان يعتقد في الوقت نفسه بوجوب تسليم الأمور للقدر.

ومن نافل القول أن النظريات الديمغرافية لا تستنقص من أهمية الواقع الاجتماعي، بما فيها النظريات التي تبدو في ظاهرها بعيدة عن هذا الواقع مثل "نظرية" أفلاطون (428–348 ق.م.). إن الغاية المثلى التي ينشدها أفلاطون في كتاب "الجمهورية" هي بلوغ وضع سكاني ثابت، ولا يعود انشغاله بالسكان إلى دواعي ميتافيزيقية أو أخلاقية أو دينية وإنما إلى دواعي اجتماعية وسياسية بالخصوص. ويعيد هذا الفيلسوف أفكاره بشأن المسألة السكانية في كتاب "النواميس"، الذي وضعه في أواخر حياته، وفيه نجد المثل الأعلى نفسه، أي البحث عن تناغم المدينة وسكونها؛ ولكن الوسائل التي يقترحها أفلاطون في كتاب "النواميس" صارت معدلة بعض الشيء. فقد ترك جانبا "الاشتراكية الأرستقراطية" الواردة في كتاب الجمهورية وأحل محلها حق الملكية الخاصة المتساوية بين مواطني المدينة لكي يعيشوا حياة تقشفية ومتماثلة بينهم جميعا. ويتصف المجتمع الذي يقترحه أفلاطون في "النواميس" بطابع واقعي مقارنة بالمغالاة المثالية لكتاب الجمهورية، ويقوم على عدد من المبادئ الأساسية: الخلية الأسرية القائمة على أحادية الزواج والخاضعة لرقابة الدولة القوية، ونقل ملكية الأرض لوريث واحد، والمساواة الاقتصادية بمقتضى جباية ملائمة. وتضم كل مدينة عند أفلاطون 5040 ساكنا، وقد اختار هذا الرقم لأنه قابل للقسمة على جميع الإعداد المتراوحة من 1 إلى 12 باستثناء رقم 11، وذلك لتيسير العمل الإداري من تقسيم للوظائف الاجتماعية، ورفع للضرائب الخ. وإذا حصل أن ارتفع عدد سكان المدينة بما يزيد عن طاقتها – على الرغم من تدابير المشرّع – فإن الحل يتمثل في ترحيل عدد منهم لتعمير مناطق أجنبية.

تبقى الملاحظة أن الفكر الاقتصادي في اليونان القديمة فكر ضيق. فعندما يحدد أفلاطون رقما لعدد السكان في مدينته الفاضلة، فإنه لا يأخذ في حسابه سوى المواطنين الأحرار مهملا الغرباء والعبيد الذين يحق لهم التكاثر بلا حدود. وهو أيضا لا ينشغل بالتوازن بين عدد السكان والموارد الزراعية المتوفرة. وفي واقع الأمر، لم تكن الخيرات المادية في رأي الإغريق القدامى ثمرة العمل والإنتاج بقدر ما كانت سخاء من الطبيعة توزعه على البشر وعلى الحيوانات بمساواة قد تزيد أو تنقص.

وتعود أفكار أفلاطون المتصلة بالسكان إلى ما كان يشاهده بنفسه في أثينا. فقد كانت هذه المدينة مدينة تجّار وحرفيين يرتبط مصيرهم بتقلبات الوضع الاقتصادي. وكانت تختمر فيها عوامل الاضطراب والقلاقل. فجاء المشروع الأفلاطوني الطامح للاستقرار السكاني محكوما في جوهره بهاجس النظام، لا سيما وأن النظام مفهوم مركزي في فلسفته السياسية والأخلاقية والميتافيزيقية عامة. زد على ذلك أن الذوق الإغريقي كان في تلك الحقبة الكلاسيكية ميّالا إلى المقاييس، والمقادير المحددة، والنسب الصحيحة، والتناظرات المثبتة، ولذلك اعتبر اليونانيون الكون نظاما محدودا ومتناهيا. أما ما لا يقبل القياس والتحديد فهو مناف للطبيعة ومصدر للرعب والكراهية، من ذلك مثلا الإمبراطورية الفارسية الشاسعة التي حادت عن النواميس والمعايير الطبيعية وعن الانسجام الكوني.

وهكذا ليس في مقدور أي قوة أن تحقق توازن المجتمع سوى قوة الدولة التي من مصلحتها أن تفعل ذلك من أجل دوامها. من هنا يأتي تبرير تدخل الدولة في أهم ميادين الحياة الخاصة تحت غطاء "أخلاق المدنية" التي تدعو المواطنين إلى الولاء لها.

وليس المطلوب تجنب الشطط على المستوى العددي فحسب وإنما أيضا سن سياسة قادرة على "تحسين نوعية النسل البشري". وفي هذا المضمار، يعتبر أفلاطون أول من دشن "علم تحسين العرق البشري" (l'eugénisme)، وهو نوع خاص من المعرفة هدفها معالجة الشروط والإجراءات الكفيلة بتحسين الهيئة الطبيعية للنوع البشري. لكن الإجراءات السلطوية الشديدة التي يقترحها الفيلسوف بخصوص تكوين الأزواج والمرحلة العمرية للإنجاب أو دعوته إلى "تصفية" المواليد الجدد المصابين بعاهات مختلفة، هي اقتراحات تخدش الضمير في أيامنا. وهكذا نخلص إلى القول بأن القضية السكانية كانت في العصر الإغريقي والروماني تطرح من زاوية "السياسة المدنية" بالمفهوم القديم.

أما في العصر الوسيط الذي يسوده الفكر الديني، أي المسيحية بخصوص الغرب، فوجهة النظر الغالبة تقوم على رؤية لاهوتية وأخلاقية. هناك من جهة أولى إرادة الامتثال للتعاليم الربانية الواردة في "سفر التكوين" والتي تأمر بالتنامي والتكاثر؛ وهناك من جهة ثانية اقتضاء بأن تكف المرأة عن أن تكون أداة متعة بالنسبة للرجل، بل وتصل هذه الدعوة في بعض الحالات حدّ إدانة الحياة الجنسية باعتبارها رجسا. وهكذا كان مفكرو العصر الوسيط على العموم يرون أن نزعة التكاثر السكاني لا تخلو من تقييدات والتباسات.

ولم تكن المسيحية في بداياتها تنشغل كثيرا بمصالح الناس في الأرض بل بخلاصهم في السماء داعية إلى الفضيلة والعفة. وفي الواقع، كانت تعاليم القديس بولس ذات نزعة سكانية ضعيفة، إذ كتب في أولى الرسائل إلى الكورنثيين: "إن من يزوج ابنته يعمل حسنا، ومن لا يزوجها يعمل ما هو أحسن" مما يؤكد بوضوح تفوق العزوبة عنده على الزواج. فتحظى المرأة البتول بشرف كبير كما يقول القديس جيروم: "لئن كان الزواج هو الذي يملأ الأرض فإن التبتل هو الذي يسكن السماء". ومع ذلك فإن آباء الكنيسة الأوائل، ولئن مدحوا العزوبة كقيمة مسيحية عالية، سلّموا بأن هذه التعاليم الأخلاقية لا تصلح إلا لزمرة الأخيار والمصطافين وبأن سواد الإنسانية عاجز عن ممارسة هذا السلوك التزهدي بحيث يكون الزواج صالحا لجمهور الناس بشرط أن يكون مخصبا وغير قابل للفسخ.

نستخلص الآن الطابع الأصيل للنظريات السكانية في العصر الوسيط. بمقتضى المساواة الأساسية بين البشر التي تدعو إليها التعاليم المسيحية، فقد كان هذا العصر يرفض الطرح اليوناني القائم على فكرة الاصطفاء الحضاري. ويرفض النظرية التقييدية والتدبيرية القائمة عند أرسطو (384–322 ق.م.) على مبدإ الاعتدال والتوسط. ولم تكن آراء آباء الكنيسة خالية من التفاؤل الديمغرافي الذي يتجلى من خلال إزاحة الاعتبارات الاقتصادية من تأملاتهم النظرية. فالمجاعات والجوائح التي تعصف بالبشر هي عندهم مجرد أعراض أو إشارات لا يمكنها أن تشكك في نظام الكون الذي وضعته العناية الإلهية.

إثر ذلك ظهرت النظريات المركنتيلية التي تطورت بداية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. وتمثل المركنتيلية حركة أفكار ذات طابع سياسي واقتصادي تزامنت مع نزعة التحرر من القيم المسيحية الوسيطة وعلمنة الشؤون الدنيوية التي باتت تُعالج بدون رجوع صريح إلى تعاليم الكنيسة.

وتتوافق الأولوية التي صارت تعطَى للبعد الاقتصادي على البعد الروحي مع التحولات الكبيرة التي جرت على مستويات متعددة. تتمثل التحولات على الصعيد الثقافي في حركة النهضة الأوروربية وحركة الإصلاح الديني؛ وتتمثل على الصعيد السياسي في تكوّن الدول الكبرى الحديثة، وظهور "الدولة الأمة" ذات الطابع المركزي بالخصوص؛ وعلى الصعيد الاجتماعي في تصاعد طبقة التجار الكبار المدفوعين بنهم الربح الوافر. ورغم أنه لم توجد نظرية مركنتيلية متماسكة، فإنه يمكن العثور على أفكار لدى هذا المؤلف أو ذاك تتأرجح بين الثبات والتحول؛ ومن بين تلك الأفكار نجد التأكيد على العلاقة المتينة بين الثروة المادية والدولة القوية. وفعلا، ارتبطت ثروة التجار بحجم الصادرات التي سمحت بتكديس الذهب والفضة. ولتوفير الصادرات لابد من دولة قوية تحث على مضاعفة الأنشطة الاقتصادية الوطنية وتحمي الاقتصاد. أما التنمية الصناعية التي تشترطها المركنتيلية فهي تتطلب وفرة سكانية كبيرة، كما تقوم قوة الأمير الحربية على توفر جيش كثير العدد. من هنا نرى أن النظريات المتأثرة بالمركنتيلية تكون عادة مناصرة للتزايد السكاني؛ وتلك هي حالة البلدان اللاتينية ذات الديانة الكاثوليكية الغالبة، كأسبانيا وإيطاليا وفرنسا، بينما نرى غيرها من البلدان الأوروبية يغلب على نظرتها السكانية طابع التشاؤم كألمانيا وانجلترا.

ومعلوم أيضا أن النظريات الطوباوية، ولو أنها كانت معزولة عن قضايا عصرها، غير أنها مثلت استباقا لحقائق كشف عليها التاريخ لاحقا. وتلك هي حالة الراهب الإيطالي توماسو كمبانيلا (1568–1639)، صاحب "مدينة الشمس" (Civitas Solis)، وهو كتاب تخيل فيه مجتمعا مثاليا هو أبعد

ما يكون عن المشاغل المركنتيلية. وكان كمبانيلا قد استلهم بعض أفكاره من أفلاطون لإنشاء مجتمع مشاعي، ولتطوير تحسين العرق البشري فقال في هذا الصدد: "ثمة قاعدة لابد من التقيد بها بكامل الصرامة لتنظيم العلاقات الجنسية، وتتمثل في القران بين نساء لهن سمات القد والجمال، ورجال طوال القامة أشداء. أما الرجال السّمان كثيرا فارتباطهم يكون بنساء نحيفات حتى تنصهر أمزجتهم مع بعضها بعضا فيعطي هذا التهجين توازن العنصر البشري".

أمّا رأي الإسلام في المسألة السكانية فنرد ما كتب فيه الإمام حسن مأمون شيخ الجامع الأزهر بجريدة "أخبار اليوم" الصادرة بتاريخ 22 أوت 1964 : "إن الإسلام مأثور عنه بأنه يدعو إلى التناسل والتكاثر، ويحفز من استطاع الباءة من الشباب على أن يتزوج، ويدعو إلى أن يختار لنفسه الزوجة الولود الودود، إلى غير ذلك مما قد يرى معه البعض أن هذا الرأي هو الإسلام ولا رأي غيره. على أنه يمكن لنا أن نتناول الموضوع من زاوية أخرى وهي الزاوية الأساسية والرئيسية في بناء الحكم الشرعي غالبا - تلك هي الحكمة التي يُبنى عليها الحكم والمصلحة المشروعة التي يستهدف تحقيقها. وكانت الحكمة والمصلحة تقضيان بالدعوة إلى التناسل والتكاثر والحفز عليهما. ذلك أن الإسلام في بدء أمره كان غريبا في مجتمع الشرك الجاهلي، وكان أتباعه قلة ضعيفة وسط كثرة باغية مستعلية بما استأثرت به من مال وجاه، وكانت المصلحة تقضي بالدعوة إلى مضاعفة عدد المسلمين، ليواجهوا مسؤولياتهم في الذود عن الدعوة الإسلامية، والدفاع عن دين الله الحنيف الذي يتهدده خصوم كثيرون أقوياء. ولكننا الآن نجد أن الظروف قد اختلفت، ونجد أن تكاثف السكان في العالم كله بدأ يهدد بهبوط خطير في مستويات الحياة اللازمة للبشر، لدرجة حدت بالكثير من المفكرين إلى الدعوة لتنظيم النسل في كل دولة، بحيث لا تعجز مواردها عن الوفاء بأسباب العيش الكريم لسكانها وتقديم الخدمات العامة لهم. والإسلام - وهو دين الفطرة - لم يكن في يوم من الأيام ضد مصلحة الإنسان. بل كان دائما سباقا إلى تحقيق هذه المصلحة ما لم تخالف شرع

الله. وإني أرى أنه لا مانع شرعا من النظر في تنظيم النسل، إذا كانت الحاجة تدعو إلى ذلك، على أن يتم هذا باختيار الناس واقتناعهم، دون قهر أو قسر وفي ضوء ظروفهم، على أن تكون الوسيلة مشروعة".

ولم تظهر التحاليل الدقيقة بشأن المسائل السكانية إلا في القرن التاسع عشر ثم في القرن العشرين بالخصوص. وصار عصرنا يسلم بسهولة بأن التضخم السكاني مرده جملة من الأسباب الثقافية المؤثرة في عالم شديد التغير. وأمام الوقائع المعاصرة المرتبطة بالحضارة الصناعية أو المتولدة عن الاختلال بين العالم الثالث والعالم المتقدم يعود من جديد ذلك الشرخ الإيديولوجي نفسه بين مؤيد ومعارض. ولقد أحيا الانفجار الديمغرافي في بلدان العالم الثالث، والقضايا المائية، ومساوي التلوث بشتى صوره، والتصحر، كلها أحيت الموقف المعادي للتزايد السكاني لدى المنظرين اللبراليين، في حين يرى المفكرون الماركسيون أن أصل الداء يكمن في مساوي البنية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات اليوم.

إن "الخطاب" الديمغرافي رهن الحقبة التي ينشأ فيها : فالمثل الأعلى الذي يصبو إليه المفكرون الإغريق والمتمثل في الاستقرار الديمغرافي يستجيب لمصالح سياسية محددة. كما أن التصور الداعي في العصر الوسيط المسيحي إلى فضيلة العزوبة وسموها على الزواج يعكس مشاغل أخلاقية ودينية. وتتباين هذه المواقف تباينا حادا مع النزعة "الاقتصادية" التي تغذي بشكل عام التأملات النظرية للمفكرين المحدثين والمعاصرين.

ومن بين جميع النظريات السكانية تعتبر نظرية مالتوس أكثر النظريات التي أثارت النقاشات ولا زالت تثيرها. لذلك فهي جديرة بأن تبسط بشكل منفرد.

2- المالتوسية

المالتوسية بالمعنى الحصري هي نظرية في السكان وضعها القس وعالم الإقتصاد الإنجليزي توماس روبرت مالتوس (1766-1834). أما في معناها الواسع فتشير المالتوسية إلى جميع النظريات الداعية-تحت تعلات متنوعة- إلى كبح النمو الديمغرافي.

كان مالتوس يعتقد أنه اكتشف "النزعة الثابتة التي تتجلى في جميع الكائنات الحية الساعية نحو تزايد نوعها تزايدا لا تحتمله كمية الغذاء التي من الممكن أن تطالها". يستنتج مالتوس انطلاقا من هذا "القانون الطبيعي" أن التضخم السكاني يهدد المعمورة، ويدعو إلى الحد من الولادات بفضل العفة وتأخير سن الزواج.

أما المالتوسية بمعناها الواسع أو المالتوسية الجديدة فتشمل كل النظريات التي تعلن انتسابها، إن كثيرا أو قليلا، لمالوتس والتي تدعو إلى إستعمال موانع الحمل وهو ما لم يدعُ إليه مالتوس. فلو ظهرت هذه الدعوات إبّان حياته لكان من المرجح أن يدينها.

أ- المبدأ السكاني

ظلت تصورات الدول وممارساتها لأمد طويل ذات نزعة مناصرة للتزايد السكاني: "ليس هناك من ثروة غير الثروة البشرية" (جان بودان، 1530-1596). وفي القرن الثامن عشر قلت الأوبئة والمجاعات بينما تطورت قيم التقدم والحرية والمساواة والسعادة الفردية. وبدأت نزعة التزايد السكاني تتقلص تاركة مكانها للنزعة الإنتاجية، وصار بعض المفكرين يقولون بوجود علاقة طبيعية بين السكان وموارد العيش. فمن الممكن في رأيهم أن يتزايد عدد السكان حتى يبلغ مستوى موارد العيش والذي هو مستوى البؤس (تورغو 1727-1781، كنتيون 1680-1734). وأخفي هؤلاء المفكرون تشاؤمهم بقناع الإيمان بقدرات العقل وبالتقدم الاقتصادي والاجتماعي (غدوين 1756-1836).

وفي سنة 1798، استعاد مالتوس في كتابه "محاولة في المبدأ السكاني" (An Essay on the Principle of Population)، الأطروحات السابقة لهؤلاء المفكرين والمتصلة بالضغط السكاني على الموارد بعد أن أزاح عنها قناع التقدم. وأخذ مالتوس يرى الشقاء يطرق الأبواب: "إن المؤسسات القائمة على المساواة وعلى تعليم جماهير الشعب عاجزة عن مواجهة مقتضيات

الإنتاج وغريزة الإنجاب. بحيث تنمو موارد العيش، في أفضل الحالات، وفق تدرج حسابي: 1، 2، 3، 4،5، 6، في حين يتزايد السكان، إذا لم يمنعهم مانع، وفق تدرج هندسي: 1، 2، 4، 8، 16، 32 .."

وأما الموانع التي سوف تحد من تزايد السكان حسب مالتوس فهي من طبيعة وقائية: كالرذيلة والشقاء أو من طبيعة تدميرية: المجاعة، والأوبئة والحروب.

ويضيف مالتوس "الوازع الأخلاقي" في طبعات لاحقة لكتابه، ويتمثل في تحديد النسل، طوعيا واختياريا، بفضل العفة أو الزواج المتأخر، ولكنه لا يقبل بإستعمال موانع الحمل. إن التحديد الاختياري للنسل مقترن بطبيعة الإنسان ككائن يفكر ويتدبر شؤونه، كأنْ يعي مثلا بعجزه عن إطعام أبنائه. ولكن مالتوس يرى أن هذا التحديد الاختياري قلما مارسه الناس أو جعلوه غاية تثقيفية وتربوية ولذلك تكون الموانع التدميرية والوضع البائس هي الغالبة. ثم إن زيادة الخيرات الناتجة عن استصلاح الأراضي وتحسين مردوديتها تقود حتما إلى زيادة سكانية تبلغ مستوى أعلى من مستوى الموارد المتاحة مما ينجر عنه تزايد في حجم السكان البائسين.

إن مرد التوصيات التي قال بها مالتوس في خصوص المسألة السكانية أمران اثنان: أولهما أن هذا المفكر لا يثق كثيرا في التقدم التقني في الميدان الزراعي؛ وثانيهما شكه في فعالية "الوازع الأخلاقي" خصوصا وفي التحديد الاختياري للنسل عموما، متغافلا تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تحديد حجم السكان. وكان من قبله كانتيون ، وهو مفكر ذو نزعة مركنتيلية ، قد بلور جملة من الآراء تتسم بمزيد من الحداثة كقوله بأن عدد السكان يصير بطريقة تلقائية متناسبا مع الحاجيات الخاصة لكل طبقة اجتماعية، وأنّ ميل الناس إلى رفاهية العيش سيدفعهم نحو العدول عن الزواج. ومحصلة أفكار مالتوس هي سياسة صارمة وسلبية ومن ذلك الدعوة إلى إلغاء القانون الإنجليزي القاضي بمساعدة الفقراء. ومن منظور مالتوسي فإنه من الطبيعي الحدّ من الإنجاب بالنسبة للفقراء ولايحق هذا لمن لا ينتج. وما على الفقير إلا أن يراجع نفسه ويتدبّر شؤونه، وأما

الكنيسة والدولة فعليهما الكفّ عن تشجيع النسل. لقد كان مالتوس يظن بصدق أنه يريد "الخير للسكان"؛ ويعلن أنه لا يعاديهم وإنما يرفض أن يكون عددهم أكثر من الموارد الضرورية لهم.

ب- ردود الفعل على المالتوسية

كذّب الواقع ما أقامه مالتوس من فرضيات حول العلاقة بين نمو موارد العيش ونمو السكان. فقد صار متأكدا أن شتى أنواع التقدم التقني وتطور استصلاح الأراضي داخل أوروبا وخارجها قد أبطلت منذ القرن التاسع عشر "قانون موارد العيش". ففي أوروبا، كان هناك، في الوقت معا، تزايد سكاني، وتحسن تدريجي في مستوى المعيشة. لقد كان مالتوس ينشد تحديد النسل بين فقراء إنجلترا بفضل الوازع الأخلاقي، لكن ما حدث هو أن الطبقات الفرنسية الثرية هي التي عملت بهذا التحديد وذلك باستخدام وسائل منع للحمل؛ وقد بدأت فرنسا منذ تلك الفترة تعيش تحت وطأة تراجع الخصوبة. أما في انجلترا فلم تستخدم وسائل منع الحمل إلا بدأية من 1880 وبدأت ولاداتها تتناقص منذ ذلك التاريخ.

وتقود دراسة التأثير النظري والمذهبي الذي لعبه مالتوس في القرن التاسع عشر إلى دراسة تقدم الأفكار المتصلة بالسكان حتى ظهور الديمغرافيا الحديثة. وفعلا، جاءت أهم الاكتشافات في الحقل السكاني إما بمحاربة مالتوس أو بمناصرته. لم يجدّد كتاب "محاولة في المبدأ السكاني" تجديدا كبيرا في المسألة السكانية ولكنه زعزع الآراء السائدة لدى جميع الناس. كما تبنى علماء الاقتصاد الكلاسيكيون "القانون السكاني" بتأويلات مختلفة تتأرجح بين التفاؤل والتشاؤم. وكانت المدرسة الفرنسية تميل إلى التفاؤل مشددة على فوائد الإنتاج والمبادلات الصناعية وعلى تنوع الحاجيات وفق الطبقات الاجتماعية المختلفة. وكان المناهضون لمالتوس مفكرين اجتماعيين بالخصوص كانوا ساخطين على "القانون الطبيعي" ومتشبثين بموقف متفائل من مشكلة موارد العيش، فيفسرونها بالظروف الاجتماعية القائمة. وكان الاقتصادي السويسري سيسموندي (1773–1842) من الأوائل الذين نقلوا القانون "الطبيعي" إلى قانون "اجتماعي" فهو يرى، شأنه شأن

كونتيون في القرن السابق، أن الملاكين العقاريين الأثرياء هم الذين يتحكمون في استغلال الأراضي، وبالتالي في كمية الموارد المتوفرة. ويضيف سيسموندي أن نظام العمل المأجور يحرم البروليتاري من وسائل الإنتاج، أي من إمكانية توقّع مداخيله القادمة ومن التخطيط لشؤون حياته؛ والحال أن هذا التوقّع هو القاعدة التي تساعد الإنسان على تنظيم نسله وتحديد عدد أطفاله. ويدفع هذا الإحباط بالبروليتاري إلى أن يعيش في حدود يومه وأن يعدل عن أي تخطيط للإنجاب.

لم يكن الطرح الماركسي في معزل عن طرح سيسموندي إذ لا يكف الرأسمالي– من أجل زيادة مرابيحه أو الحفاظ عليها على الأقل– عن تراكم الأموال وتركيزها بين يديه. ومن هنا يصبح قسم من العمال غير نافع، فيتكون "جيش صناعي احتياطي" (وهي البطالة البنيوية). ومعنى ذلك فإنه لا وجود للتضخم السكاني إلا في الظاهر؛ وهو، على أية حال، مشروط بالظروف التاريخية للرأسمالية وبمنطقها الخاص؛ لذلك سيزول التضخم السكاني بزوال الظروف التي أنتجته. ولقد أصابت الماركسية في تحليل فوضى الإنتاج التي أدت في الكثير من الأزمات إلى الإتلاف المتعمّد لكثير من المنتوجات. أما في النظام الشيوعي فإن الاستغلال الاجتماعي للموارد استغلالا منسجما سوف يتيح رفاه الحياة للعمال فتزول الخشية من "شطط" تكاثرهم. وفي هذا المضمار كتب ماركس (1818–1883) : "يزداد الإنجاب بقدر ما يزداد البؤس". وشكّل هذا التفسير للتضخم السكاني ردة فعل مشروعة على قانون مالتوس الذي صار تعلة بين أيدي المالكين. ولكن ربما تكون تهجمات ماركس العنيفة ضد مالتوس مشطة لأن ماركس عالج العلاقة بين السكان والموارد المتوفرة معالجة "اجتماعية" حصرا، أي أنها هي أيضا "جزئية" في آخر المطاف. وقد تأكد ذلك من خلال المشكلات التي طرحتها الماركسية أمام التجربة السوفياتية في تطبيق سياسة ديمغرافية على أرض الواقع.

وفي حقيقة الأمر لم يسلّم ماركس بوجود تضخم سكاني مطلق، وهو الذي لم يدرس المسألة السكانية في حد ذاتها. إن الماركسيين يمتنعون عن طرح هذه المسألة بمعزل عن نمط الإنتاج الرأسمالي. فقد وقفوا موقفا

واضحا داخل لجنة السكان التابعة للأمم المتحدة، في فيفري 1947 عندما أعلن المندوب السوفياتي: "سأعتبر من الوحشية أن تتجه اللجنة في اتجاه تحديد الزواج أو تحديد النسل وذلك في كل بلد أيا كان وفي أية فترة أيا كانت. وبفضل تنظيم اجتماعي ملائم سيكون من الممكن مواجهة كل تزايد سكاني مهما كان".

أما نظرية مالتوس المشار إليها آنفا فلقد ألهمت شتى حركات الإصلاح الاقتصادي والسكاني بداية بأنصار الحماية الاقتصادية ووصولا إلى أنصار الليبرالية. وقد استخدمها المالتوسيون الجدد وشوهوها بدعوتهم إلى التحديد الاختياري للنسل بإستعمال موانع الحمل، ومنهم: المجموعات الأنثوية، ودعاة تحسين العرق البشري، والمنظرون الذين يربطون البطالة بالتضخم السكاني...

على هذا النحو، يتحول المفهوم المالتوسي للوازع الأخلاقي إلى نظريات اجتماعية في السلوكيات التقييدية. فلقد صار من المسلم به أكثر فأكثر أنه لا وجود لقانون سكاني عام، وإنما هناك تقلبات مرتبطة بالظروف الاقتصادية والثقافية في مختلف البلدان تدل على التحول من الديمغرافيا التقليدية إلى الديمغرافيا الحديثة. وقد حصل هذا المنعطف في الفكر الديمغرافي في فترة تاريخية أصبح خلالها التطور الديمغرافي في العالم يأخذ أشكالا متباينة وغير متجانسة، مما برر النزعة المالتوسية الجديدة وغذاها.

ومع انتشار "الثورة الصحية" خلال القرن العشرين، شهد العالم الثالث انفجارا سكانيا يعتبره البعض خطرا على التنمية الاقتصادية بسبب الدور الذي يلعبه في تعميم البؤس والفقر، ووجدت المالتوسية في ذلك تربة خصبة لتأكيد فرضياتها.

أما في البلدان المتطورة سياسيا واقتصاديا فقلما يطرح مشكل التضخم السكاني. ولتبرير الأطروحات التقييدية تم اللجوء إلى إثارة شتى التعليلات الأخرى: حرية الأزواج، مشكل الأبناء غير المرغوب في

إنجابهم، ضرورة تفتح المرأة ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة، ضرورة الحد من اللجوء إلى الإجهاض وما ينجم عنه من مخاطر، الخوف الدائم من البطالة.

خلاصة القول، إنه من المجازفة بالرأي أن نقطع بأن الديمغرافيا قد دخلت نهائيا حقل المعقولية العلمية بعد أن نشأت داخل الخطاب الفلسفي وعبَرت من خلاله. لذلك تظل إشكالية الفكر الديمغرافي إشكالية "فلسفية" بالمعنى الواسع للكلمة بسبب أن "الوقائع" السكانية لا تخضع لمجرد الحتمية البيولوجية وإنما قابلة لأن يتحكم فيها الإنسان وأن يدمجها داخل تصور عام لحياته ووجوده.

الفصل الثاني :

في الجغرافيا السكانية

1 – المفهوم

لا يوجد إجماع بين الجغرافيين حول تعريف موحد لمفهوم "الجغرافيا السكانية". ولا غرابة في ذلك والحال كما يقول دانيال نوان إن الجغرافيين يواجهون صعوبة في تحديد حقل الجغرافيا عامة وفي تحديد ما يميزها عن غيرها من العلوم الإنسانية. ومع ذلك، يمكن القول بأن الجغرافيا السكانية تهتم بتوزيع السكان في المجال وبتمايز تركيباتهم فيه؛ وتسعى إلى تفسير هذا التوزيع وهذه التمايزات.

يمثل السكان بالأساس موضوعا متعدد الاختصاصات، ولا وجود " لعلم سكاني" أوحد قائم بذاته؛ وإنما هناك "علوم سكانية" لكل واحد منها رؤية متميزة، وإشكالية خاصة، ومنهج يناسبه. وبالتالي فإن المسألة السكانية مهيأة للمقاربة الجغرافية أو الإحصائية أو التاريخية أو السوسيولوجية أو الاقتصادية أو غيرها.

وعلى غرار كل موضوع متعدد الجوانب، فإن كل رؤية من الرؤى المعرفية تولّد فرعا معرفيا خاصا. وهكذا ولّد المنظور الإحصائي "الديمغرافيا" وولّد المنظور السوسيولوجي "الديمغرافيا الاجتماعية" وولّد المنظور التاريخي "الديمغرافيا التاريخية". أما المنظور الجغرافي فكان في أصل "الجغرافيا السكانية" أو "الديموجغرافيا" التي تهتم بسكان العالم بالرجوع دائما إلى المجال.

وظهرت مختلف الفروع المعرفية المتصلة بالمسألة السكانية خلال القرن الأخير وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية. وتعود أولى المحاولات الفكرية حول المحتوى المعرفي للجغرافيا السكانية إلى بداية الخمسينات. وإذا ما أخذنا فرنسا وجدنا أن أول تأليف حول المسألة السكانية هو كتاب الأستاذ بيار جورج الصادر سنة 1951 بعنوان: "مدخل إلى الدراسة الجغرافية لسكان العالم".

كانت الدراسات السكانية في جميع مراحلها تعتمد على مدى توفر البيانات الإحصائية الأساسية، وهذا ما يفسر إرتباطها الوثيق بالديمغرافيا. فالظهور المتأخر للدراسات السكانية يعود إلى ظهور الديمغرافيا في فترة تاريخية هي بدورها متأخرة. ولئن يعود "ميلاد" الديمغرافيا إلى القرن السادس عشر، إلا أنها لم تصبح علما قائما بذاته إلا منذ أن توفرت الأرقام بشكل مرضي، بداية من النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بفضل التقدم في تسجيل الوقائع الحيوية (ولادات، وفيات، زواج الخ)، وانتشار التعدادات، وتطور الرياضيات ومنها نظرية الاحتمالات بالأخص، وكلها عناصر كانت ضرورية لتبلور الديمغرافيا نظرياتها ومناهجها وتقنياتها. كما أن التقدم السريع الذي أحرزته الديمغرافيا قد أملته التحولات الكبرى التي تشهدها المجتمعات المعاصرة عموما والنمو السكاني السريع منذ الحرب العالمية الثانية.

يعود اهتمام الجغرافيين بالمسألة السكانية إلى زمن بعيد ولكن اهتمامهم بها عرف تغيرات كثيرة. لقد كان الاتجاه السائد، من العصر القديم حتى نهاية العصر الحديث، اتجاها إثنوغرافيا. وكانت الخاصيات الجسدية للجماعات البشرية وميزاتهم الثقافية الموضوع المركزي لملاحظات الجغرافيين.

وفي النصف الأول من القرن العشرين صارت المقاربة الجغرافية في الدراسات السكانية مقاربة بيئية (إيكولوجية) بالدرجة الأولى. وأصبح التفاوت في توزيع السكان على سطح الأرض وعلاقة ذلك بالوسط الطبيعي المحور الأساسي في تحاليل الجغرافيين. ولكن بقيت

الدراسات الجغرافية للسكان، خلال هذه المرحلة، قليلة لأنها تُعتبر مدخلا للجغرافية البشرية لا غير. ثم تغيرت المقاربة وأصبحت منذ 1950 سوسيولوجية وديمغرافية. ومنذ ذلك التاريخ تطورت الجغرافيا السكانية وصارت فرعا من فروع الجغرافيا لا سيما بعدما بات موضوع السكان موضوعا رئيسيا في دراسات الجغرافيين وبحوثهم بأمريكا الشمالية وأوروبا. واقتربت الجغرافيا السكانية بالديمغرافيا التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية في أوج تطورها. ولقد واصل الجغرافيون اهتمامهم بالتوزيع السكاني إلا أن الخصائص الديمغرافية كالتركيب العمري والخصوبة والوفيات صارت عندهم، شيئا فشيئا، موضع تحليلات دقيقة، بعدما كانوا يدرسونها عرضيا أو سطحيا. وبداية من منتصف السبعينات من القرن الأخير شهدت الجغرافيا السكانية منعطفا جديدا لتتجه هذه المرة نحو التحليل السوسيولوجي والخوض في موضوعات كانت تعتبرها خارج حقلها كالزواج والطلاق والأسرة والتشغيل والبطالة. وهكذا أصبحت مقاربة الجغرافيين ديمغرافية وسوسيولوجية في آن واحد.

وبتغيير مقارباتها وبتوسيع مجال اهتمامها أصبحت الجغرافيا السكانية تدرس أكثر فأكثر ما تدرسه الديمغرافيا أو السوسيولوجيا. ويبقى ما يميز الجغرافيا السكانية عنهما هو معطى المجال وأنماط توزيع السكان فيه.

2 – المصادر

أصبحت البيانات الديمغرافية الأساسية في أيامنا هذه متعددة غزيرة لا سيما أن كل بلدان العالم تملك إدارة مركزية للإحصاء تجمع وتوفر شتى البيانات ذات العلاقة بالسكان. أما على الصعيد الدولي فإن منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تجمع البيانات الأساسية التي توفرها الدول وتنشرها.

وهناك ثلاثة مصادر أساسية للمعلومات حول السكان: التعداد وسجل الحالة المدنية والمسوحات.

أ- التعداد

ليس من السهل على أي أحد أن يجيب على هذا السؤال البسيط: كم هو عدد سكان العالم؟ فمن المحال تقريبا رصد صورة لسكان العالم بالرغم من تطور وسائل الرصد الحديث بواسطة الأقمار الصناعية والحاسوب، لأن الكثير من المناطق لا تزال غير معروفة جيدا أو غير مستقرة (أفغانستان والصومال والعراق) ولأن "المشهد البشري" في حركية دائمة بفعل ما تضيفه الولادات وما تلغيه الوفيات في كل آونة. ومع ذلك فإن العالم يعد "رسميا" 6.137 مليار نسمة سنة 2001. والمقصود بعبارة "رسميا" هو حسب صندوق الأمم المتحدة للسكان. فهو الذي يقوم بإحصاء حجم سكان العالم وتطوره بالاعتماد على البيانات الديمغرافية التي تمده بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

كانت أغلبية مناطق العالم مجهولة ديمغرافيا قبل1950. ومنذ ذلك التاريخ شرعت الأمم المتحدة في نشر أرقام عن سكان العالم حسب القارات والأقاليم والبلدان الأعضاء، وتشمل حجم السكان ومعدلات النمو والولادات والخصوبة والوفيات وأمل الحياة ونسبة التحضر الخ...

لقد كان عدّ السكان معروفا منذ العصور القديمة لكنه كان جزئيا وعرضيا، ويتم أساسا بدوافع وأهداف سياسية أو عسكرية أو جبائية. فالعد يسمح للأمير بمعرفة اتساع إمارته وممتلكاته، ومعرفة مصادر جبايته، ومعرفة عدد الأشخاص الذين يمكنه تجنيدهم من رعيته في حالة نشوب حرب.

أما التعدادات الحديثة فقد ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر: 1725 في بروسيا (ألمانيا حاليا)؛ 1749 في فنلندا، و1750 في السويد، و1754 في النمسا، و1790 في الولايات المتحدة، و1801 في بريطانيا العظمى وفرنسا والنرويج والدانمارك، و1882 في مصر، و1953 في الصين الخ... أما في البلاد التونسية فقد بدأ التعداد خلال الفترة الاستعمارية وشهدت مرحلتين: المرحلة الأولى (1891-1911) واقتصر فيها التعداد على الفرنسيين أولا ثم شمل معهم السكان الأجانب. وبدأت المرحلة

الثانية سنة 1921 بتعميم التعداد على كامل سكان البلاد. وكان التعداد في تونس خماسيا (كل خمس سنوات) حتى عام 1946، ويُجرى في الوقت معا مع تعداد فرنسا، ثم صار عشريا وهو النمط السائد اليوم في العالم. وبوجه عام، توجد تعدادات منتظمة بالبلدان المتقدمة منذ قرنين تقريبا. وبالمقابل، لم تعمم التعدادات، في البلدان النامية و لم تصبح فيها منتظمة إلا منذ حوالي 40 سنة (1960–1970).

وتعداد السكان هو مجموع عملية جمع وتصنيف وتقييم وتحليل ونشر للبيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص في فترة زمنية معينة جميع الأشخاص وخصائصهم في البلد أو في جزء محدد منه تحديدا دقيقا. ويتمثل الهدف الرئيسي لتعداد السكان في توفير البيانات الأساسية اللازمة لصنع السياسات والتخطيط على مستوى الدولة بغية وضع برامج سليمة ترمي إلى تعزيز رفاهية البلد وسكانه. ويقدم تعداد السكان إسهاما حقيقيا في عملية التخطيط العامة للبلد وإدارة شؤونه الوطنية من خلال توفير إحصاءات أساسية قابلة للمقارنة عن البلد برمته وعن كل وحدة إدارية من وحداته. وتستخدم نتائج تعداد السكان أيضا في صنع السياسات وإدارة البرامج وتقييمها في ميادين مثل التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة، واليد العاملة، وتنظيم الأسرة، والإسكان، وصحة الأم والطفل، والتنمية الريفية، والنقل وتخطيط الطرقات، والتحضر، والرعاية. ويوفر تعداد السكان بيانات لا غنى عنها للتحليل والتقييم العلميين لتركيب السكان وتوزيعهم ونموهم ماضيا وحاضرا ومستقبلا. لكن قد تفقد التعدادات أهميتها إذا ظهرت وسائل أخرى تسمح بتوفير بيانات دقيقة كما هو الحال في بعض البلدان المتقدمة. من ذلك مثلا، أن السجلات الإدارية للسكان في الدانمارك وهولندا تقدم بيانات في مستوى ما توفره التعدادات.

وتعداد السكان في أيامنا هذه عملية معقدة تُجرى عموما كل عشر سنوات وتشمل أحجاما سكانية كبيرة جدا يتجاوز بعضها المليار ساكن (الصين والهند). وهو تعداد غير منتظم ونتائجه رديئة في البلدان النامية.

وتتسم تعدادات العديد منها بسوء التغطية بسبب تشتت السكان أوعزلة بعض المجموعات أوحركيتهم الدائمة (لا يزال الرحل كثيرين في آسيا الوسطى والساحل الإفريقي)، أولقلة وسائل الاتصال وغيرها من العوائق التي تجعل منها تعدادات منقوصة. ويصل هامش الخطأ في تعدادات العديد من البلدان النامية إلى 5٪ وحتى 10٪. وبما أن حالة السلم ضرورية لإجراء التعدادات فإن البلدان التي أضرت بها النزاعات الدولية أو الحروب الأهلية كأفغانستان وكمبوديا والصومال واللاووس وأثيوبيا وإيران والسلفادور ونيكاراغوا لم تتمكن منذ زمان من إجراء تعداداتها.

وبالرغم من دقتها، لا تخلو تعدادات البلدان المتقدمة هي أيضا من النواقص، من ذلك مثلا أن هامش الخطأ في تعداد فرنسا لسنة 1990 قدّر بـ1٪ أي أن ما يساوي 580.000 نسمة قد يكونون زائدين أو ناقصين بالنسبة إلى الـ58 مليون نسمة بفرنسا حسب نتائج هذا التعداد.

وتضاف المشاكل السياسية إلى الصعوبات المادية في التعدادات السكانية لما يمثله حجم السكان من رهان سياسي. ومن الأمثلة عن ذلك، إلغاء تعدادي 1937 و1939 بالإتحاد السوفياتي السابق لأن نتائجهما كانت أقل من 170 مليون نسمة وهو "عدد السكان الرسمي" الذي أعلنه ستالين قبل إتمامهما. أما في سنة 1970 فقد اعتبر عمر بانغو، رئيس جمهورية الغابون، بأن عدد سكان بلاده قليل، فقرر رفعه إلى 960.000 نسمة بدلا من 517.000 نسمة وهو نتيجة تعداد السكان بالغابون لتلك السنة. وفي حين قدر عدد سكان نيجيريا بـ120 مليون نسمة سنة 1992 حسب البيانات الديمغرافية التي مدتها ولايات الإتحاد إلى السلطة المركزية لم يتجاوز عددهم 90 مليون نسمة حسب نتائج تعداد نيجيريا في تلك السنة. ويعود هذا الفارق إلى نزوع كل مجموعة عرقية إلى تضخيم عدد أفرادها في سعيها إلى بسط هيمنتها.

أما في لبنان فيعود آخر تعداد للسكان إلى 1932، ويعزى هذا الانقطاع إلى الخشية من أن تزعزع نتائج تعدادات جديدة توزع النيابات البرلمانية بين مختلف الطوائف. ولأسباب مشابهة، تتجنب دول الخليج

العربي في تعداداتها ما يتصل بجنسية السكان لأنها تضم ملايين المهاجرين الأجانب من عديد الجنسيات. ولا توفر نتائج التعداد في العراق وسوريا ما يتصل بديانة السكان؛ وفي الجزائر والمغرب والسودان والعراق ما يتصل بانتمائهم العرقي. وعلى هذا النحو نجهل حجم الجاليات الأجنبية والأقليات الدينية والأقليات الثقافية بالدول العربية بسبب ما قد تكشف عنه الأرقام من ارتباط اقتصادي إزاء المهاجرين في بعض هذه البلدان، أو بسبب ما قد تثيره مسألة الأقليات من قلاقل في التنظيم السياسي القائم في بعضها الآخر.

والتعداد عملية ضخمة يتطلب إجراؤها كثيرا من التكاليف المالية والبشرية وكثيرا من الوقت. يستوجب إجراء تعداد الهند ما لا يقل عن مليوني شخص. وبفرنسا التي يعد سكانها 16 مرة أقل من سكان الهند، تطلب تعدادها لسنة 1990 مائة ألف "عون تعداد" أشرف عليهم ثلاثة آلاف شخص تلقوا تدريبا خاصا بالمعهد الوطني للإحصاء. وسبق اجراء هذا التعداد عمل تحضيري استغرق خمس سنوات لإعداد الاستبيانات واختبارها، ولتحديد طرق توزيع الاستبيانات في البيوت وجمعها، ولمعرفة المجموعات السكنية وكيفية توزيعها، ولإعداد المعالجة المعلوماتية للمعطيات التي يقع جمعها الخ.

والتعداد باهض التكلفة، فقد قدرت تكلفة تعداد فرنسا لسنة 1990 بـ500 مليون دولار وتعداد الولايات المتحدة بـ2.6 مليار دولار بالرغم من أن تعدادها يُجرى بالمراسلة عن طريق البريد.

وبالرغم من أهميته، فإن التعداد يثير الإعتراضات هنا وهناك بسبب ما ينجم عنه من مس بكثير من المصالح. فنتائجه تُعتمد في فرنسا في تحديد الميزانية المالية لكل بلدية؛ ويُعتمد في الولايات المتحدة في توزيع عدد المقاعد النيابية. ولكن تثار أشد الإعتراضات على التعداد في البلدان الأوروبية لمساسه بحرمة الحياة الشخصية ولارتفاع تكلفته. ولذلك تقوم الأجهزة المعنية ببرامج وحملات مختلفة بهدف إقناع السكان بفوائد التعداد وبسرية المعطيات الشخصية التي يدلون بها. وأدت الإعتراضات

على التعدادات إلى إلغائها بهولندا (1971)، وبالدانمارك (1976)، وبألمانيا (1982)، واستبدالها بعَدّ يستند على المسوحات وعلى السجلات الإدارية بالخصوص. لأن تكلفة هذا النظام أقل من تكلفة التعداد ولأن إنجازه أسهل من إجرائها ولأن تحيينه أيسر من تحيين نتائج التعداد مما قد يدفع بلدانا أوروبية أخرى إلى تبني هذا النظام ولو أن ما يوفره من بيانات يظل أقل مما يوفره التعداد.

ب– الحالة المدنية

يدوّن بسجلات الحالة المدنية كل ما يتعلق بحياة الأشخاص من ولادة وزواج وطلاق ووفاة. وفي العصور القديمة كان عدّ السكان يحصل بقصد التعبئة العسكرية أو لأسباب جبائية. وأما في العصر الوسيط وفي عصر النهضة فقد صارت الإحداث والسير تدوّن وبخاصة لدى الأسر المالكة وطبقات النبلاء الأشراف وكبار رجال الدين في الكنيسة.

كان الإعتراف بنسب مولود جديد في جميع الأزمنة وفي جميع الحضارات باختلاف معتقداتها يستدعي القيام باحتفالات جماعية وبطقوس الاحتفاء، إلا أن التدوين الكتابي للولادة كان أمرا نادرا. وفي تاريخ الحضارة الغربية، كانت الكنيسة هي التي أدرجت التسجيل الكتابي بمناسبة التعميد. وخلافا للديانة الإسلامية أو اليهودية اللتين تسمحان بالزواج بين الأقارب (أبناء العم والخال...) وبتعدد الزوجات، فالمسيحية تدعو إلى استبعاد الزواج بين الأقارب وإلى الزواج الأحادي. وقد ذهبت المسيحية بعيدا في تحريم الزواج بين الأقارب ليشمل أبناء العمومة البعيدين، وبلغ ذلك حدا جعل الزواج بين الأقرباء بالدم وتعدد الزوجات في المجتمعات الغربية بمثابة الوسْواس الجماعي. وكانت الحجة على انعدام القرابة الدموية بين المتزوجين تستند على شهادة الناس؛ ثم صارت كتابية وملزمة. وكان المردود الإداري للأساقفة يقاس بمدى نجاعتهم في مسك السجلات التي يدونون فيها تعميد رعاياهم وزواجهم ودفنهم. وتأكدت الفائدة الكبيرة لهذه السجلات في مضمار التنمية الاقتصادية بأدائها وظيفة المصادقة على هويات الناس عند إبرام العقود التجارية بينهم.

ولكن لم يصبح تدوين الحالة المدنية شاملا بأوروبا وموثوقا فيه إلا في منتصف القرن التاسع عشر. لذلك لا غرابة أن نرى هذا التدوين يلقى صعوبات جمة في البلدان النامية، وبالخصوص في بلدان إفريقيا السوداء التي تعاني من نقص في تسجيلاتها وفي أريافها بالخصوص. واليوم هناك فقط ثلث سكان العالم سجلاتهم المدنية في مستوى سجلات الحالة المدنية الأوروبية.

أما في تونس فيعود العمل بسجلات الحالة المدنية إلى أواخر القرن التاسع عشر بمقتضى أمر مؤرخ في 29 جوان 1886 يلزم الفرنسيين دون غيرهم على التصريح بالولادة والوفاة. ثم صار هذا التصريح ملزما للرعايا التونسيين (مسلمين ويهودا) بداية من 1908 ولجميع الأجانب في 1919. وعلى الرغم من ذلك، فإن سجلات الحالة المدنية ظلت حتى حلول استقلال البلاد في سنة 1956، غير موثوق فيها وكانت تشكو من نقص هائل باستثناء التسجيلات في العاصمة. ومنذ سنة 1957 تاريخ صدور قانون ينظم الحالة المدنية ما انفكت التسجيلات تتطور وتتحسن. وقد عهد إلى السلطات البلدية مسك السجلات التي أصبحت تحتوي على معلومات أساسية كالزواج والطلاق، بالإضافة إلى الولادة والوفاة.

وبما أن هذه السجلات كانت على غاية من الأهمية لأنها تمثل الوثيقة الرسمية الوحيدة الدالة على الأحوال الشخصية لكل مواطن، فإن تحريرها يخضع لقواعد وإجراءات تنظيمية صارمة. وتسمح المعالجة الإحصائية لسجلات الحالة المدنية بتبيان تطور الإحداث الديمغرافية.

ت- المسوحات

صار المسح السكاني بالعينة طريقة شائعة في أيامنا هذه. ويسمح المسح بتقدير حجم السكان ومعرفة خصائصهم الديمغرافية باستجواب جزء منهم فقط بدلا من استجوابهم كلهم. ويتيح المسح إمكانية التثبت من معطيات التعداد أو الخوض في مسائل لا يمكن للتعداد التعمق فيها، على نحو المسح الذي تجريه تونس في مجال التشغيل. فبحكم أن المسح يشمل

عدادا محدودا من السكان المستجوبين، فإنه يمكّن من جمع معطيات ديمغرافية أكثر دقة وأكثر تنوعا مما يوفره التعداد. وحل المسح السكاني محل التعداد في كثير من البلدان النامية لأن تكلفته أقل من تكلفة التعداد ولأن جدواه تأكدت بالعديد منها ولا سيما ببلدان إفريقيا السوداء.

الفصل الثالث:

التوزيع الجغرافي للسكان

1 – تباينات بكل المقاييس

تعد الأرض 6.137 مليار نسمة (2001)، وتبلغ مساحتها اليابسة 135 مليون كلم2 ومتوسط كثافتها 46 س/كلم2. لكن ليس لمؤشر الكثافة معنى يذكر على المستوى الجغرافي لأن توزيع سكان المعمورة يتسم منذ أقدم العهود بالتفاوت مهما كان المقياس المعتمد في ملاحظة ظاهرة الاستيطان. و لم يحدث الانفجار السكاني المعاصر الذي شمل غالبية البلدان النامية تغييرا عميقا في التوزيع المتوارث عن الماضي، بحيث لا تزال الثنائيات الكبرى مستمرة بين مجالات "ملآنة" ومجالات "فارغة".

ويختلف التوزيع الجغرافي للسكان بحسب العروض إذ يعيش 90٪ من سكان العالم في نصف الأرض الشمالي وذلك بحكم امتداد اليابسة فيه أكثر من امتدادها في نصفها الجنوبي الذي تغطي المحيطات ثلاثة أرباعه. وتأوي المنطقة المعتدلة الشمالية 45٪ من البشرية بين العرضين 20 و40 وتأوي 30٪ منهم بين العرضين 40 و60. وتكون التباينات كبيرة أيضا داخل النطاق الواحد على غرار الاستيطان بالمنطقة المعتدلة الشمالية الذي يتسم بتفاوت حاد بين الواجهات الغربية والواجهات الشرقية للقارات. أما بالمناطق المدارية أو شبه المدارية فالتفاوت أشد.

ويتركز سكان المعمورة بدرجة أولى بأطراف القارات. فالظاهرة الغالبة إنما هي الاستيطان في السواحل إذ أن اثنين من ثلاثة أشخاص يعيشان على مسافة أقل من 500 كلم من البحر. وتقع التجمعات السكانية

الكبرى كلها على ضفاف البحر أو لها واجهة بحرية، مثلما هو الشأن بالنسبة لأوروبا وسهول الهند الغانجية وشطر الصين الشرقي. كما تظهر المجرّات الحضرية إما موازية للسواحل أو منفتحة عليها.

ويتسم التوزيع السكاني بالتركز في المناطق المنخفضة. وقد قدرت في التسعينات من القرن الماضي نسبة سكان المعمورة الذين يقطنون في مناطق يقل ارتفاعها عن 200 مترا بـ56٪. وتقع معظم التجمعات السكانية الكبرى دون هذا الإرتفاع.

ولا يقف التباين عند هذا الحد، فمن بين 20 شخصا يعيش 17 منهم بالعالم القديم الذي لا يمثل سوى ثلث أراضي العالم مقابل 3 فقط يعيشون بالعالم الجديد.

وعلى المستوى الإقليمي والبلدان يتركز السكان بأرحب المجالات كالسهول والأودية والسواحل، في حين تظل مناطق أخرى خالية منهم، كالصحاري الحارة أو الباردة.

أما على المستوى المحلي، فتتجلى أغلب أماكن الاستيطان في مواقع محددة، وهي تلك التي توفر للبشر أفضل المنافع (الملاجئ، ومواطن الماء، والسواحل، والمواقع المشمسة...).

إن ثلثي سكان العالم يعمّرون مساحة تقدر بعُشُر مساحة اليابسة، بل إن نصفهم يتكدس بثُمن مساحتها. وبالمقابل، فإن ما يزيد عن ربع مساحة المعمورة يأوي أقل من 2٪ من السكان، أي ما يناهز 120 مليون نسمة. وتبين الأقمار الصناعية أن نصف اليابسة خال من أي استطيان بشري وأن 30٪ من مساحتها مسكون بشكل متسيب ومتقطع.

2 – التباين بين القارات

يختلف التوزيع السكاني حسب القارات اختلافا واضحا كما يبينه الجدول والرسم الموالين:

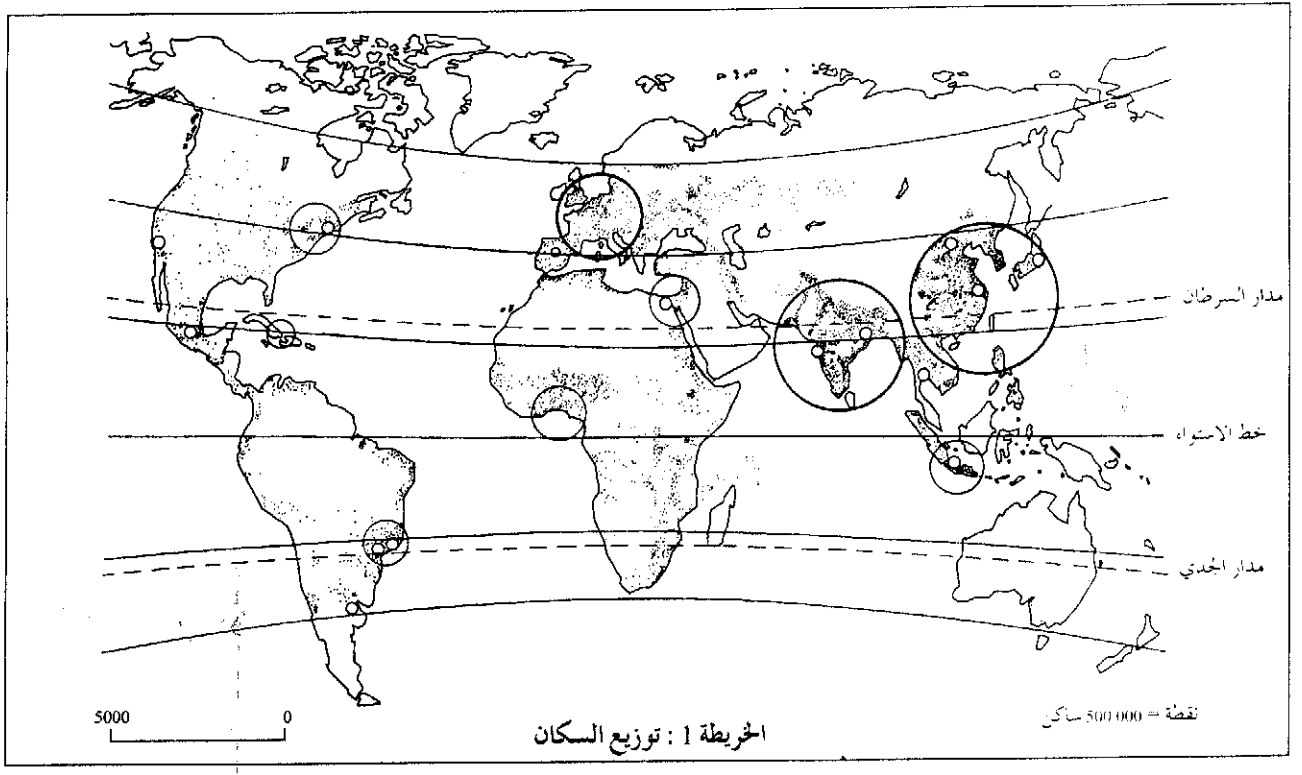

الخريطة 1 : توزيع السكان

الجدول 1: وزن القارات السكاني 2000

القارة	السكان بالمليون	النسبة من سكان العالم	المساحة بآلاف كم2	النسبة من مساحة العالم	الكثافة س/كم2
آسيا	3685	60,7	30 997	23,8	119
أمريكا	823	13,5	38 462	29,5	21,3
إفريقيا	801	13,2	29 642	22,7	27
أوروبا	727	12	22 792	17,5	32
أوقيانوسيا	31	0,5	8 424	6,5	4
العالم	6067	100%	130 317	100%	47

المصدر: PRB 2000

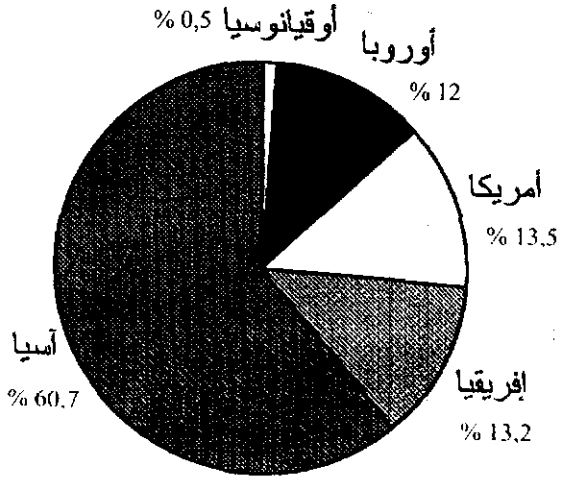

أ- آسيا

يقدر عدد سكان آسيا في سنة 2000 بـ3,685 مليار ساكن يمثلون 60,7٪ من مجموع سكان العالم. وتلفت آسيا الانتباه بثقلها السكاني هذا لا سيما وأن مساحتها لا تمثل سوى خُمس مجموع اليابسة وإنها أكثر القارات كثافة بمتوسط يبلغ 119 س/ كلم2.

وتأوي آسيا أكبر تركّزين للسكان في العالم؛ وفيها توجد البلدان الأكثر سكانا (الصين والهند) وستة من البلدان التي تعد أكثر من 100 مليون نسمة و تضم الصين ومعها عمالقة العالم الهندي (الهند وباكستان وبنغلاديش) 42٪ من مجموع البشرية. غير أن ثلثي سكان آسيا يعيشون في الصين والهند.

ولآسيا كثافات عالية في كوريا، واليابان، وفي مجالات شاسعة من الصين الشرقية، وتايوان، وجاوة، وسهول الهند الغانجية، وجنوب الهند. وتسجل هذه القارة كثافات قياسية في الوسط الريفي (أكثر من 1000 س/كلم^2 في ريف جاوة) وفي الوسط الحضري (أكثر من 3000س/هكتار في بعض أحياء كولون بهونكنغ.

وقد نستغرب من أهمية الحشود البشرية في قارة ما يزال فيها التصنيع والتحضر ضعيفين (باستثناء اليابان وبعض البلدان الآسيوية الصناعية الجديدة). ولكن لا غرابة في الأمر لأن لآسيا عموما ولآسيا "الموسمية" بالخصوص حضارة ريفية عريقة جدا أدّت إلى تركز للسكان منذ زمن بعيد وقبل الانفجار الديمغرافي والتوسع الاقتصادي المعاصرين.

ولا يزال التوزيع السكاني بآسيا متأثرا بماضيها الزراعي. ويتجسم ذالك في التباين الشديد بين أقاليم السهول المكتضة بالسكان وأقاليم المرتفعات الضعيفة الإعمار. ولا يقف التباين عند هذا الحد، فالكثافات السكانية المرتفعة للواجهات الشرقية والجنوبية تقابلها الكثافات الضعيفة بآسيا الداخلية التي تتسم بنواياتها السكانية المتواضعة والمتشتتة. كما تظل مجالات شاسعة خالية من السكان أو ضعيفة الإعمار كما هو الحال في سيبيريا وفي المناطق الجبلية والجافة من آسيا الوسطى.

ب- أمريكا

يقدر عدد سكان القارة الأمريكية بـ823 مليون نسمة ويأتي حجم سكانها هذا في المرتبة الثانية بعد آسيا. ويقوم الإعمار فيها على تضاد واضح بين مجالات شاسعة تكاد تكون خالية وبعض التركزات السكانية. وأهم هذه التركزات هو شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق الكندا (قرابة مائة مليون نسمة) والذي يشابه نمط إعماره نمط إعمار اوروبا الغربية. غير أن مدن شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق الكندا متباعدة عن بعضها البعض أكثر مما هي عليه في أوروبا، والكثافة السكانية دون كثافة أوروبا، باستثناء المنطقة الحضرية الشاسعة الممتدة من بوسطن إلى فيلدلفيا وقلبها النابض نيويورك. ونلقى بعض التركزات الأخرى ولكنها أقل أهمية، مثل التجمعين الحضريين الكبيرين بكاليفورنيا (لوس أنجلس وسان فرانسيسكو)، والمنطقة الوسطى بالمكسيك حول مكسيكو، وإقليم جنوب شرق البرازيل (ساو باولو وريو دي جينيرو)، وإقليم ريو دي بلاتا (بيونس آيرس)، الخ...

وبحكم الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية القائمة داخل القارة الأمريكية، دُرج التمييز بين أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) وأمريكا اللاتينية (وتضم بلدان أمريكا الوسطى، والكاريبي وأمريكا الجنوبية).

وتعد أمريكا الجنوبية 517 مليون نسمة وتضم بذلك 62٪ من سكان القارة و 8,5 ٪ من سكان العالم. ويوجد نصف سكان أمريكا اللاتينية بالبرازيل (170 مليون) والمكسيك (100 مليون). وإن كان متوسط الكثافة السكانية بأمريكا اللاتينية لا يزيد عن 26 س/كلم²، فهي تتسم بتباينات حادة بين جزر الكرايبب ذات الكثافة المرتفعة نسبيا (159 س/كلم²) وأمريكا الوسطى ذات الكثافة الضعيفة (56 س/كلم²) وكذلك أمريكا الجنوبية (20 س/ كلم²) .

وتعد أمريكا الشمالية 306 مليون ساكنا يمثلون 5٪ من مجموع سكان العالم. وفي أقاليمها نلقى نفس التباينات حيث تقلّ الكثافة السكانية بكندا (3 سكان/كلم²) بـ 10 مرات عن مثيلتها في الولايات المتحدة (30س/ كلم²)، وهو ما يتناسب مع الثقل السكاني لكل من البلدين.بما أن مساحتيهما متساويتين تقريبا.

ت- إفريقيا

إفريقيا هي ثالث القارات من حيث عدد السكان، فهي تعد 801 مليون نسمة يمثلون 13,2٪ من سكان العالم. وتمثل مساحة هذه القارة 22,7٪ من اليابسة، أي أقلّ بقليل من مساحة آسيا ؛ ولكن في حين يبلغ متوسط الكثافة بآسيا 119 س/كلم² فإنه لا يتجاوز 27 س/كلم² بإفريقيا.

ويتسم التوزيع الجغرافي بإفريقيا بتفاوتات شديدة بين المناطق وبداخل المنطقة الواحدة. في إفريقيا الشمالية، تحيط أقاليم قاحلة وجافة وخالية من السكان بأقاليم رطبة نسبيا وذات احتشادات سكانية هائلة، على نحو ما نلاحظه بوادي النيل وبدرجة أقل بالسهول الساحلية في المغرب العربي. وأما أقاليم إفريقيا جنوب الصحراء فتكاد تكون خالية من السكان باستثناء أقاليم الهضاب العليا وضفاف البحيرات الكبرى بإفريقيا الشرقية والمناطق الصناعية بإفريقيا الجنوبية وسهول وأودية خليج غينيا (نيجيريا 111 س/كلم²).

ويتركز ثلث سكان القارة الإفريقية بثلاثة بلدان: نيجيريا (119 مليون)، ومصر (55 مليون)، وأثيوبيا (52 مليون).

ث- أوروبا

وهي رابع القارات من حيث حجم سكانها، وتعد 727 مليون نسمة منهم 60٪ بأربعة بلدان هي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة. ويأتي متوسط الكثافة السكانية بأوروبا (32س/كلم²) في المرتبة الثانية بعيدا عن متوسط كثافة آسيا (119 س/كلم²). وفي حالة أوروبا يجب التمييز

بين مجموعتين لشدة اختلافهما: تتكون المجموعة الأولى من روسيا، وتتكون الثانية من باقي البلدان الأوروبية. وتعد أوروبا بدون روسيا 582 مليون نسمة ويفوق حجم سكانها حجم سكان أمريكا الشمالية، وتبلغ كثافتها السكانية 98س/كلم²، وتفوق كثافة أمريكا الشمالية بستة أضعاف، وتقترب من متوسط كثافة آسياء وبالمقابل تساوي مساحة روسيا (17 مليون كلم²) ثلاثة أرباع مساحة أمريكا الشمالية، وبكثافة تبلغ 8,5 س/كلم².

أما المنطقة الأكثر كثافة سكانية في أوروبا، فتمتد من حافة بحر الشمال بشمال شرق هذه القارة (إنجلترا وألمانيا وبلدان البنيلكس) إلى غاية سهل البو بإيطاليا جنوبا. وهذه المنطقة التي هي في الآن نفسه أكثر المناطق تصنيعا وتحضرا بأوروبا، تتجاوز كثافتها السكانية وعلى مسافات طويلة 200 بل 300 س/كلم². ولكن ما أن نبتعد عن هذا التركز حتى تتدنى قوة التعمير وتنخفض الكثافة بشكل ملحوظ.

ومثلما هو الشأن بالنسبة لآسيا، فإن حضارة ريفية عريقة قد ساهمت مساهمة بالغة، وذلك منذ وقت بعيد، في تشكل الكثافات السكانية بأوروبا. غير أن التطور الزراعي بأوروبا حصل في مراحل تاريخية متأخرة نسبيا بحيث جعل إعمار أريافها أقل قوة مقارنة بأرياف آسيا. وخلافا لأرياف آسيا أيضا فإن الأرياف الأوروبية ما انفكت، منذ ما يزيد عن قرن، تُفرَغ من سكانها. وبالتالي ارتبطت التركزات البشرية بأوروبا بتطور أنشطة القطاع الثاني والقطاع الثالث بالأحواض المنجمية وبالمدن الكبرى.

جـ- أوقيانوسيا

إن أوقيانوسيا هي أقل القارات سكانا وتعد 31 مليون نسمة، أي مايعادل سكان الجزائر أو نصف سكان مصر على سبيل المثال. كما أن أوقيانوسيا هي أقل القارات كثافة سكانية بمتوسط لا يفوت 4 س/كلم².

3 – التباينات الإقليمية

يتسم توزيع السكان في العالم بتفاوت واضح بين القارات. ويتفاوت توزيعهم تفاوتا شديدا أيضا داخل القارة الواحدة، وبين الدول، وبين المناطق كما نبين ذلك في ما يلي:

أ– أربعة أقاليم رئيسية

تمثل آسيا الشرقية، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، وأوروبا أربعة تركزات كبرى تتميز عن باقي المعمورة بضخامة حشودها البشرية (3,8 مليار نسمة) وبارتفاع كثافاتها التي تتراوح بين 98 س/كلم^2 و135 س/كلم^2. وهي تضم قرابة ثلثي سكان العالم في مجال يغطي 10٪ فقط من مساحة اليابسة. وبالنتيجة يكون باقي المعمورة إما ضعيف الإعمار أو خاليا من السكان، باستثناء بعض التركزات الثانوية كما سنتعرف على ذلك لاحقا.

وتتميزهذه التركزات "الملآنة" بالسكان مقارنة بغيرهابالإعمار المتواصل لمجالاتها وبامتداد الكثافات العالية فيها.

آسيا الشرقية

تشمل آسيا الشرقية كلا من الصين واليابان وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وتأوي 1,5 مليار نسمة يكوّنون أكبر التركزات سكانا وأقواها إحتشادا. وهكذا يعيش ربع سكان العالم بأربعة بلدان مطلة على بحر الصين الشمالي.

وتستقطب الصين الشرقية، والتي يمكن تسميتها بـ"الصين الحاشدة"، 90٪ من الصينيين في مساحة لا تزيد على 40٪ من مساحة البلاد الجملية وبمتوسط كثافة يقدر بـ300 س/ كلم^2. وما يلفت الانتباه بهذا الإقليم هو الإرتفاع الكبير للكثافة السكانية بالمناطق الريفية إذ غالبا ما تتجاوز 600 س/كلم^2 على طول يبلغ من الشمال إلى الجنوب 4000 كلم وعرض يبلغ 1500 كلم، وهو نطاق يتجاوز حدود الصين.

أما اليابان، فهو يضم مجرّة من أكبر المجرّات الحضرية في العالم وتشمل طوكيو التي هي أكبر تجمع حضري في المعمورة (30 مليون نسمة في سنة 2000). كما تُعَد كثافة السكان بأرياف اليابان من أعلى الكثافات الريفية في العالم .

جنوب وسط آسيا

وهي ثاني التركزات الكبرى للسكان في العالم، وتعد 1,3 مليار نسمة موزعين على بلدان العالم الهندي الأربعة: الهند (1002 مليون)، وباكستان (151 مليون) وبنغلاديش (128 مليون) وسري لانكا (20 مليون) يضاف إليها النيبال والبوتان.

ويعيش ما يزيد عن نصف سكان شبه القارة الهندية في شمال الهند، وعلى وجه الخصوص في سهل الغانج والهندوس الأعلى والبنجاب، على طول 3500 كلم ، حيث يتجاوز متوسط الكثافة السكانية بالأرياف 800 س/ كلم2.

جنوب شرق آسيا

يتكون من جزر وشبه جزر جنوب شرق آسيا ويمثل ثالث التركزات السكانية الكبرى بـ520 مليون ساكنا. يتوزع 290 مليون منهم على جزر أندونيسيا (212 مليون) وجزر الفيليبين (80 مليون). ويعيش الـ230 مليون نسمة الباقون بشبه الجزيرة الهند الصينية، منهم 79 مليون بفيتنام، و62 مليون بتايلاندا، و49 بميانمار.

أوروبا

يحتل التركز الأوروبي المرتبة الرابعة من حيث الثقل السكاني بما يقارب 500 مليون نسمة يعيشون في مجال تقل مساحته عن 5 ملايين كلم2. وفيه، يُعد شمال غرب أوروبا، الإقليم الأكثر سكانا والأكثر تحضرا. فباستثناء ما تعرفه ضفاف بحر الصين الشمالية وشرق سهول الغانج، لا يوجد إقليم يضاهي التركز الأوروبي من حيث قوة الحضور البشري وتأثيره فيها.

ويهيمن في هذا التركز محوران كثيفان يلتقيان في منطقة الرور الألماني: يمتد المحور الأول من الغرب إلى الشرق، من شمال إنجلترا إلى غرب أوكرانيا، ويمتد المحور الثاني من الشمال إلى الجنوب، من إنجلترا إلى إيطاليا الوسطى. ويمثل هذان المحوران أكثر الأقاليم تحضرا وإعمارا في أوروبا ويشكلان مجرة حضرية. وتختلف كثافتهما السكانية اختلافا واضحا وباقي الأقاليم الأوروبية. فقلبهما يعيش 125 مليون نسمة وبكثافة تصل 300 س/ كلم2 مقابل كثافات تتراوح بين 50 و100 س/ كلم2 في باقي القارة.

ب– أربعة أقاليم ثانوية

مقارنة بالتركزات السكانية الرئيسية الأربعة التي أتينا عليها سابقا، فإن غيرها من التركزات يكون أقل وزنا. ومن هذه التركزات الثانوية نذكر أربعة:

– شمال شرق الولايات المتحدة، ويستقطب 45٪ من سكان أمريكا الشمالية.

– غرب إفريقيا، ويعد 240 مليون ساكن منهم ما يزيد عن النصف في نيجيريا (127 مليون نسمة)، وهو البلد الأكثر سكانا في إفريقيا.

– جنوب شرق البرازيل، ويتكون من منطقة ريو دي جينيرو وساو باولو، ويعد 65 مليون نسمة (40٪ من سكان البرازيل).

– وادي النيل وتهيمن عليه مدينتا القاهرة والإسكندرية.

ومع ذلك فإن التركزات الرئيسية والثانوية تشترك في كثير من الخصائص العامة ومنها: قوة الاستيطان وتواصله في المجال، وارتفاع الكثافة السكانية، ووجود شبكات حضرية متناسقة نسبيا.

4 – التباين بين البلدان

يعد العالم أكثر من 200 دولة غالبيتها شحيحة السكان. فثلث هذه الدول يقل عدد سكانه عن مليون، وثلث آخر يعد بين مليون واحد و10 ملايين نسمة. بيد هناك 6 بلدان تغطي وحدها نصف مساحة اليابسة وتضم 31٪ من مجموع سكان العالم (1,928 مليار نسمة):

الجدول 2

البلد	المساحة بالمليون/ كم2	السكان بالمليون
روسيا	17 075	147
كندا	9 976	31
الصين	9 597	1273
الولايات المتحدة	9 363	285
البرازيل	8 547	172
أستراليا	7 641	20

إن الفروقات بين أحجام سكان البلدان هائلة جدا بقطع النظر عن مساحاتها وعن أوضاعها الاقتصادية. من ذلك أن الصين تعد لوحدها ما يعادل مجموع سكان قارتي إفريقيا وأوروبا؛ ويعادل عدد سكان الهند مجموع سكان اليابان وقارة أمريكا. ولا يزيد عدد سكان أستراليا عن عدد سكان سوريا إلا قليلا في حين أن مساحتها تعادل مساحة الولايات المتحدة (بدون ألسكا)، أما حجم سكان نيوزيلاندا (3,6 مليون نسمة) فهو يساوي –تقريبا– حجم سكان إقليم تونس العاصمة، موزعين على مساحة تعادل مساحة إيطاليا.

و على هذا النحو فإن وزن الدول السكاني متفاوت للغاية، فغالبية البشر يعيشون في عدد محدود من البلدان: ومن بين كل 5 أشخاص في العالم هناك واحد منهم صيني، ومن بين شخصين اثنين يعيش واحد منهما في احدى البلدان الأربعة الأكثر سكانا في العالم، أي أنه يعيش إما في الصين أو في الهند أو في روسيا أو في الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول 3: الـ25 بلدا الأكثر سكانا في العالم

1950				2000			
الرتبة	البلد	عدد السكان بالمليون	النسبة من سكان العالم%	الرتبة	البلد	عدد السكان بالمليون	النسبة من سكان العالم%
1	الصين	555	12.8	1	الصين	1265	20.9
2	الهند	358	8.3	2	الهند	1002	16.5
3	الولايات المتحدة	158	3.7	3	الولايات المتحدة	276	4.5
4	روسيا	102	2.4	4	أندونيسيا	212	3.5
5	اليابان	84	1.9	5	البرازيل	170	2.8
6	أندونيسيا	80	1.9	6	باكستان	151	2.5
7	ألمانيا	68	1.6	7	روسيا	145	2.4
8	البرازيل	54	1.2	8	بنغلادش	128	2.1
9	المملكة المتحدة	51	1.2	9	اليابان	127	2.1
10	ايطاليا	47	1.1	10	نيجيريا	123	2
11	فرنسا	42	1	11	المكسيك	100	1.6
12	بنغلادش	42	1	12	ألمانيا	82	1.4
13	باكستان	40	0.9	13	فليبين	80	1.3
14	أوكرانيا	37	0.9	14	فيتنام	79	1.3
15	نيجيريا	33	0.8	15	مصر	68	1.1
16	فيتنام	30	0.7	16	ايران	67	1.1
17	أسبانيا	28	0.6	17	تركيا	65	1.1
18	المكسيك	28	0.6	18	أثيوبيا	64	1.1
19	بولونيا	25	0.6	19	تايلندا	62	1
20	مصر	22	0.5	20	المملكة المتحدة	60	1
21	فليبين	21	0.5	21	فرنسا	59	1
22	تركيا	21	0.5	22	ايطاليا	58	1
23	كوريا الجنوبية	20	0.5	23	الكونغو الديمقراطية	52	0.9
24	تايلندا	20	0.5	24	أوكرانيا	50	0.8
25	أثيوبيا	18	0.4	25	مايتمار	49	0.8
مجموع الـ25 بلدا		1984	45.9	مجموع الـ25 بلدا		4594	75.7
مجموع العالم		4321	100%	مجموع العالم		6067	100%

المصدر: PRB 2000

ولئن كانت المقارنات بين أحجام سكان البلدان شائعة كثيرا إلا أنها، في واقع الأمر، غير مجدية وإلا فكيف تجوز المقارنة بين " المدينة الدولة " مثل موناكو (2 كم^2)، أو سنغافورة (610 كم^2)، أو مالطة (1172 كم^2) و"دولة قارة" مثل روسيا التي تناهز مساحتها 20 مليون كلم2 أو كندا التي تقدر مساحتها بـ10 مليون كلم2 تقريبا ؟ وما هي الفائدة من مقارنة بلد مثل السويد بالتشاد؟ فباستثناء تكافؤ عدد سكانهما، فإنه لا وجود لأي قاسم مشترك بين البلدين فيما يتصل بخصائص السكان، لأن الاختلافات كبيرة بينهما في جميع المستويات: في الحركة الطبيعية للسكان، وفي الأوضاع الصحية، وفي الخصوبة والوفيات، وفي التركيب العمري والدخل الفردي...

وبما أن سكان العالم يتسمون بالتنوع في استيطانهم وخصائصهم الديمغرافية وفي ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية فإن المقاربة الكلية التي تعتبرهم مجموعة واحدة تكون بالضرورة قاصرة مقارنة بتلك التي تعتبرهم مجموعات مختلفة.

ويكون ادراكنا أفضل لقوة الاختلافات التي تخترق سكان العالم عندما نترك – جانبا – تقديرات أحجامهم وتوزيعهم العام للخوض في الواقع الجغرافي الاجتماعي.

5 – الفراغات الكبرى

يتكوّن ثلث اليابسة من مجالات شاسعة جدا يكون الاستيطان بها إما ضعيفا جدا أو منعدما تماما. ويمكن تقسيم هذه الفراغات الكبرى إلى 3 أصناف من الصحاري بحسب الخصائص المناخية:

أ– المناطق الباردة

يعتبر النطاق البارد طاردا جدا للسكان بسبب قساوة مناخه. ويكون بذلك أقل مناطق العالم إعمارا إذ يعيش شمال خط عرض 65 شمالا حوالي مليوني ساكن فقط في مجالات تغطي عشر مساحة الأرض.

يعتبر صيفا إذا بلغ متوسط الحرارة في منطقة ما الـ10 درجات مدة شهر على الأقل. وحسب هذا التعريف، لا يعرف النطاق القطبي صيفا؛ أما النطاق المعتدل فصيفه قصير جدا وخصوصا بمناطقه القارية بالعروض العليا مما يجعل زراعة الأرض مستحيلة بحكم التجلد المستمر للتربة. وتتعاظم عوامل الطرد بمناطق القطب الجنوبي وبغرينلاندا بسبب القصر الشديد للفترة السنوية بدون جليدة الشيء الذي يجعل من هذه المناطق خلاء تاما لأنها غير ملائمة لا للبشر ولا للحيوان ولا للنبات.

ب- المناطق الجافة

تعرّف المناطق الجافة بقلة التساقطات فيها وتعتبر أقل "طردا" للسكان من المناطق الباردة. ويمكن التمييز بين مناطق جافة تكون حارة دائما مثل غرب أستراليا والصحراء الكبرى وشبه الجزيرة العربية، وأخرى يكون شتاؤها باردا مثل صحاري آسيا الوسطى. ويتلامس هذان النمطان بآسيا ليكوّنا "قُطر الجفاف" الذي يمتد من الصحراء الغربية إلى هضبة الأوردوس بالصين.

ويعيش بالمناطق الجافة أقل من مائة مليون نسمة في مساحة تمثل عشر المعمورة. ويكون متوسط كثافة أغلب هذه المناطق أقل من ساكن واحد/كلم^2. فالمجالات الصحراوية في آسيا أو في إفريقيا لا تأوي بالرغم من شسعتها إلا مجموعات صغيرة مشتتة من الرعاة الرحل. من ذلك فأن الصحراء الكبرى لا تعد سوى 4 ملايين نسمة إذا استثنينا وادي النيل.

وعموما، يرتبط الإعمار السكاني في المناطق الصحراوية الجافة ارتباطا كليا بتواجد الماء. ويكتسي هذا الإعمار نمطا "نقاطيا" يتوافق مع مواقع نقاط المياه من آبار وعيون أو يكتسي نمطا متواصلا على طول المجاري المائية.

ت- الغابات المدارية

تشتد التباينات السكانية بالمناطق المدارية الرطبة وبالمناطق الاستوائية إلى حد لا يمكن تصنيفها برمّتها ضمن المناطق "الفارغة" أو ضمن المناطق ذات الإعمار السكاني الضعيف. ففي هذه المناطق توجد مجالات ذات إعمار

ضئيل للغاية كغابات أمازونيا (بين 1 و 2 س/ كلم²)، وحوض الكونغو (8 س/ كلم²)، وبورنيو، وغينيا الجديدة. وعلى النقيض من ذلك، توجد مناطق ذات كثافات سكانية عالية للغاية مثلما هو الشأن في جزر الأنتي (89 نسمة / كلم²)، وفي جزيرة جاوة (974 س/ كلم²). وتبين هذه الكثافات العالية أن المناطق الحارة والرطبة تعتبر "طاردة" للسكان إلا أنها قد تكون "جاذبة" لهم إذا أتاح لهم تطورهم وتنظيمهم التغلب على الصعوبات الطبيعية لهذه المناطق.

ث– المرتفعات

يتسم التوزيع السكاني بالتركز في المناطق المنخفضة، وقدرت نسبة السكان الذين يعيشون بمناطق يقل ارتفاعها عن 200 مترا بـ56٪ من سكان العالم. توجد التركزات السكانية الكبرى بجنوب آسيا وشرقها الأقصى، وبشمال شرق أمريكا، وبأوروبا، تقع إجمالا دون هذا الإرتفاع. وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا في اليابان إذ تتجاور قلة السكان بالأراضي الداخلية المرتفعة بكثرتهم بالأراضي الساحلية المنخفضة وبالسهول الطمية. إنها لا تمثل سوى 12٪ من مساحة البلاد ولكنها تحتضن كل سكان اليابان تقريبا، وبكثافة تبلغ 2500 س/ كلم². ولا تشذ عن هذه الظاهرة العامة سوى الإحتشادات الأنديزية (نسبة إلى جبال الأنديز) والإثيوبية والجاوية (نسبة إلى جزيرة جاوة) والتي تقع كلها بالمرتفعات.

فالمنخفضات جاذبة للسكان أما المرتفعات فطاردة لهم، غير أنه لا ينبغي تصنيف كل المرتفعات بلا تمييز ضمن المناطق الخالية من السكان أو ضعيفة التعمير. من ذلك أنه بقدر ما تبدو جبال الهملايا، والتيبت، والألتاي، و تيان شان، والسلسلة الصخرية، والأنديز الجنوبية خالية من السكان بقدر ما يبدو غيرها من الجبال مسكونا كما هو الحال في أوروبا وآسيا الوسطى والأنديز المدارية والبحر المتوسط.

6 – الكثافة السكانية

تُعبّر الكثافة السكانية عن العلاقة العددية بين السكان والمساحة التي يعيشون عليها. وتحسب بقسمة مجموع السكان على المساحة لمعرفة عدد السكان في الكيلو متر المربع الواحد. غير أن هذا النوع من المقاييس لا يعطي إلا فكرة بسيطة جدا عن مدى تركز السكان في المجال. وفي المناطق الأكثر خلاء حيث يقوم الإعمار على تباينات شديدة فيفقد مؤشر الكثافة معناه تماما. ففي هذه المناطق يتجمع السكان في نوايات ذات كثافة عالية تصل 1000 س/ كلم²، كما هو الحال في بعض الواحات في حين تظل المجالات المحيطة بها خالية تماما من السكان. كما أن الكثافة السكانية لا تكشف عن العلاقات الوظيفية بين السكان والمساحة وبالتالي فهي ليست ذات أهمية في دراسة العلاقة بين السكان والموارد.

ولا يوجد في الكثافة "عتبة" تُعتمد للحكم بأن هذا المجال كثير السكان والآخر قليل السكان. فمقارنة بليبيا (3 س/ كلم²) تكون تونس بلدا مكتظا بالسكان (59 نسمة / كلم²)؛ ولكن بالنظر إلى بلدان عربية أخرى كالبحرين (1014 نسمة / كلم²) والكويت (129 نسمة / كلم²) ولبنان (413 نسمة / كلم²)، تصير تونس بلدا قليل السكان.

وتكون الكثافة أدنى من ساكن واحد في الكيلومتر2 بالمناطق الطاردة (كالصحاري، والمناطق القطبية الشمالية، والغابات الشاسعة، والجبال العالية)؛ وتختلف من بلد إلى آخر فتتراوح بين 1,5 نسمة / كلم² بمنغوليا و 17000س/ كلم² بموناكو.

وتتنوع الكثافات السكانية في الريف بتنوع الأنظمة الزراعية. في مناطق الزراعات الكبرى الحديثة والمُمَكننة لا تتجاوز الكثافة 2 س/ كلم² كما هو الحال في مونتانا بالولايات المتحدة، بينما ترتفع إلى 2500 س/ كلم² في سهول الأرز مثلما يعرفه شمال جاوة وجنوب الصين على سبيل المثال. ولكن عموما، تتراوح الكثافات السكانية بداخل الأرياف التقليدية بين 20 و 50 س/ كلم2، وذلك بحسب تكثيف المزروعات.

الجدول 4: الكثافة حسب القارات والأقاليم الكبرى

القارة	المساحة (كم2)	السكان بالمليون	الكثافة س/كم2
آسيا	31 760 369	3720	117
شرق آسيا	11 774 269	1503	128
جنوب وسط آسيا	10 767 460	1505	140
غرب آسيا	4 723 830	193	41
جنوب شرق آسيا	4 494 810	519	115
أوروبا	22 988 496	727	32
أوروبا الشرقية (بما فيها روسيا)	18 813 850	303	16
أوروبا الشمالية	1 750 305	96	55
أوروبا الجنوبية	1 316 593	145	110
أوروبا الغربية	1 107 748	189	166
إفريقيا	30 298 106	818	27
شمال إفريقيا	8 510 821	177	21
وسط إفريقيا	6 612 660	99	15
شرق إفريقيا	6 361 515	252	40
غرب إفريقيا	6 138 340	240	39
جنوب إفريقيا	2 674 770	50	19
أمريكا	40 523 638	841	20
أمريكا الشمالية	19 941 727	316	16
أمريكا الجنوبية	17 867 320	350	20
أمريكا الوسطى	2 479 800	138	56
الكرايبب	234 791	37	158
أوقيانوسيا	8 564 458	31	4
العالم	134 135 066	6137	46

المصدر: PRB 2001

أما بين المدن، فتظل فوارق الكثافة هامة جدا قد تبلغ أقل من 1000س/ كلم^2 إذا اتسعت المدينة وكانت بناياتها غير مكتظة وكثرت فيها المساحات الخضراء ولكن قد تصل الكثافة 100000 س/ كلم^2 في الأحياء شديدة الإزدحام السكاني بالمدن الكبرى.

ويبقى النمو الطبيعي أهم العوامل لتفسير تشكل الكثافات السكانية. ولئن كانت الفوارق في النمو الطبيعي بين مختلف بقاع العالم طفيفة في الماضي (مقارنة بما هي عليه اليوم) إلا أنها أفرزت على المدى البعيد اختلافات هائلة مثلما تبينه المقارنة بين تطور سكان العالم الهندي (الهند، باكستان، بنغلاديش) وتطور سكان أوروبا (بدون اعتبار الإتحاد السوفياتي السابق) خلال الفترة من 500 إلى 1600. ففي سنة 500 بعد الميلاد كان حجما سكان المجموعتين متساويين تقريبا: 33 مليون بالنسبة للأولى و30 مليون بالنسبة للثانية. وكان معدل النمو الطبيعي السنوي 0,27 ٪ بالعالم الهندي و0,4 ٪ بأوروبا سنويا أي بفارق 0,13٪ لا أكثر. ولكن في حين تضاعف سكان الهند بما يزيد عن أربع مرات (145 مليون) خلال الفترة المرجعية (500– 1600) تضاعف سكان أوروبا ثلاث مرات فقط (56 مليون). وبالنتيجة ارتفعت نسبة الفارق بين سكان المجموعتين من 11٪ سنة 500 إلى 39٪ سنة 1600. أما الكثافات فقد ارتفعت في أوروبا خلال هذه الفترة من 6 إلى 18 س/ كلم^2 وقفزت في شبه القارة الهندية من 8 إلى أكثر من 34 س/ كلم^2. ومنذ الثورة الصناعية زادت الاختلافات بين المجموعتين بحكم التباينات الهامة بينهما سواء في حجم السكان أو في نسق النمو الطبيعي.

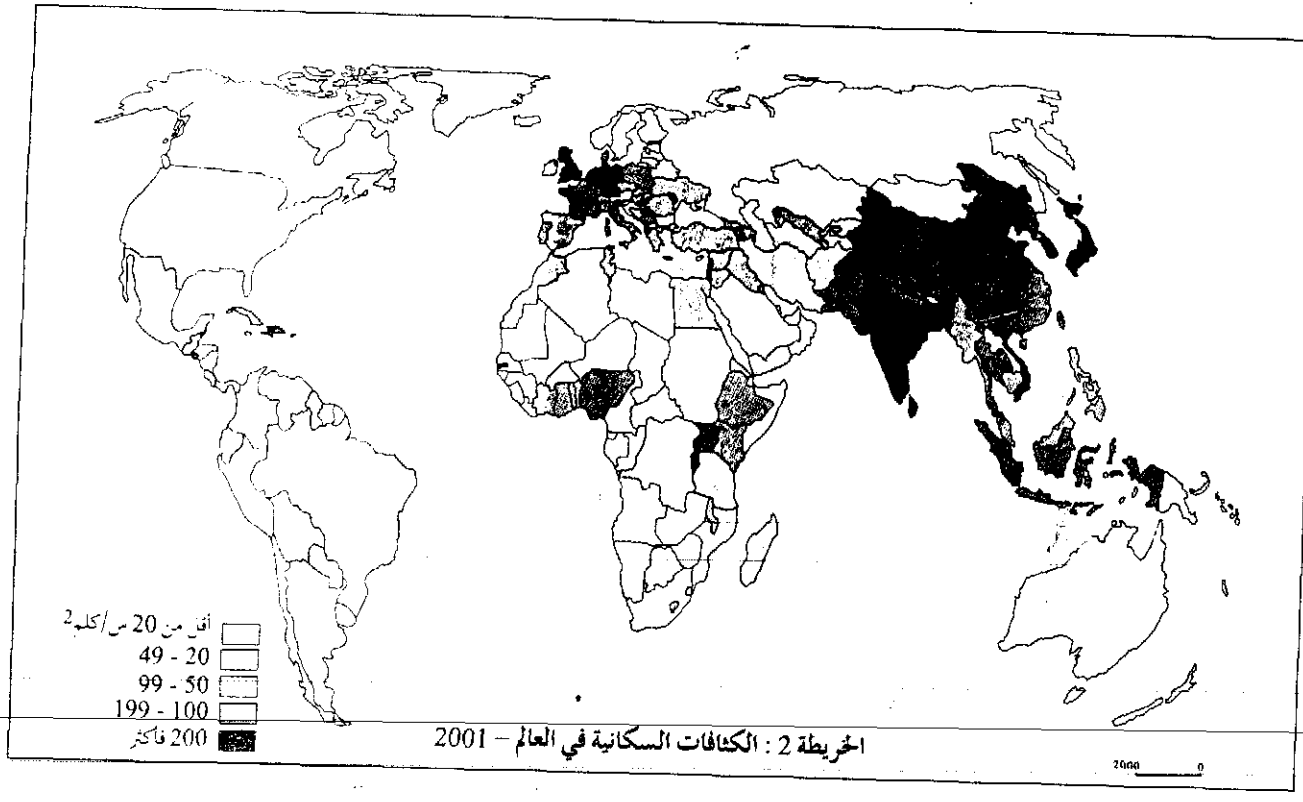

الخريطة 2 : الكثافات السكانية في العالم – 2001

الفصل الرابع:

العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للسكان

يُعدّ وصف التوزيع المجالي للسكان يسيرا نسبيا إلا أن تفسيره يعتبر عويصا. لقد تناولت دراسات عديدة هذا الموضوع الهام من موضوعات المعرفة الجغرافية، ولكنها لم تقدم تفسيرا شافيا يمكّن من فهم شامل لمختلف جوانب التوزيع المجالي للسكان خصوصا على مستوى المعمورة أو على مستوى الأقاليم الشاسعة: فما السبب في ظهور التركزات السكانية الكبرى؟ وما السبب في المجالات الخالية من البشر؟ وهل الإحتشادات القوية تتوافق مع وجود موارد معينة؟ وكيف نفسر التفاوتات بين أوساط طبيعية متكافئة؟

إن ظاهرة تفاوت التوزيع السكاني مسألة معقدة إلى أبعد الحدود مما جعل الجغرافيا لا تملك "نظرية عامة" لتفسير التوزيع غير المتجانس للسكان في العالم. ولا يمكن الإعتماد على عامل طبيعي بمعزل عن بقية العوامل الأخرى لفهم التوزيع أو الكثافة السكانية. وتتنوع العوامل وتتفاوت تأثيراتها ولكنها تكوّن مجموعة متداخلة تداخلا شديدا بحيث لا يُفسَر العامل الواحد إلا على ضوء غيره من العوامل.

ومع هذا يمكن القول عموما، بأن المناطق الأقل إعمارا تتطابق، على مستوى المعمورة وعلى المستوى الإقليمي، مع الأوساط الطبيعية القاسية والأكثر "طردا" للإنسان. فضآلة الإستيطان في العروض العليا وفي المناطق القاحلة والجافة وفي الجبال العالية تُفسر بالقيود الطبيعية وبقساوة المناخ أولا وقبل كل شيء.

ويعتبر المناخ أكثر العوامل الطبيعية تأثيرا في التوزيع السكاني لأنه يفرض تحديدات صارمة للغاية مقارنة بأي عامل من العوامل الأخرى. فمناخات المناطق القطبية والجافة والجبال العالية كلها طاردة للسكان، وعلى العكس من ذلك، تُعد المناطق شبه المدارية الرطبة والمناطق المعتدلة الرطبة أكثر جذبا لهم.

ويظل تفسير التوزيع السكاني بالعوامل الطبيعية منقوصا موضوعيا، لتداخل العوامل أولا وثانيا لأن الإقتصار على العوامل الطبيعية يوقع الجغرافي في "الحتمية". ولن تنفع "الحتمية" في تفسير تفاوت التوزيع بين أوساط طبيعية متشابهة ولا في تفسير التفاوت الحاد داخل الوسط الطبيعي الواحد.

ويكشف تقييم تأثير البيئة في التوزيع السكاني عن تجاور بين ما هو عقلاني وما ليس كذلك: فالبقاع المقدسة والحدود السيكولوجية تؤثر هي الأخرى في استراتيجيات تعمير المجال. ومن الأمثلة على ذلك أن التباين السكاني بين الفراغ النسبي لجبال اليابان وبين إزدحام سهوله يعود فيما يعود لأسباب ثقافية ومذهبية. فالجبال اليابانية (خلافا للصين) غير مستصلحة لأنها مأوى الأرواح والخوراق ولهذا السبب يتركز اليابانيون بالسهول الطمبية.

ويمكن القول بإن المعطيات الطبيعية لا تحدد بطريقة مباشرة إستيطان البشر بل تؤثر في ذلك عبر عوامل مشتقة (تحديد إمكانية الإنتاج الزراعي مثلا) لأن المعطى الطبيعي هو موضوع توسّط إنساني، ولأن بين الإنسان وبيئته هناك التاريخ والثقافة. ذلك ما يجعل العوامل التاريخية أهم من العوامل الطبيعية لتفسير التركزات السكانية على وجه الخصوص. فالإعمار السكاني كما يقول أحد الجغرافيين "ليس مجرد لقاء بين البشر والطبيعة، وإنما لقاء بين أصناف من الحضارات وأصناف من المجالات". وكان على المجتمعات البشرية دائما أن تتعامل مع ما تفرضه الجغرافيا الطبيعية من قيود وأن تسعى في الوقت نفسه إلى التحرر من تلك القيود، بفضل التقنية كالريّ

وتصريف المياه على سبيل المثال. لذلك فإن تحليل التوزيع السكاني يتطلب الإعتماد على التفسيرات التاريخية لأنه في نهاية المطاف نتيجة سيرورة تاريخية طويلة قبل كل شيء.

ونقدم في ما يلي بعض العوامل المؤثرة في التوزيع السكاني وذات العلاقة بالوسط الطبيعي وأخرى ترتبط بالتاريخ. وسوف لن نتعرض إلى العلاقة القائمة بين المسألة السكانية والاقتصاد لأنها لا تقدم تفسيرا ذا قيمة لظهور التركزات السكانية. فالكثافات السكانية العالية مرتبطة بالتأكيد ارتباطا قويا بالأنشطة الاقتصادية زراعية مكثفة كانت أو منجمية أو صناعية أو خدماتية؛ ولكن هذه الأنشطة هي التي تولّد التركزات البشرية تارة وتارة أخرى تكون التركزات السكانية هي التي تحدث الأنشطة الاقتصادية وتنمّيها من أجل تأمين بقائها. فالعلاقة بين السكان والاقتصاد هي إلى حد كبير علاقة من تحصيل الحاصل، وبالمقابل يعتبر التاريخ الاقتصادي عنصر هام في تفسير تعمير المجال.

1 – العوامل الطبيعية

أ– البرد

يُعتبر البرد أول العوامل الطبيعية طردا للإنسان الذي يحبذ، بحكم أصله المداري على ما يبدو، حرارة تتراوح بين 10° و30°.

ويمنع الجليد أو الثلج الدائم الإنسان من أي استقرار، ولذلك السبب يخلو القطب الشمالي من السكان ويشكل بمساحة تغطي أكثر من 7 ملايين كلم² أكبر صحراء باردة مقفرة في العالم.

وفي الأوساط ذات الشتاء البارد يكون الساحل أكثر إعمارا ليس لأنه أقل بردا وحسب، وإنما لأنه غالبا ما يكون أوفر بالموارد.

وعلى تخوم المجال المحيطي المعتدل، تلطّف التيارات المحيطية الدافئة الساحل فيكون أقل برودة ويزيد استقطابه للسكان، وخصوصا حيثما لا يتجلّد البحر أبدا. وعلى هذا النحو فإن ثلاثة أرباع سكان النرويج يعيشون على بُعد يقلّ عن 15 كلم من البحر.

وفي المناخ المحيطي المعتدل لا يصبح البرد عائقا فعليا للإستيطان إلا إذا تفاقمت شدته بوجود مرتفعات كما هو الشأن في جبال الألب الإسكندنافية، أو السلسلة الساحلية بغرب كندا مثلا.

ولا يكمن العائق الرئيسي في تدني درجات الحرارة في حد ذاته وإنما في صعوبة نمو النبات وغيابه بالكامل خلال أشهر عديدة من السنة. وتنخفض الكثافات السكانية إلى أدنى مستوى حيث تصبح الزراعة مستحيلة: ففي كندا وروسيا مثلا، تنزل الكثافة بشدة في شمال حدود مناطق زراعة الحبوب، وهي تستوجب 160 يوما على الأقل بدون جليدة. وعندما تستحيل الزراعة بحكم الجليدة الدائمة للتربة، يصير حضور البشر ضئيلا بحيث لا توجد غير التربية الواسعة للماشية أو بعض أنشطة الصيد البري أو البحري.

ب- الجفاف

يمثل الجفاف ثاني عامل مناخي طارد للسكان بعد البرد. فبعد المناطق القطبية، نجد أدنى الكثافات السكانية في العالم بالمناطق القاحلة وشبه القاحلة. وهنا أيضا، لا تكمن الصعوبة في أثر الجفاف على فيزيولوجيا الإنسان بقدر ما تكمن في أثره على الموارد الغذائية. إن الانقطاع الذي يحدث في الإعمار السكاني على تخوم الصحاري إنما يتطابق مع الحد الذي تتوقف عنده الزراعة البعلية للحبوب. ويكون الإعمار بعد ذلك الحد محدودا جدا لأن الزراعة تصبح لزوما سقوية، وتربية الماشية واسعة ومتنقلة. إن الزراعة تصبح عرضية عندما يهبط معدل التساقطات السنوي دون 300 مليمتر وتصير البعلية منها مستحيلة لما يقلّ هذا المعدل عن 150 مليمتر في السنة. وينجر عن ندرة الماء تقطّع في الإعمار كما نراه في قطر الجفاف الممتد من الصحراء الغربية إلى هضبة الأوردوس بالصين الذي ما يزال بالأساس منطقة ترحال، على الرغم من تقلص نمط العيش هذا ببقية مناطق العالم.

إن القيود التي يفرضها الجفاف تُبرز بوضوح مدى أهمية التساقطات في التوزيع السكاني. فباستثناء وادي النيل، تقع كل التركزات السكانية الكبرى داخل مناخات شبه مدارية، ومدارية رطبة، ومناخات معتدلة محيطية أو قارية، وكلها لا تشكو من عجز في التساقطات.

ت– الحرارة مع الرطوبة

لا يمثل الوسط المداري المطير قيودا صارمة أمام انتشار الإنسان كالتي تقيده في المناطق القطبية والصحراوية. فهو ضئيل السكان بسبب الحرارة والرطوبة المرتفعتين وبسبب كثافة الغابات وفقر تربتها. غير أن المناخ الحار والرطب لا يحول دون النشاط الزراعي شريطة استخدام تقنيات تلائمه واختيار نبات يناسبه، والدليل على ذلك أن ثمّة غابات مدارية غير مسكونة، وثمة غابات مدارية شهدت إحياء زراعيا كاملا.

وتأوي بعض الأوساط المدارية الرطبة حشودا سكانية كثيفة جدا ولها إنتاج زراعي مرتفع كثيرا، كما هو الحال في جنوب الهند وسيري لانكا وجزيرة جاوة. وبالمقابل فإن حوضي الأمازون والكنغو يمثلان معا 28٪ من مساحة المعمورة ولكنهما لا يضمّان سوى 8٪ من سكانها. وفي العروض نفسها، ينعكس الوضع في آسيا المدارية لتعد 25٪ من سكان المعمورة في 8٪ من مساحتها. فلا يتجاوز متوسط الكثافة بالأمازون 0,2 س/ كلم2 بالرغم من أن تربتها ليست أسوأ من تربة غيرها من المناطق الاستوائية ذات الكثافة السكانية العالية، بالرغم من أن الملاريا (حمّى المستنقعات) ليست متفشية في الأمازون أكثر مما هي عليه في المناطق الاستوائية الأخرى. ويعتبر التباين السكاني بين جاوة وبورنيو اللتان لهما المناخ نفسه نموذجا للتباينات السكانية بهذه المناطق. فالأولى تُعرف بقوة إعمارها وأما الثانية فضعيفة الإعمار.

تظل الغابة الاستوائية قليلة الإعمار للغاية لأنها ناقلة لعديد الأمراض لا سيما بواسطة البعوض. فالحرارة والرطوبة المرتفعتان والتساقطات الغزيرة والغطاء الغابي الكثيف، تجعل من الغابة الاستوائية بيئة مثالية لشتى

أنواع الطفيليات والفيروسات والبكتيريا وتفشي الأمراض مثل الملاريا والجُذام والحمى الصفراء. فعلى الرغم من حملات القضاء على البعوض ما يزال اليوم قرابة مليار نسمة مصابين بالملاريا. كما أن ذبابة "التسي تسي" التي تعيش في الغابات المدارية والاستوائية بإفريقيا الوسطى والشرقية (لا توجد هذه الحشرة في الأماكن الأخرى) تنقل داء النعاس محدثة أضرارا فادحة. ويمسّ داء النعاس الجهاز العصبي ويقضي على المصاب في أقل من سنتين. وتفتك ذبابة "التسي تسي" كذلك بالحيوان فتكا يحد من تنمية تربية الماشية. وتبعا لذلك يتجنب الإنسان الاستقرار بالمناطق المصابة مما يجعل لذبابة "التسي تسي" أثرا مباشرا على الكثافة السكانية بهذه المناطق.

ث- التضاريس

ومن البديهي أن يكون للتضاريس تأثير على توزيع السكان في العالم إلا أنه ليس على نحو تأثير المناخ.

فعلى المستوى العالمي يبدو إعمار الأرض مرتبطا بالمنخفضات والأودية والسواحل. ويستقر معظم البشر في السهول أو الأحواض لسهولة فلحها وريّها، ولخصوبة تربتها، وسهولة التنقل فيها...

وبالمقابل، يتناقص عدد السكان وتتقلص كثافاتهم كلما زاد الارتفاع. وتعتبر الجبال طاردة للسكان بسبب وعرتها وصعوبة فلح أراضيها. فمنحدرات الجبال تسهّل التعرية، وتقلل من التربة الزراعية، وتعرقل الحراثة، وتصعّب حجز المياه وعملية الريّ وتجعل المكننة أمرا مستعصيا.

وللمرتفعات الشاهقة الأثر نفسه على الإنسان. فباستثناء مَن تكيف على العيش فيها، تولّد المرتفعات بداية من 6000 مترا، "دُوار الجبال" لدى الوافد بسبب البرد وانخفاض الضغط الجوي وتخلخل الأكسيجين. وهذا ما يفسر الفراغات مثل فراغات الهملايا والتيبت والسلسلة الصخرية وجبال الأنديز الجنوبية.

ولكن هذا لا ينفي وجود مجموعات بشرية تعيش في مرتفعات شاهقة جدا. فالحد الأعلى للإستقرار البشري بالمرتفعات لا يتطابق مع حد تحمّل جسم الإنسان لآثار الارتفاع، وإنما يتطابق مع الحد الأعلى الذي يفرضه البرد على النشاط الزراعي. ويوجد أعلى تجمّع سكاني في العالم على ارتفاع 5130 مترا بقرية "شكالتايا" البوليفية بجبال الأنديز المدارية، ويتوافق هذا الإرتفاع مع حَدّ ارتفاع زراعة الحبوب والبطاطا بهذه القرية.

وتتغير الكثافة السكانية بحسب الارتفاع من قارة إلى أخرى إذ يعيش سكان العالم على ارتفاع يقدر بـ 320 مترا في المتوسط، غير أن هذا المتوسط يكون 95 مترا في أستراليا، و 168 مترا في أوروبا، و319 مترا في آسيا، و430 مترا في أمريكا الشمالية، و590 مترا في إفريقيا، و644 مترا في أمريكا الجنوبية. لكن لا تعكس هذه الأرقام متوسط الارتفاع في القارات إلا جزئيا. صحيح أن استراليا منبسطة، ولكن شساعة حوض الأمازون تخفض بالضرورة متوسط الارتفاع بأمريكا الجنوبية.

إلى جانب ذلك، تظهر اختلافات بين مرتفعات متكافئة في مناخات مماثلة. فهنالك جبال معتدلة شديدة التعمير مثل جبال الألب، وأخرى خالية مثل الجبال اليابانية. وجليّ أن العوامل الطبيعية لا تكفي لتفسير مثل هذه الاختلافات.

إن نسبة السكان الذين يعيشون على ارتفاع يتجاوز 1500 مترا منعدمة في استراليا، ولا قيمة تذكر لها في أوروبا، وضعيفة في آسيا، وقوية نسبيا في إفريقيا (9٪) وفي أمريكا الجنوبية (15٪). ويُفسر هذا التفاوت بالوسط الطبيعي؛ ففي النطاق المداري، وخلافا للمرتفعات بالنطاقات الأخرى، تكون المرتفعات صحية أكثر من السهول لأنها في منأى عن الأمراض المدارية مثل الحمى الصفراء التي يختفي وجودها فوق 1000 مترا والملاريا التي تختفي فوق 2000 مترا. وبالتالي تكون المرتفعات في العروض المدارية أكثر سكانا من السهول المجاورة. ويتجلى إعمار المرتفعات ويكتسب قيمة متميزة في أمريكا الجنوبية إذ يعيش بالجبال

85٪ من سكان الأكواتور، وتصل هذه النسبة 98٪ في بوليفيا حيث أن 7 من 10 من سكانها يعيشون على ارتفاع يتجاوز 3000 مترا وحيث أن عاصمتها لاباز تقع على ارتفاع 3600 مترا.

وتنخفض الحرارة آليا بـ 0,6° كلما زاد الارتفاع بـ100 متر؛ ويمثل هذا الانخفاض في العروض المعتدلة عائقا هاما أمام الزراعة، لأن إطالة مدة الفصل البارد الناتجة عن الارتفاع تمنع بعض الزراعات. لذلك تكون المرتفعات في هذه العروض أقل كثافة من المناطق المجاورة. وعلى العموم، يرتفع المستوى العلوي للإعمار في المناطق المعتدلة وفي المناطق شبه المدارية بقدر النزول في مستوى العروض، على نحو ما يبينه المستوى الأعلى للسكن الريفي بجبال أمريكا الشمالية وهو المستوى الذي يتوافق مع الزراعة:

العروض	أعلى مستوى للسكن الريفي
64	300. م
54	1000 م
40	2000 م
20	3000 م

غير أن العروض لا تتدخل وحدها في تحديد المستويات العلوية للإعمار؛ وهكذا ينخفض – مثلا – الحد الأعلى للإعمار إلى 300 مترا في اسكتلندا و200 مترا بإيزلندا بسبب استحالة الزراعة بعد هذا الإرتفاع بحكم التساقطات الغزيرة والرياح العاتية في هذه المنطقة المحيطية الخالصة.

جـ – المياه

هناك في جميع مناطق المعمورة علاقة متينة بين الأودية النهرية والتوزيع السكاني. فالخصوبة المتميزة للتربة الطمية ، ووجود الموارد المائية، وسهولة الاتصال بفضل النهر ووادیه ، وغير ذلك من المزايا تجعل

الأودية النهرية جاذبة جدا للسكان وتجعلها دائما أكثر إعمارا من المناطق بينهرية كما هو الحال في الغانج، وسهل البو، وسان لوران، والمسيسيبي، والنيل، وهيانغ هي، وينغزيجانغ، وكسي جيانغ، الخ... ولكن الأودية لا تستقطب السكان بنفس القدر، فالأمراض المرتبطة بالأوساط الرطبة أوصعوبة عبور الأودية وفيضاناتها قد تحد من تعمير هذه المناطق كما هو الحال على ضفاف الأمازون التي تكاد تنعدم من السكان في حين أن الأمازون هو أطول نهر صالح للملاحة (أكثر من 3000 كلم).

وتتميز السواحل بأفضل إعمار على مستوى المعمورة قاطبة. على هذا النحو، شهدت السواحل المتوسطية استقطابا ساحليا منذ نهاية العصر الوسيط، وهو استقطاب تعزز في الفترة المعاصرة: ففي تونس، على سبيل المثال، تقع داخل شريط ساحلي عرضه 10 كلم، 91٪ من المؤسسات الصناعية، و75٪ من اليد العاملة ومن السكان الحضر، و96٪ من التجهيزات السياحية ومن الشبكات الأساسية (الموانئ والمطارات والطرقات والخطوط الحديدية). ولكن لا يعني ذلك أن كل سواحل العالم مأهولة بالسكان؛ فالعديد منها خال من السكان، كما هو الحال في ناميبيا واستراليا الغربية والجزيرة العربية.

حـ- التربة

يحدث تنوع جودة التربة اختلافات محلية في التركز السكاني. ومن الأمثلة على ذلك، يعود ضعف الكثافات المحلية بنبرسكا إلى فقر التربة الرملية محليا، وفي المنطقة المتوسطية أو شبه القاحلة تهمل الأراضي القابلة للتفتت. أما في الوسط المعتدل، فيقل السكان بالهضاب الكلسية ذات الترب النفّاذة وبالتالي الجافة نسبيا ويكثرون بالكتل البلورية ذات التربة الكتيمة وبالتالي الرطبة نسبيا. كما تمنح الصخور البركانية بجميع المجالات تربة خصبة تستقطب السكان على نحو ما نرى في جزيرة جاوة.

ومع ذلك لا تعرف أحسن الترب بالضرورة كثافات سكانية عالية. إن بعض مطامير العالم مثل منطقة "البوس" بفرنسا أو "الميدل واست" بالولايات المتحدة أو حزام الحبوب في أستراليا تعتمد على مكننة متطورة جدا في زراعة الحبوب وبالتالي تكون ضئيلة السكان لأنها لا تحتاج لأيدي عاملة كثيرة خلافا لمناطق الأرز في آسيا.

2 – العوامل التاريخية

على مستوى المعمورة، قد تفسر العوامل الطبيعية الفراغات السكانية وبعض التفاوتات في توزيع السكان الريفيين؛ ولكنها لا تكفي لتفسير كثرة التباينات وشدتها بين مناطق العالم وبداخل المناطق. ويبدو أن العوامل التاريخية أهم من العوامل الطبيعية لتفسير التوزيع السكاني. ولتحديد دور هذه العوامل في تفسير تركز السكان وكثافاتهم ينبغي الكشف عن:

– الجذور التاريخية لتعمير المنطقة وقد يكون قديما أو حديثا.

– حركات الهجرة بالمنطقة لأنها تؤثر في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان.

– الأحداث والأوضاع التي من شأنها أن تؤثر في النمو الطبيعي للمنطقة، ومنها على وجه الخصوص الحروب وتقدم التقنيات. فالأولى قد تُبيد السكان، أما التقنيات فهي تتيح الزيادة في الموارد التي تسمح بدورها للمجال بمزيد من السكان.

أ– قدم الإعمار

عموما، كلما كان تعمير مجال ما قديما كلما كان كثير السكان. إن أهم التركزات الحالية وهي آسيا الشرقية والعالم الهندي وأوروبا الغربية، كانت هي عينها قبل 2000 . ولا زالت حتى الآن تضم أكثر من نصف سكان العالم. ولا يزال توزيع السكان يتميز بالتباين بين مناطق "ملآنة" ومناطق "فارغة". كما يعود التعمير إلى فترات تاريخية بعيدة بجميع البلدان التي تعرف أريافها اليوم ثقلا سكانيا مثل الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية وشمال إفريقيا وبعض مناطق شرق إفريقيا ومنطقة الأنديز بأمريكا الجنوبية.

على هذا النحو، يبدو أنه كلما كان التعمير السكاني لمنطقة ما مبكّرا في الماضي، كلما كان إعمارها أوفر في الحاضر. غير أن صدق هذه "القاعدة" ليس دائما محققا لأن تواصل التعمير ليس أمرا محتوما بل كثيرا ما يعرف انقطاعات بسبب الغزوات والحروب أو الأزمات الاقتصادية.

لقد ظل التعمير ضعيفا إلى غاية اكتشاف الزراعة (وتربية الماشية) التي أحدثت نقلة بالغة الأهمية في تشكل الكثافات بحيث جعلت مجالات تم تعميرها في فترة متأخرة قياسا بتاريخ البشرية مثل شمال غرب أوروبا، أكثرَ إعمارا من إفريقيا التي هي المركز الأصلي للبشرية.

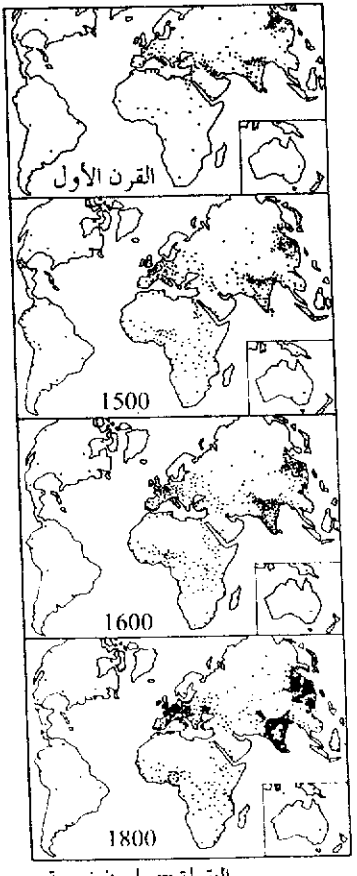

الخريطة 3 : تطور الإعمار السكاني

النقطة = مليون نسمة

ب- الهجرة

للهجرة أثر على تشكل الكثافات السكانية قد يفوق من حيث الأهمية قدم التعمير كما نتبين في الفصل المخصص لظاهرة الهجرة. لقد أدخلت الهجرة في القرنين التاسع عشر والعشرين بالخصوص تغييرات واضحة في توزيع السكان بالعالم. وهو ما تؤكده حالة العالم الجديد على الأقل حيث ساهمت بثلاثة أرباع في تكوين سكان القارة الأمريكية. وخلقت الهجرة تركزات بأمريكا الشمالية والبرازيل والأرجنتين والشيلى وأستراليا ونيوزيلندا، وفي عديد من مناطق العالم الأخرى.

ت- التجديد التقني

ينطبق لفظ "التجديد"innovation" نظريا على كل ظاهرة جديدة تطرأ في نقطة ما من المجال (بودال). والمقصود هنا "التجديد التقني" كظهور الزراعة أو الريّ مثلا، والذي من شأنه إحداث تغييرات في المجال. ولفهم الاختلافات القائمة حاليا بين الكثافات السكانية ليس المهم معرفة "متى" ظهر تجديد ما وإنما "كيف" انتشر في المجال لأن هناك عوامل قد تؤخّره (بُعد مواطن التجديد، قلة المواصلات، البحار، الجبال الخ..) وأخرى قد تسرع في انتشاره.

وبقدر ما تكون المبادلات كثيفة بقدر ما يسهل انتشار "التجديد"، ويكون التقدم عندئذ سريعا. على هذا النحو، استفادت قرطاج من انتشار الزراعة وتربية الماشية والتعدين بفضل ديناميكيتها وبحكم موقعها في ملتقى الحضارات المتوسطية أكثر من أمريكا التي كانت آنذاك غير معروفة وكان سكانها معزولين عن بقية العالم.

الثورة الصناعية كذلك ، وهي التي أحدثت ارتفاعا شديدا في الكثافات السكانية، ظهرت في مجالات معينة. لقد كان توفر الفحم الحجري شرطا ضروريا للصناعة ولكنه لم يكن كافيا لوحده لإحداثها ولما أفرزته من تنمية اجتماعية واقتصادية. ومن الأدلة على ذلك أن وجود الفحم الحجري في رومانيا أو في الصين لم يُحدث الصناعة مثلما أحدثها آنذاك

بأوروبا الغربية بسبب عدم توفّر رؤوس الأموال الضرورية. لقد كانت رؤوس الأموال متوفرة في مجالات المبادلات النشيطة والتي تتمتع بطرق مواصلات وبنقاط تجارية ومصرفية متطورة مثلما كانت عليه ألمانيا الرينانية، وشمال انجلترا ، وشمال إيطاليا وشمال فرنسا.

لقد أثرت الثورة الصناعية الأولى تأثيرا عميقا في تشكل خريطة الكثافات القوية في أوروبا؛ وهي خريطة ما تزال إلى اليوم تتوافق إلى حد كبير مع أحواض الفحم الحجري. لقد كان استخراج الفحم عاملا معمّرا بسبب حاجياته الكبيرة من الأيدي العاملة. ولّما كان ضعف المردودية لا يتناسب مع الطلب المتزايد على الفحم ، كانت الزيادة في أعداد المنتجين هي الوسيلة الوحيدة لزايدة الإنتاج. وموازاة لهذا، كانت الصناعات التحويلية المقامة في مناطق إنتاج الفحم الحجري تحتاج بدورها أكثر فأكثر للأيدي العاملة. وهكذا زادت الثورة الصناعية من الثقل الديمغرافي لأوروبا، إذ تضاعف عدد سكانها خلال الفترة 1750 و 1950 ثلاث مرات ونصف مقابل مرتين ونصف بالنسبة لسكان الصين والهند.

الفصل الخامس:

النمو السكاني

1 – في المقاييس

تحدد الولادات والوفيات والهجرة زيادة السكان أو نقصانهم. ويسمى الفارق بين عدد الولادات وعدد الوفيات الزيادة الطبيعية. وهناك أعداد من السكان تغادر مواطنها الأصلية لتستقر بأماكن أخرى، وهم "المغادرون" أو الهجرة إلى الخارج. وهناك أعداد تفد إلى مكان ما للاستقرار فيه وهم "الوافدون" أو الهجرة الوافدة.

غير إن الإعداد المطلقة ليست مؤشرا جيدا عند المقارنة بين البلدان أو الأقاليم داخل الدولة الواحدة أو بين فترات زمنية. ولذلك يفضل استعمال المعدلات التي تقيس مدى تكرار الإحداث الديمغرافية وتعطي صورة عن مدى شيوعها في فترة زمنية معينة وتعبر عنها لكل ألف ساكن.

ويسمى الفارق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات معدل النمو الطبيعي، وهو النسبة التي يزيد بها حجم السكان (أو ينقص) خلال سنة معينة بسبب زيادة (أو نقص) الولادات على الوفيات ويعبر عنه كنسبة من اجمالي السكان. ولا يجوز الخلط بين معدل النمو الطبيعي ومعدل النمو الديمغرافي. فهذا الأخير يساوي معدل النمو الطبيعي مع معدل صافي الهجرة. ويبين معدل صافي الهجرة التأثير النهائي لحصيلة الهجرة إلى الداخل والخارج على سكان منطقة ما ويعبر عنه بالزيادة أو النقصان لكل

1000 ساكن من سكان المنطقة في سنة معينة. أما بالنسبة للعالم فإن معدلات الهجرة تكون منعدمة لأنه لا أحد يغادر المعمورة أو يفد إليها ، وبالتالي فلا يحسب سوى معدل النمو الطبيعي.

غير إن النسب المئوية لا تقدم دلالة كافية عن النمو السكاني، فهل تعتبر – مثلا – نسبة زيادة بـ 3٪ سريعة أم بطيئة ؟ لذلك ثمة طريقة أنسب للكشف عن مدى سرعة نمو السكان في وقت معين، وتتمثل في حساب الوقت اللازم لمضاعفة السكان، وهو عدد السنوات الضرورية لكي يتضاعف عدد سكان منطقة ما على أساس المعدل الراهن لنموهم. ويُحسب الوقت اللازم لمضاعفة السكان بقسمة رقم 70 (دائما) على معدل النمو السكاني. وهكذا، يكون الوقت اللازم لمضاعفة عدد سكان تونس سنة 2000 = 70 : 1,2 = 58 سنة.

وعلى هذا فإذا استمر معدل النمو السكاني لفرنسا على ما هو عليه سنة 2000 (0,4٪) فلن يتضاعف عدد سكانها قبل 175 سنة. وبالمقابل سوف يتضاعف عدد سكان أوغندا في ظرف 24 سنة فقط على أساس نمو سكانها الحالي 2,9٪.

لقد مرت ملايين من السنين قبل أن تعد الأرض مليار نسمة في عام 1810. ولكن منذ القرن التاسع عشر أصبح النمو السكاني يتسارع أكثر فأكثر؛ وصارت المدة اللازمة لإضافة مليار ساكن إلى المليارات السابقة تزداد تقلصا مرة بعد مرة. ولقد تطلب بلوغ المليار الثاني 115 عاما (1925)، وتطلب الوصول إلى المليار الثالث 34 عاما (1959)، وتطلب المليار الرابع 15 عاما (1974)، ثم تقلصت إلى 13 عاما فقط لبلوغ المليار الخامس (1987) و13 عاما أيضا للوصول إلى المليار السادس (2000).

وتعاظم حجم سكان العالم خلال الفترة 1950–2000 بسبب ارتفاع نسق النمو الطبيعي وشموليته لكل أقاليم المعمورة.

لقد ارتفع نسق نمو سكان العالم من 1,5٪ عام 1955 إلى ما يفوق 2,4٪ سنويا في بداية السبعينات، قبل أن ينعكس ويهبط إلى 1,3٪عام 2000 وهو ما أدى إلى ارتفاع حجم السكان من 5,2 مليار سنة 1950 إلى 6 مليار سنة 2000 .

ويصل معدل النمو السكاني إلى 3٪ سنويا في بعض البلدان. وقد يبدو هذا المعدل عاديا جدا في احتساب الفوائد المالية مثلا ولكنه يعتبر ضخما وربما "انفجاريا" من منظور ديمغرافي. مثل هذا المعدل يؤدي إلى مضاعفة عدد السكان في ظرف 23 سنة فقط، وفي ذلك ضرب من المغالاة بالنسبة لأي مجموعة سكانية بالنظر إلى مدة حياة الإنسان.

الجدول 5: معدلات النمو الطبيعي لدول مختارة - 2000

اليمن	3.3
باكستان	2.8
نيجيريا	2.8
سوريا	2.6
بوليفيا	2.4
مصر	2.1
بنغلاداش	2
فنزويلا	2
كينيا	2
ماليزيا	2
المغرب	2
المكسيك	1.9
الجزائر	1.9
الدول النامية	1.6
البرازيل	1.5
فيتنام	1.4
العالم	1.3
تونس	1.3
ايران	1.2
سري لنكا	1.2
الأرجنتين	1.1
الصين	0.9
زمبابواي	0.9
الولايات المتحدة	0.6
فرنسا	0.4
اليابان	0.2
الدول المتقدمة	0.1
السويد	0
المانيا	- 0.1

المصدر : PRB 2000

لقد كان الإنتقال الديمغرافي معتدلا في أوروبا على غرار فرنسا التي انتظرت قرنين (1798–1989) حتى يتضاعف عدد سكانها ويرتفع من 28 مليونا إلى 56 مليون نسمة. وبالمقابل نرى في أيامنا هذه أن 20 سنة كافية لمضاعفة سكان عديد من بلدان العالم الثالث.

أما شمولية النمو السكاني لكل بلدان العالم فتعود إلى أن العالم، بالرغم من الحروب الإقليمية والمجاعات المحلية، لم يعرف منذ 1950 نزاعات كبرى تعيق الإنفجار الديمغرافي الهائل، خلافا لما حصل في النصف الأول من القرن العشرين.

لقد ارتفعت معدلات النمو بفضل التقدم الذي تحقق في مجال الصحة وبفضل التقنيات المستحدثة في البلدان المتقدمة لمكافحة الموت والأمراض، وانتشار تلك الوسائل في بلدان العالم الثالث.

وقد قدر معدل الولادات العالمي في سنة 2001 بـ22 ‰ وقدر معدل الوفيات بـ9‰، أي بزيادة طبيعية سنوية تقدر بـ1,3٪ (22‰ - 9 ‰ = 13‰) تتغير بحسب البلدان وتتراوح بين إلاّ 0,7٪ بأوكرانيا وأكثر من 3,5٪ بجزر القمور.

ويميل معدل النمو الطبيعي إلى الهبوط بسبب تقلص الخصوبة والولادات. ولكن إذا كان معدل النمو الطبيعي 2,4٪ في السبعينات ويساوي 80 مليون نسمة إضافية سنويا، فإننا نحصل في أيامنا هذه على الإضافة العددية نفسها بمعدل نمو طبيعي عالمي يقدر بـ 1,3٪ فقط. وبالتالي فإن حجم الزيادة السكانية في العالم لم يضعف بعد بشكل ملحوظ ومؤثر، بل ربما تتقوى الزيادة كلما تقلصت الوفيات أكثر من الولادات.

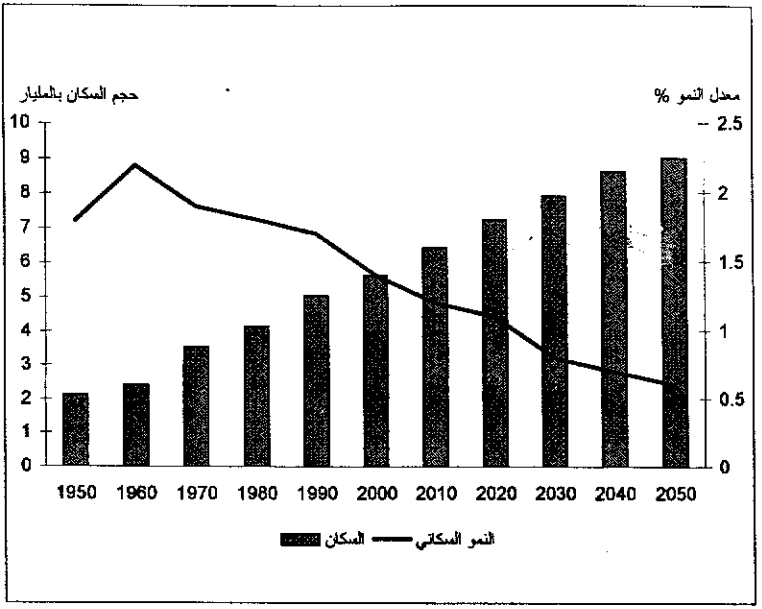

الجدول 6: النمو الطبيعي حسب القارات - 2000

القارة	معدل النمو الطبيعي			حجم النمو بالمليون		
	معدل الولادات ‰	معدل الوفيات ‰	معدل النمو الطبيعي %	الولادات	الوفيات	النمو
إفريقيا	38	14	2.4	30	11	19
أمريكا الشمالية	14	9	0.5	4	3	2
أمريكا اللاتينية	23	6	1.7	12	3	9
آسيا	22	8	1.4	81	29	52
أوروبا	10	11	-1	7	8	-1
أوقيانوسيا	18	7	1.1	0.6	0.2	0.3
العالم	22	9	1.3	133	55	79

المصدر: PRB 2000

غير أن الزيادة السكانية الهائلة تأتي من قسم واحد من العالم، هو العالم الثالث. فقد ساهم في الزيادة العالمية سنة 2000 بـ72 مليون نسمة من مجموع 80 مليون نسمة الإضافية في العالم أي بنسبة 90٪ .

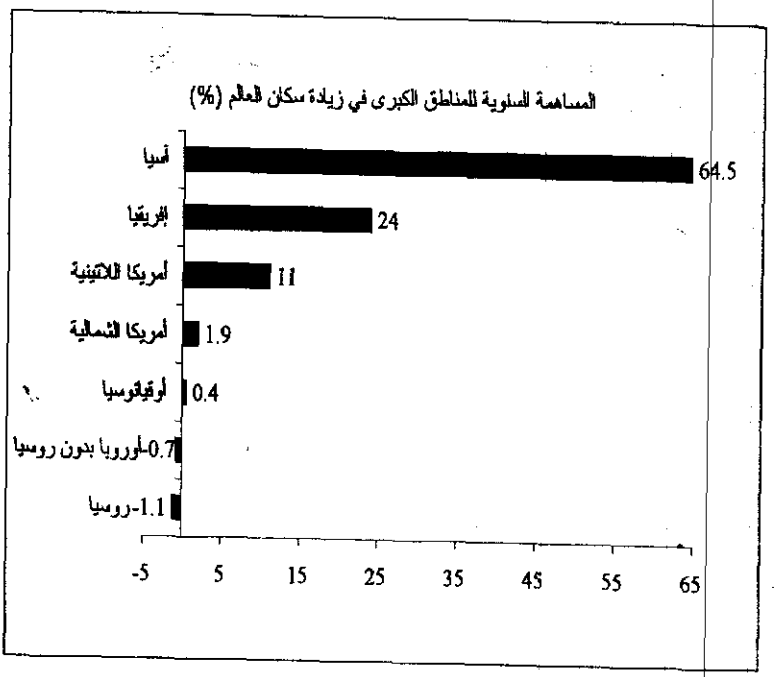

2 - البلدان المتقدمة

لقد استكملت البلدان المتقدمة إنتقالها الديمغرافي وبلغت مرحلة النضج وما يصحبها من انخفاض كبير في الولادات والوفيات على حد سواء. وتتميز أوروبا عن القارات الأخرى بنمو طبيعي سلبي منذ منتصف التسعينات من القرن المنصرم، لأن عدد البلدان الأوروبية التي تزيد فيها الوفيات عن الولادات أصبح يفوق عدد البلدان التي مازالت تحافظ على نمو طبيعي ايجابي، وهو نمو صار نفسه منخفضا جدا.

وكانت ألمانيا أول بلد في العالم يبلغ الحداثة الديمغرافية التي تنزل فيها معدلات الولادات ومعدلات الوفيات إلى أدنى مستوى؛ واقتربت معدلات الأولى من معدلات الثانية ثم أصبحت الوفيات في هذا البلد منذ 1970 أكثر من الولادات. ثم ما لبثت هذه الظاهرة أن انتشرت في عموم أوروبا.

هكذا إذن يكون معدل الزيادة الطبيعية في أوروبا سالبا (– 0,1٪) ومتأرجحا بين 1,3٪ بألبانيا وإلاّ 0,7 ٪ بأوكرانيا. ولا ينتج هذا النمو السلبي عن ارتفاع في الوفيات (11‰) وإنما عن تدني في الولادات (10‰) بسبب تدني الخصوبة. ولئن انخفضت الخصوبة بجل البلدان الأوروبية بوتائر مختلفة، فإنها وصلت في جميعها إلى مستويات ضعيفة تقدر بـ 1,4 طفل لكل إمرأة سنة 2000 بحيث لا تصل إلى مجرد المستوى الإحلالي للخصوبة والمقدر بـ2,1 طفل لكل إمرأة بالنسبة للبلدان ذات المستوى الصحي الجيد.

إن أوروبا اليوم قارة لا تتجدد فيها الأجيال، ولو أن مستويات الخصوبة تختلف بحسب البلدان. وقد ساهمت عديد العوامل في تشكل هذا الوضع وفي مقدمتها وسائل منع الحمل التي ما انفك استعمالها يزداد أكثر فأكثر منذ الستينات. وتتيح هذه الوسائل التحكم في الخصوبة وفي رزنامة المواليد، وتسمح بالفصل بين الجنس والإنجاب. فإذا تعذر استعمال وسائل منع الحمل أو حصل خطأ في استعمالها، صار اللجوء إلى الإجهاض الطبي ممكنا. وموازاة مع انتشار استعمال وسائل منع الحمل لم ينفك تمدرس الإناث يزداد باستمرار، وفي الوقت نفسه، ما انفكت مدة الدراسة تزداد طولا لا سيما بالنسبة للفتيات اللاتي يدخلن التعليم العالي. وينتج عن ذلك تأخير في سن الزواج ينجر عنه تأخير في الأمومة يفضي إلى نقص في عدد الأطفال. كما يحد النشاط المهني للنساء في أيامنا هذه من انجابهن. ولئن كانت المرأة، ومنذ أقدم العهود، نشيطة دائما إلا أنها كانت في المجتمعات الريفية والزراعية تمارس أنشطتها الأسرية والمهنية في المكان عينه. أما في المجتمع المعاصر فغالبا ما يتم النشاط المهني خارج

البيت بل قد يستوجب تنقلات بعيدة ومتواترة. ويطرح بناء أسرة بعض المشاكل العويصة للمرأة التي تجد صعوبة في التوفيق بين التزاماتها المهنية وواجباتها الأسرية. وتحدث هذه العوامل افرازات في نظم الزواج والطلاق تساهم بدورها في كبح الخصوبة. ولكن تجدر الإشارة إلى أن انخفاض الخصوبة بأوروبا قد سبق هذه الظواهر وافرازاتها. فالزواج لا يظل في بلدان جنوب أوروبا كأسبانيا وإيطاليا واليونان مثلا مركزيا محافظا على وظائفه الاجتماعية ودلالاتها الرمزية، وتبقى المواليد خارجه ضئيلة. وعلى العكس من ذلك، تمثل المواليد خارج الزواج نصف مجموع المواليد في السويد والدانمارك لأن الزواج في بلدان أوروبا الشمالية لا يتضمن نفس الدلالات الرمزية التي نراها بجنوب أوروبا . ومع ذلك فإن المواليد خارج الزواج وإن كثرت فهي لن تعوض النقص العام بأوروبا والناتج عن انخفاض شامل للمواليد داخل الزواج.

لقد تميز اليابان خلال القرون الأخيرة بنمو سكاني طبيعي بحت، بمعنى أنه لم تساهم فيه هجرة وافدة تذكر. ثم إن اليابان قد سنّ بعد الحرب العالمية الثانية سياسة تحد من الزيادة الديمغرافية باللجوء إلى الإجهاض والتعقير. وسبب ذلك أن اليابان تعرض لأول مرة في تاريخه لصدمة الهزيمة العسكرية وللاحتلال الأجنبي (الأمريكي)، وتقهقر إلى سالف وضعه البائس، وخسر مستعمراته، وتهاوت الايدولوجيا التوسعية التي كانت تحكمه، ورأى الملايين من مغتربيه يعودون إليه. فأخذه فزع الاكتظاظ السكاني ودفعه إلى تشجيع الإجهاض (1948). وهكذا انخفضت الخصوبة فيه في ظرف عشر سنوات (1948–1957) من أعلى مستوى في العالم المصنع إلى أدناه؛ واستمر الوضع على حاله منذ ذلك الوقت. ولئن حافظ اليابان على معدل نمو طبيعي إيجابي بعض الشيء (0,1 ٪ سنة 2000) فإن نسبة مَن سنهم 65 عاما وأكثر أصبحت تفوق نسبة مَن سنهم دون 15 عاما.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تختلف أهمية الزيادة الديمغرافية مع التطورات التي تعرفها البلدان المتقدمة الأخرى. من الخمسينات إلى الثمانينات من القرن الماضي، فقد تزايد سكان الولايات المتحدة بحوالي مليوني نسمة سنويا. وفي التسعينات، تخطت الزيادة 2,5 ملايين سنويا.

ويمثل النمو الطبيعي في الولايات المتحدة، منذ 1990, ثلثي النمو الديمغرافي، أي ما يساوي 1,7 مليون نسمة. فالزيادة السكانية بالولايات المتحدة أكبر من زيادة الإتحاد الأوروبي (مليون سنويا) بالرغم من أن سكانها أقل منه بـ100 مليون نسمة. ويعود هذا الفارق لصالح الولايات المتحدة إلى النمو الطبيعي بالخصوص وإلى الهجرة الوافدة إليها. ويكمن هذا الإرتفاع النسبي في النمو الديمغرافي إلى ارتفاع الخصوبة بالولايات المتحدة (2,1 طفل/إمرأة) وإلى ارتفاع الولادات فيها (15 ‰) مقارنة بالبلدان المتقدمة على غرار أوروبا حيث تبلغ الخصوبة 1,4 طفل/إمرأة وتبلغ معدلات الولادات 10‰.

ولقد ظلت الاختلافات غالبا بين تطورات الخصوبة في الولايات المتحدة وتطوراتها في الإتحاد الأوروبي مجهولة. فهناك اعتقاد شائع بأن هبوط الخصوبة الذي عمّ، منذ السبعينات من القرن المنصرم، في الدول الأوروبية واليابان قد شمل أيضا الولايات المتحدة بحكم أصولها الأوروبية، غير أن الواقع في أيامنا هذه يخالف ذلك. لقد كانت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي متشابهين إلى بداية السبعينات؛ ولكن اختلفت تطورات الخصوبة بين المجموعتين بداية من سنة 1974. ففي حين تصاعدت الخصوبة في الولايات المتحدة إلى المستوى الإحلالي فهي ما انفكت تنخفض بأوروربا. وتعود اختلافاتهما فيما تعود إلى الفروق العرقية وللخصوبة حسب العمر. فالخصوبة في الولايات المتحدة مرتفعة لدى السكان السود ولدى ذوي أصول أمريكية لاتينية (2,4 طفل لكل إمرأة) أكثر منها لدى السكان البيض من أصول أروبية (1,8 طفل لكل إمرأة). ويتبع ذلك أن مساهمة الأقليات (يعني هذا اللفظ السكان الذين لا ينتمون للمجموعة الأكثر عددا، المتكونة من البيض من أصول غير أمريكية لاتينية) في الولادات وفي النمو الطبيعي بالولايات المتحدة تفوق وزنهم الديمغرافي (27٪) بقرابة 40 ٪. وتساهم الهجرة الوافدة بالثلث في النمو الديمغرافي لهذا البلد.

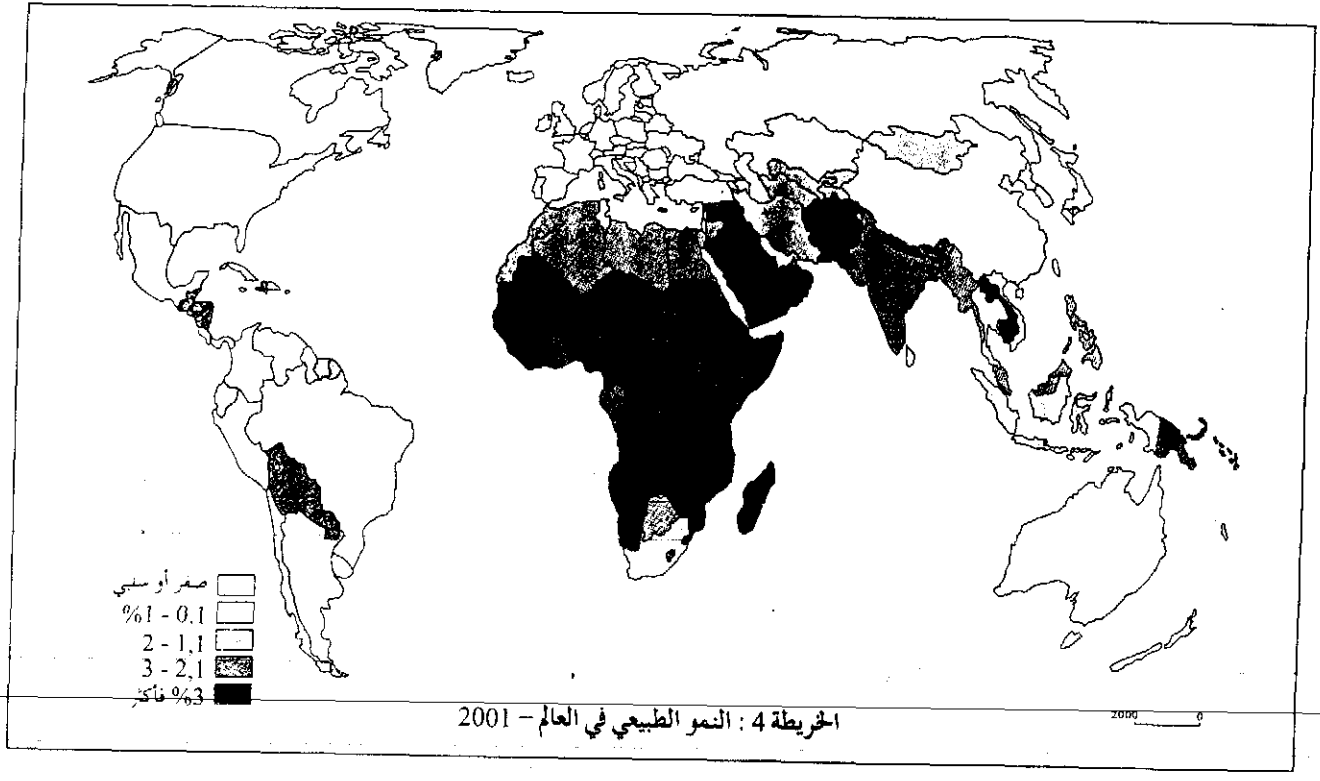

الخريطة 4 : النمو الطبيعي في العالم – 2001

3 – البلدان النامية

يتباين النمو السكاني في البلدان النامية سنة 2000 بحسب القارات: 2,4٪ بإفريقيا، و1,7٪ بأمريكا اللاتينية، و 1,4٪ آسيا؛ ويختلف من بلد إلى آخر متراوحا بين 3,2٪ في مالي و1٪ في الصين.

وقدر معدل الوفيات في البلدان النامية بين 30و40 ‰ في العشرينات من القرن الماضي، و20‰ في الستينات، و15‰ في الثمانينات، وأقل من 9‰ عام 2000. وهكذا انتقلت البلدان الأكثر فقرا في العالم في ظرف 80 عاما فقط من معدلات وفيات عالية للنظام الديمغرافي القديم (ما قبل الإنتقال الديمغرافي) إلى معدلات وفيات النظام الديمغرافي العصري المتدنية؛ بينما استغرقت إنقلترا، البلد الأكثر تقدما في العصر الحديث، 230 عاما لتقطع نفس المسيرة.

وخلال الفترة 1950–2000 تمايز نسق النمو السكاني بين البلدان تمايزا شديدا للغاية. لم تبلغ الزيادة السكانية في بعض البلدان ربع حجم السكان المسجل في بداية الفترة المرجعية؛ بينما أدت الزيادة في بلدان أخرى إلى مضاعفة العدد الأصلي مرتين بل وثلاث مرات.

ولقد نما السكان في جميع البلدان الإفريقية بنسبة تتراوح بين 100 و300٪. وسجل أهم نمو في البلدان المستقبلة للمهاجرين (ليبيا وساحل العاج مثلا) أو البلدان التي تحسنت أوضاعها الصحية بشكل ملحوظ مثل مصر التي ارتفع عدد سكانها من 20 مليون سنة 1950 إلى 70 مليون سنة 2000.

أما أهمية النمو السكاني وسرعته الفائقة في المشرق العربي، وفي البلدان العربية النفطية بالخصوص، فهي تكمن في ارتفاع الخصوبة وفي الهجرة الوافدة. لبنان هو البلد الوحيد في هذه المنطقة الذي لم يتضاعف عدد سكانه بسبب محنة الحرب وهجرة مواطنيه. وتُعد معدلات النمو الطبيعي لمنطقة المشرق العربي أكبر المعدلات في القارة الآسيوية وتتراوح بين 3,5 ٪ بعُمان و1,4٪ بالإمارات العربية المتحدة.

وتقدم منطقة المشرق العربي مفارقة فريدة بالنظر إلى قواعد الإنتقال الديمغرافي. ففي المملكة العربية السعودية مثلا، يدل ارتفاع أمل الحياة عند الولادة (70عاما) وضعف وفيات الرضع (21‰)، على أن الإنتقال الديمغرافي في هذا البلد متقدم كثيرا ويشهد على تقدم صحي هائل وتوفر شبكة صحية فعّالة. وعادة ما يؤدي مثل هذا التطور الديمغرافي والصحي في معظم بلدان العالم إلى دخولها في المرحلة الثانية للإنتقال الديمغرافي. ولكن حالة السعودية تختلف عن التمشي العادي للإنتقال الديمغرافي، لأن هبوط الوفيات بها لم ينتج عنه انخفاض لا في الخصوبة (6 طفل/إمرأة) ولا في الولادات (35‰). وقد اعتمدت عديد الدراسات الغربية على هذه الحالة ومثلها لتقر بأنه لا يمكن للخصوبة أن تنخفض في البلدان الإسلامية. غير أن هذا الطرح لا يستقيم لأن التطورات الديمغرافية في كثير من البلدان الإسلامية تدل على تراجع الخصوبة فيها. فقد هبطت في اندونيسيا وهي أكثر البلدان الإسلامية سكانا إلى 2,8 طفل/إمرأة، كما هبطت الخصوبة في تركيا إلى 2,6 طفل/إمرأة، وهي أكبر البلدان الإسلامية سكانا بغرب آسيا. وانخفضت كذلك في إيران من 6,2 طفل/إمرأة سنة 1986 إلى 2,6 سنة 2000.

أمام هذه المعطيات، علل بعض الغربيين انخفاض الخصوبة بهذه البلدان الإسلامية بثقافاتها الأصلية غير العربية، وربطوا ارتفاعها بالبلدان العربية بثقافة أهلها. وهنا أيضا يفند الواقع هذه الطريقة الاستدلالية التي تعتمد على الهوية الدينية والثقافية للبلدان العربية: أولا،لأن الخصوبة في تناقص واضح بالمشرق العربي حتى ولو انتهجت بعض البلدان سياسة تشجيع الإنجاب بسبب ضعف عدد سكانها. وثانيا، لأن الأوضاع الديمغرافية بالمنطقة العربية غير متجانسة بالمرة: فاليمن يبدأ الآن إنتقاله الديمغرافي بينما استكملته تونس. وإن مثل هذه التطورات الديمغرافية المتمايزة بين البلدان العربية تدحض فرضية وجود حتمية إسلامية أو عربية في المسألة السكانية.

وفي آسيا (دون اليابان)، زاد السكان خلال الفترة 1950–2000 بنسبة تتراوح بين 100٪ و300٪ وقد ارتفع عددهم بالصين من 555 مليون إلى 1265 مليون وارتفع بالهند من 370 مليون إلى 1033 مليون نسمة.

وتشهد منطقة آسيا الشرقية وكل بلد من بلدانها تحولات ديمغرافية هائلة. وتلعب فيها الظروف السياسية والجغرافية السياسية دورا مؤثرا في تنوع التطورات الديمغرافية وفي اختلاف نسقها. بحيث ساهمت في تذبذب الإنتقال الديمغرافي بالصين، وانتظام النسق بتايوان، وارتفاع الوفيات بكوريا الشمالية، وكبح النمو باليابان.

و لم تبدأ الصين إنتقالها الديمغرافي إلا في القرن العشرين. و لم تكن لهذا الإنتقال نتائج كبيرة بسبب الحروب الأهلية التي أنهكتها قبل قيام الشيوعية. وارتفع عدد سكان الصين خلال فترة 1900–2000 من 415مليون إلى 1265 مليون نسمة، أي أن عددهم تضاعف 3 مرات، وهي زيادة تقل عن متوسط الزيادة العالمية. وهبطت نسبة سكان الصين من مجموع سكان العالم من 26٪ سنة 1900 إلى 21٪ سنة 2000.

إن التاريخ الديمغرافي المعاصر للصين شبيه بشريط سينمائي حافل بالمفاجآت والتقلبات، وذلك بسبب التغيرات والمنعطفات السياسية والصدمات القوية منذ وصول ماو زيدونغ للسلطة في سنة 1949. وقد تميزت المرحلة الأولى اثر قيام الشيوعية بتوزع جغرافي متجانس للخصوبة في مستوى يتجاوز 6 طفل/إمرأة وبمعدل ولادات بحوالي 35 ‰. كانت الفترة 1946–1956 سنوات اليوتوبيا الثورية، وقد اعتقد النظام السياسي الجديد خلالها فيما يخص المسألة السكانية بأنه لا يوجد مشكل ديمغرافي إلا أمكن للشيوعية حله آليا. وفي الوقت نفسه، كانت الدولة تمنع هجرة الريفيين نحو المدن. بالتوازي مع ذلك، تسارعت المرحلة الأولى من الإنتقال الديمغرافي بفضل استتباب السلم الداخلية، فانخفض معدل الوفيات من 18‰ سنة 1949 إلى 11 ‰ سنة 1956 وارتفعت الزيادة الطبيعية تدريجيا من 10–11 مليون نسمة سنة 1950 إلى 13–14 مليون نسمة سنة 1956. عندئذ ظهر منعطف سياسي، لما قامت الدولة بأول حملة لتحديد النسل بالصين، وبدأ هبوط الخصوبة في منتصف الستينات، واحتد منذ 1971. وقد قامت سياسة مراقبة الإنجاب الصينية على ثلاثة محاور:

– تحديد حصص الإنجاب على مستوى الوحدات الإدارية القاعدية وتكليف هذه الوحدات بتعيين النساء المرخص لهن بالحمل.

– تحديد مقاييس الإنجاب (الترفيع في سن الزواج القانونية، التخفيض في عدد الأطفال، الإجهاض الإجباري للحمل غير المرخص فيه، تحديد فسحة زمنية دنيا بين الحمل الأول والثاني).

– اعتبار التخطيط للولادات مسألة سياسية تجعل المساس بها عملا معاديا للثورة.

وفي عام 1980 أصبح تحديد النسل المعروف بسياسة "الطفل الواحد" أمرا ملزما للزوجين بمقتضى القانون. وكان هذا التحديد مصحوبا بامتيازات تُمنح لمن يلتزم به، وبعقوبات تسلط على من يحيد عنه. وأخذت سياسة تحديد النسل مجراها إلى التطبيق باللجوء إلى الطرق القسرية، وبالخصوص بالحملات الإجبارية للتعقير والإجهاض. ثم تم التخلي عن سياسة "الطفل الواحد" في منتصف الثمانينات، بسبب ما أفرزته من انحرافات بحكم التبجيل التقليدي للذكور على الإناث، وهو تبجيل يبرره في أيامنا هذه غياب جرايات التقاعد للمسنين مما يجبرهم بأن يكونوا في "كفالة" الأبناء ولأن البنات يتركن أسرهن عند زواجهن. إلى ذلك أفرزت سياسة "الطفل الواحد" ممارسة الإجهاض الانتقائي للجنين من جنس الإناث بعد الكشف عليه بالصّدى كما أفرزت هذه السياسة قتل المواليد الجدد لاسيما الإناث منهم.

لقد هبطت الخصوبة في الصين من 5,44 طفل/إمرأة سنة 1971 إلى 3,75 طفل/إمرأة سنة 1975 وإلى 3,75 طفل/إمرأة سنة 1979 ثم إلى 1,8 طفل/إمرأة سنة 2000. ولكن تجدر الملاحظة بأن هذه الخصوبة تظل أعلى مما هي عليه في بعض البلدان الأخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية، التي ليست لها سياسة لتحديد النسل.

وقطعت بلدان جنوب وسط آسيا (باستثناء أفغانستان الذي بقي متأخرا جدا) شوطا كبيرا من المرحلة الثانية من إنتقالها الديمغرافي مثلما هو الحال في الهند. فقد كانت هذه في بداية القرن العشرين، كغيرها من البلدان الآسيوية، لا تزال في النظام الديمغرافي القديم من جراء نقص

التجهيز الطبي، وسوء الظروف الصحية، وانتشار المجاعات الدورية، وسوء التغذية والأوبئة (قتلت النزلة في سنة 1918 ما بين 16 مليون و20 مليون نسمة). وتحت تأثير عاملين متكاملين دخلت الهند منذ العشرينات منعطفا جديدا تجسّم في بلوغ معدل النمو الطبيعي السنوي 1٪ خلال الفترة 1921 و1931. تمثّل العامل الأول في استيراد تقنيات زراعية حديثة سمحت خلال فترة 1920–1950 بالقضاء على المجاعات. وتمثل العامل الثاني في تحسن وسائل النقل مما ساهم في انتشار التقدم الصحي وسهّل تزويد مختلف المناطق بالمواد الغذائية بحسب حاجياتها. وبهذا تمكّن الهند من تخفيض معدلات الوفيات من 47‰ في بداية القرن العشرين إلى 31‰ في الثلاثينات، ثم من 23 ‰ في الخمسينات إلى 14‰ في السبعينات و9‰ في سنة 2000. وتدحرجت وفيات الرضع من 230‰ عام 1920 إلى 70‰ عام 2000. وبالمقابل ظلت معدلات الولادات عالية (40‰) إلى الستينات قبل أن تنزل إلى 26‰ في عام 2000. ونظرا للفارق المتزايد بين الولادات والوفيات خلال المرحلة الأولى من الإنتقال الديمغرافي أخذ حجم سكان الهند يزداد ازديادا مطردا، فتضاعف أكثر من 4 مرات خلال القرن العشرين: 238 مليون سنة 1901، 370 مليون سنة 1950، 555 مليون سنة 1970، ثم 1033 مليون سنة 2000، ويقدر معدل النمو الطبيعي السنوي بالهند بـ1,7٪ سنة 2000, وأعلى ما بلغه هذا المعدل كان 1,9٪ في الخمسينات و2,2٪ في الستينات وهي معدلات لا تعتبر ضخمة مقارنة بالمعدلات الملحوظة في غالبية البلدان النامية. وبتقدم الهند في إنتقالها الديمغرافي اتاحت المرحلة الثانية من هذا الإنتقال بخفض الخصوبة بنسبة 28٪ خلال الـ 20 سنة الأخيرة لتنزل إلى 3,2 طفل/ إمرأة في سنة 2000. يبقى أن هذا التطور في النمو السكاني يتفاوت تفاوتا كبيرا بين ولايات الإتحاد الهندي الخمس والعشرين وداخل الولاية الواحدة.

أما في أمريكا اللاتينية، فكانت الزيادة السكانية خلال الفترة 1950–2000، تفوق في كل الحالات 50٪. وتتميز البلدان المدارية بأمريكا اللاتينية بنسق زيادة أقوى من بلدان المنطقة المعتدلة.

ولئن اختلف النمو السكاني بين البلدان النامية فإن تباطأه العام في أيامنا هذه يعتبر قاسما مشتركا بين هذه البلدان . ويُفقد تباطؤ النمو العالم الثالث "خصوصيته الديمغرافية" بعد أن استكملت بعض بلدان آسيا الشرقية إنتقالها الديمغرافي وأصبحت مستويات خصوبتها ووفياتها شبيهة بمستويات الدول المتقدمة. وتتوخى معظم البلدان النامية الأخرى الطريق نفسها ولو أنها ما تزال أقل تقدما وما يزال نموها السكاني سريعا. والبلدان التي بدأت إنتقالها الديمغرافي مبكرا مثل بلدان أمريكا اللاتينية والبلدان العربية والهند ستشهد ولمدة طويلة أخرى ولادات مرتفعة بحكم أهمية أعداد الأزواج الشبان المولودين في الفترات السابقة ذات الولادات المرتفعة جدا. أما البلدان المتأخرة في هذا المضمار فإنها اجتازت الآن أو بصدد الاجتياز نقطة التحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من الإنتقال الديمغرافي.

الفصل السادس :

الولادات والخصوبة

الولادات هي العدد السنوي للمواليد الأحياء لدى مجموعة سكانية معينة. ويعبر عن الولادات بمعدل الولادات الذي نحصل عليه بحساب نسبة مجموع الولادات السنوية إلى إجمالي السكان. وكان المعدل العالمي في سنة 2000 يعادل 24‰، أما الرقم القياسي فهو 53‰ وسجلته النيجر.

أما الخصوبة، فهي تعبر عن مدى نزعة السكان للإنجاب. إن الخصوبة البيولوجية مرتفعة وتقدر بـ30 طفلا، وقد تحصل لو تنحصر وظيفة المرأة في الإنجاب وتقصّر في المدة الفاصلة بين حملين إلى الحد الأدنى. غير أن متوسط الخصوبة الملحوظ في أشد المجموعات السكانية تكاثرا لا يتجاوز 10 طفل/إمرأة.

لا يجوز الخلط بين الولادات والخصوبة. فالولادات تحسب عدد المواليد بالنسبة لعدد السكان، أما الخصوبة فتحسب نسبة عدد الأطفال إلى عدد النساء في سن الإنجاب (15–49 سنة). ويرتبط عدد الولادات بعدد الأزواج وبمتوسط خصوبتهم. وعلى هذا الأساس تكون مجموعة من الأزواج كثيرة العدد ولكنها قليلة الإنجاب، ومجموعة أخرى قليلة العدّد ولكنها كثيرة الإنجاب، ويمكن أن تتساويا من حيث عدد الولادات. وبما أنه من النادر توفر الإحصاءات بشأن عدد الأزواج، فإن الخصوبة تحسب بحساب "عدد الأطفال لكل إمرأة" باعتبار وجود إمرأة واحدة في الأزواج. وترتبط الخصوبة بعدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية تتأثر هي الأخرى بعدة عوامل منها:

– تطور عدد النساء في سن الإنجاب.
– نسبة النساء المتزوجات.
– نسبة النساء اللاتي يعشن حياة زوجية تقوم على المعاشرة، خارج الزواج الشرعي.
– نسبة النساء المستعملات لوسائل منع الحمل.
– نسبة الإجهاض.

إن مقاييس الخصوبة متعددة ومعقدة. فهناك المعدل العام للخصوبة (ويقال أيضا معدل الخصوبة)، وهو عدد المواليد الأحياء في سنة معينة لكل 1000 إمرأة تتراوح إعمارهن بين 15 و49 ، وصيغته = عدد المواليد : عدد النساء في سن 15–49 X 1000 وفي عام 1996, كان معدل الخصوبة العام على سبيل المثال 34 في تشيكيا و62 برواندا، و238 باليمن وهو من أكبر المعدلات في العالم .

غير أن "المؤشر الظرفي للخصوبة" Indice synthétique de fécondité (ISF) ويسمى أيضا "معدل الخصوبة الكلي" يعتبر من أفضل مقاييس الخصوبة، لأنه يشخص الواقع ويجيب عن هذا السؤال: كم من طفل تنجب المرأة في أيامنا هذه؟ فالمؤشر الظرفي للخصوبة هو متوسط عدد الأطفال الذين تنجبهم إمرأة إذا سلكت خلال قدرتها على الإنجاب (15–49 سنة) مسلكا مطابقا لمعدل الخصوبة لمجموعة عمرية معينة في سنة معينة. وهكذا، بفضل رقم وحيد يعبر هذا المؤشر عن خصوبة النساء في فترة معينة.

يمثل حساب الخصوبة خطوة نحو معرفة "المستوى الاحلالي للخصوبة". فعندما ينجب الزوجان طفلين اثنين ويقومان بتنشئتهما إلى أن يبلغا بدورهما مرحلة الإنجاب، حينئذ نبلغ "المستوى الاحلالي للخصوبة" لأن "الطفلين" عوّضا عدديا "والديهما"، أي أن "زوجين" عوّضا "زوجين". وبما أنه هناك أزواج بدون أطفال تماما أو بطفل وحيد، فإن هذا النقص يعوضه أزواج آخرون ينجبون 3 أطفال أو أكثر مما يجعل بلوغ المستوى الإحلالي للخصوبة ممكنا. عندما يستكمل على سبيل المثال 100 من

الأزواج (100 رجل مع 100 إمرأة) فترة انجابهم فإن تعويضهم يستوجب 200 شابا في بداية فترة الإنجاب. ولكن لبلوغ ذلك، لا يكفي أن يكون لـ100 من الأزواج 200 طفل ليحصل التعويض (المستوى الإحلالي للخصوبة) ، ذلك أنه:

– يولد 105 من الذكور مقابل 100 من الإناث. ولتعوّض 100 إمرأة أنفسهن بـ100 فتاة وجب عليهن أيضا إنجاب 105 ذكرا. فتكون النتيجة إذن ما لايقل عن 205 وليدا بين ذكور وإناث (100 فتاة + 105 ذكرا) لتعويض 100 من الأ زواج من الجيل السابق.

– ولكي تعوّض الفتيات الصغيرات أمهاتهن يجب أن يبقين على قيد الحياة إلى غاية فترتهن الإنجابية، ولكن من البديهي أن بعضهن يغادرن الحياة قبل ذلك. ففي البلدان ذات المستوى الصحي الجيد هناك 2 ٪ من المولودات لا يبلغن سن الأمومة المقدر بـ27 سنة في أيامنا هذه. ومن أجل تعويض هذه الوفيات في صفوف الفتيات يجب الزيادة في الخصوبة بنسبة 2٪. وبالتالي، لكي يكون لكل 100 من الأزواج 100 فتاة يصلن سن الإنجاب، يجب أن يكون لأولئك الأزواج 209 طفلا وليس 205 فقط (205 + 2 ٪ = 209). وقد عُدّل الرقم 209 اصطلاحيا ليكون مساويا لـ210. إذن، فـ "210 طفل لكل 100 من الأزواج" يعني أيضا "210 طفل لكل 100 إمرأة" أي 2,1 طفل/ إمرأة (210 طفل : 100 إمرة = 2,1 طفل/إمرأة). منذ 1960 صار في البلدان المتقدمة مستوى 2,1 طفل/إمرأة هو مؤشر مستوى الخصوبة الضروري لتعويض الأجيال في ظل الشروط الحالية للوفيات.

وانخفض متوسط الخصوبة العالمي من 5 طفل/إمرأة في بداية الخمسينات إلى 2,8 طفل/إمرأة سنة 2000. ويعود هذا التطور فيما يعود إلى تسارع التحضر ، وتراجع وفيات الرضع، وتغير منزلة الطفل في المجتمع، والتقدم في تمدرس الفتيات، وسياسة مراقبة الولادات بالبلدان النامية. وقد انخفض متوسط الخصوبة العالمي بفضل انخفاضها بالبلدان النامية إذ نزلت من 6 طفل/إمرأة خلال السنوات 1965–1970 إلى 4 طفل/إمرأة خلال السنوات 1985–1990. وبذلك قطعت الخصوبة بالبلدان

النامية، في فترة وجيزة للغاية، نصف الطريق التي تفصل النظام التقليدي (6 طفل/إمرأة) عن النظام العصري (طفلان/إمرأة). وانخفضت الخصوبة في جميع البلدان النامية ولو اختلف نسقها من بلد إلى آخر. فلقد انخفضت في أمريكا اللاتينية منذ نهاية الستينات، وتلتها آسيا في السبعينات والثمانينات. أما في العالم العربي الإسلامي وبلدان إفريقيا جنوب الصحراء فقد دخلت الخصوبة منذ التسعينات طورالانخفاض.

ولكن تجدر الملاحظة أنه إذا كان متوسط عدد الأطفال لكل إمرأة قبل الإنتقال الديمغرافي الذي بدأ في القرن الثامن عشر يتراوح بين 5 و8 أطفال فإن هذا الفارق زاد اتساعا سنة 2000 وصار يتروح بين طفل واحد لكل إمرأة بأوكرانيا و7 أطفال بالصومال. وتتسم مستويات الخصوبة بتباين شديد بين البلدان تجسمه الفوارق الكبيرة بين البلدان المتقدمة حيث يكون المؤشر الظرفي للخصوبة بـ1,4، وهو مستوى دون المستوى الضروري لتعويض الأجيال، وبلدان الجنوب النامية أين يقدر ذلك المؤشر بـ 3,5 طفل/إمرأة. ونجد تباينات داخل كل مجموعة من المجموعتين، فالمؤشر يتروح في الشمال بين 1,3 بألمانيا والنمسا و1,9 بايرلندا، و2,1 بالولايات المتحدة. أما في البلدان النامية فإن الفوارق أعمق، إذ يكون المؤشر الظرفي للخصوبة 1,8 بالصين و2,2 بتونس، ويتجاوز 6 في بعض الدول مثل الصومال وزمبيا وأوغندا ومالاوي والنيجر وأفغانستان... وهناك أيضا تباين واضح بين المدن والأرياف، فالخصوبة أقوى في الأرياف مما عليه في المدن. وعلى العموم، تعكس فوارق الخصوبة التباينات التنموية القائمة أيضا بين الأقاليم بما في ذلك داخل الدول المتقدمة.

ويرتبط عدد الأطفال بسن زواج المرأة، وبالتالي فإن الزواج من العوامل الاجتماعية التي تفسر بعض الاختلافات في الخصوبة. وعلى هذا النحو، يكون متوسط زواج المرأة أعلى في أوروبا منه في العالم الثالث: فمن مجموع النساء في الفئات 15–19 سنة هناك 6٪ فقط متزوجات في فرنسا، و1٪ فقط في إيرلندا. وعلى العكس من ذلك يأتي الزواج مبكرا جدا في إفريقيا المدارية وفي المغرب العربي والشرق الأوسط: في الهند،

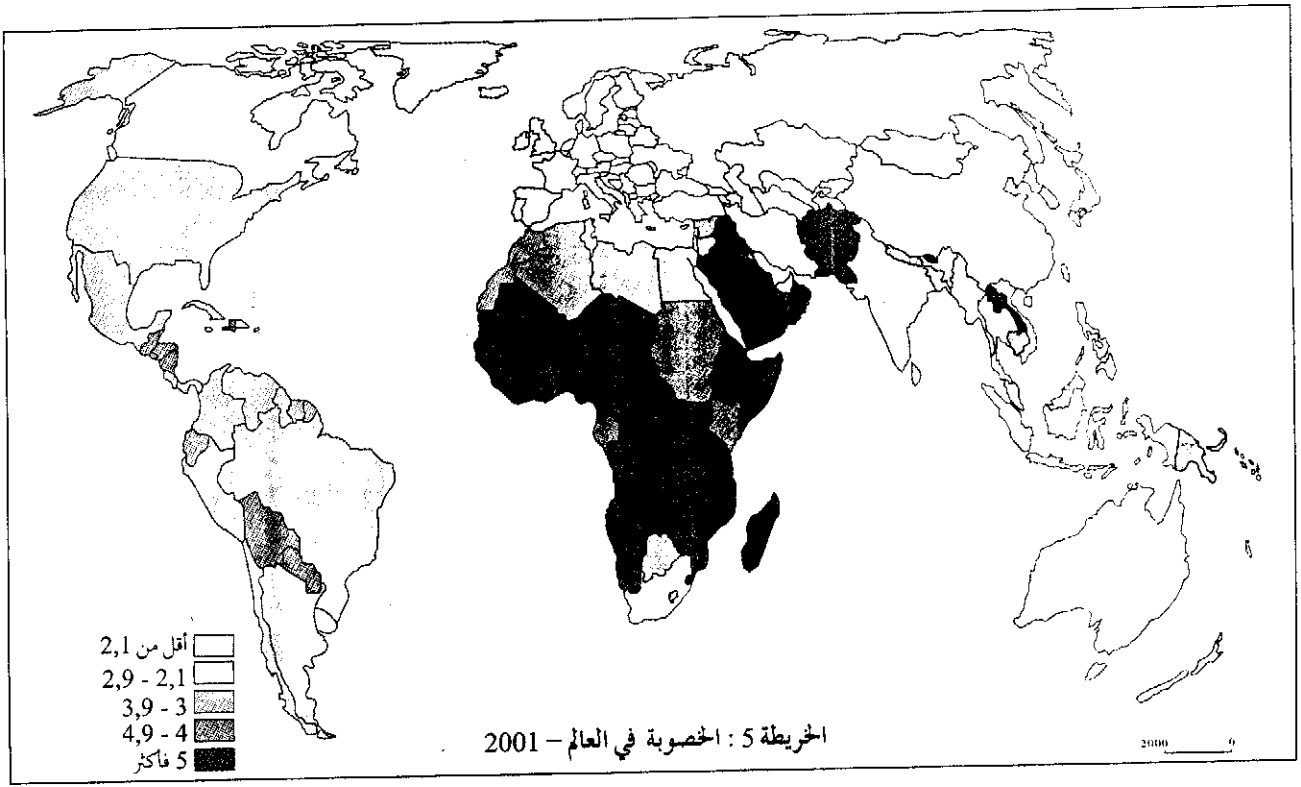

الخريطة 5 : الخصوبة في العالم – 2001

70٪ من النساء في الفئات 15–19 سنة متزوجات وتصل نسبتهن إلى 80٪ في غينيا. ولكن هذا لا ينفي بأن سن الزواج في البلدان النامية تنحو عموما إلى الإرتفاع بالمدن على الأقل.

وتشهد هذه التباينات على أن الخصوبة ظاهرة معقدة، فهي في الآن معا بيولوجية واجتماعية، ويتطلب تفسيرها تدخل عديد العوامل. فالخصوبة تتأثر بسن الزواج، وباستقرار الحياة الزوجية، وبمدة الرضاعة، ومدى استعمال وسائل منع الحمل. كما يتغير مستوى الخصوبة بحسب الطبقة الاجتماعية، والصنف المهني، والمستوى الدراسي، ونشاط المرأة، والدخل، والدين، والعرق، ومكان الإقامة، وغير ذلك من المتغيرات.

غير أن تحديد النسل يعد أهم متغير من بين كل المتغيرات في تفسير مستوى الخصوبة من بلد إلى آخر أو من إقليم إلى آخر أو من وسط اجتماعي إلى آخر. وأغلب الأزواج يعرفون في أيامنا هذه أساليب تحديد النسل (المنع والإجهاض) ويعرفون استعمالها.

الجدول 7: علاقة الولادات والخصوبة باستعمال وسائل منع الحمل

المنطقة	المؤشر الظرفي للخصوبة	معدل الولادات ‰	نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل %
أوروبا الشرقية	1.2	9	68
أوروبا الجنوبية	1.3	10	-
أوروبا الغربية	1.6	11	81
أوروبا الشمالية	1.6	11	73
شرق آسيا	1.8	15	80
أمريكا الشمالية	2	14	77
أوقيانوسيا	2.5	18	61
جنوب شرق آسيا	2.8	23	57
جنوب إفريقيا	3.1	27	53
أمريكا اللاتينية	3.1	24	70
وسط جنوب آسيا	3.4	27	47
إفريقيا الشمالية	3.6	28	48
غرب آسيا	3.9	28	50
إفريقيا الشرقية	5.7	42	21
إفريقيا الغربية	5.8	42	15
وسط إفريقيا	6.6	46	10
العالم	2.8	22	60
البلدان المتقدمة	1.6	11	73
البلدان النامية	3.2	25	57

المصدر: PRB 2001

لكن الإقبال على وسائل تنظيم النسل مشروط بدوره بسلسلة مترابطة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعتبر التطور الاقتصادي بلا شك عاملا هاما، والحال أن هناك في جميع بلدان العالم علاقة وثيقة بين المستوى الاقتصادي ومستوى الخصوبة. غير أن العامل الاقتصادي لا يؤثر تأثيرا مباشرا عليها وإنما بواسطة التمدرس ومن خلال تكلفة تنشئة الأطفال. ومن نتائج التطور الاقتصادي، أصبح تكوين الأفراد يستغرق وقتا أطول بكثير مما كان يستغرقه في الماضي، الأمر الذي يمدد في مدة إعالتهم ويزيد في تكلفة تنشئتهم ويرفع في سن الزواج. ومن افرازات التطور الاجتماعي والاقتصادي أن غالبية المواليد في أوروبا اليوم لم تعد نتيجة صدفة بل نتيجة خيارات مدروسة من قبل الأزواج. ويدخل خيار الإنجاب في تنافس مع غيره من خيارات الأفراد الاستراتيجية كالتي تخص السكن، والحياة المهنية، والادخار، والمصاريف الكبرى. وما زوال الأسرة عديدة الأفراد في أوروبا إلا نتيجة من النتائج المترتبة عن الإستراتيجيات الأسرية الجديدة. ولكن هذا لا يعني أن تدني الخصوبة في أوروبا هو رفض للإنجاب (بمعنى رفض للطفل) وإنما هو رفض قاطع لكثرة الأفراد في الأسرة الواحدة.

ويعتبر المستوى التعليمي من ضمن العوامل الفعالة في خفض الخصوبة . فكلما ارتفع هذا المستوى كلما زاد استخدام وسائل منع الحمل وازدادت نجاعته. وكلما طالت مدة التمدرس كلما تأخرت سن الزواج، خاصة بين الفتيات. فالخصوبة الممكنة لدى الفتاة التي تتزوج في الخامسة عشر من عمرها تقدر بـ10 اطفال، مقابل 7 أطفال بالنسبة لمن تتزوج في العشرين من عمرها. ولا يفسر المستوى التعليمي الاختلافات القائمة بين بلد وآخر وحسب، وإنما الاختلافات بين المدن والأرياف وبين الأقاليم داخل البلد الواحد أيضا. ولئن كانت الأمية العائق الأكبر ضد انخفاض الخصوبة، فهناك أيضا عوائق أخرى تتصل بالمنزلة الاجتماعية والاقتصادية التي يحظى بها الطفل. وغالبا ما تتطلب مصلحة الأسرة، في عديد البلدان

النامية، عددا كبيرا من الأطفال. فالأسرة الفقيرة لا تعتبر أبناءها عبءا يثقل كاهلها بقدر ما ترى فيهم منتجين (في سن مبكرة) يساهمون في تأمين دخلها. ومع هذا فإن انخفاض الخصوبة في البلدان النامية أسرع مما كان متوقعا. وأصبح متأكدا بأن ما سمي "بالإنفجار السكاني" بالعالم النامي قد ولّى...

الفصل السابع :

الوفيات

1 – في المقاييس

تمثل الوفيات الإعداد المطلقة التي يترتب عنها نقص في السكان، ولكن الأعداد المطلقة ليست مؤشرا جيدا خاصة عند المقارنة بين الدول أو الأقاليم داخل الدولة الواحدة وعليه يفضل استعمال بعض المؤشرات التي وضعها الديمغرافيون لقياس أهمية الوفيات ومن بينها:

المعدل الخام للوفيات، ويقال أيضا معدل الوفيات، وهو عدد الوفيات لكل 1000 نسمة من السكان في سنة معينة وصيغته = عدد الوفيات المسجلة في سنة معينة : اجمالي السكان في نفس السنة X 1000.

ولقد بينت الدراسات، منذ القرن التاسع عشر، عدم مساواة البشر أمام الموت، وذلك بحسب جنسهم ومهنتهم ومرتبتهم الاجتماعية ومواطنهم. لذلك نرى معدلات الوفيات تختلف بحسب البلدان (فقير/غني)، وباعتبار المناطق (ريفية/حضرية، متخلفة/متطورة)، أو المدينة (عمالية/برجوازية) ، وبحسب الحي (شعبي/محظوظ) الخ... كاشفة بذلك عن مستوى معيشة السكان وأوضاعهم الصحية وعن الفوارق بين الفئات الاجتماعية.

وكان المعدل العالمي للوفيات في سنة 2000 يناهز 9‰، ولكنه يختلف بحسب القارات والأقاليم وباعتبار المناطق والبلدان.

الجدول 8: معدلات الوفيات لدول مختارة ‰

الإمارات العربية المتحدة	4
الشيلي	5
المكسيك	5
تونس	6
سوريا	6
الصين	6
مصر	7
كوبا	7
البرازيل	7
اليابان	8
فرنسا	9
أسبانيا	9
ألمانيا	9
الولايات المتحدة	9
إيطاليا	10
السويد	11
المملكة المتحدة	11
إفريقيا الجنوبية	14
روسيا	15
ألبانيا	17
غينيا	19
أوغندا	19
زمبيا	22
مالاوي	23
النيجر	24
انغولا	25

المصدر: PRB 2001

ويتضمن تصنيف البلدان وترتيبها بحسب معدل الوفيات أحيانا بعض المفارقات: من ذلك مثلا أن مرتبة ألمانيا (10‰) أفضل من مرتبة مالاوي (23‰) لكن مرتبة ألمانيا تلك أسوأ من مرتبة مصر) 7‰)، وهو أمر غير متوقع بالنظر إلى تدني الوضع الصحي في مصر مقارنة بالوضع

الصحي في ألمانيا. وتُفسر هذه المفارقة بالاختلاف بين تركيبة السكان في كلا البلدين: إن نسبة السكان الشبان أكبر في مصر منها في ألمانيا، ومعلوم أن هذه الفئة العمرية من السكان أقل عرضة لمخاطر الموت من فئة المسنين.

وهكذا تكون معدلات الوفيات أضعف في البلدان النامية بأمريكا اللاتينية وآسيا. وبالمقابل توجد أعلى معدلآت للوفيات ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء وذلك بسبب فقرها وفي أوروبا الغربية بسبب تهرّم سكانها.

إن الموت يتراجع بمقتضى التقدم في حفظ الصحة (توفر الماء الصالح للشراب، التطهير)، والتغذية. ولئن كان لا بد من قرنين من الزمن لكي يتم هذا التطور بالبلدان المتقدمة، فإن هذا التطور تحقق بالبلدان النامية في ظرف أقل من خمسين عاما بفضل استيرادها للطب وتقنياته من بلدان الشمال. ولكي تتناقص الوفيات لابد من إحراز تقدم في مجال التغذية والصحة وهو شرط حققته بعض البلدان التي تحتل مرتبة وسطى بين المتقدمة والفقيرة منها. وإذا لم يتوفر هذا التقدم، كما هو الحال في إفريقيا جنوب الصحراء، فإن الوفيات تظل مرتفعة على الرغم من فتوّة سكان هذه المنطقة.

وتتناقص الوفيات وتتغير في الوقت نفسه مسبباتها. إذ يموت الناس في المجتمعات التقليدية بالخصوص من جراء الأمراض المعدية والطفيلية والتي ما تزال تتسبب في 40٪ من حالات الوفيات في البلدان النامية. من ذلك أن "السيدا" صارت السبب الاول للوفيات ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، وتحتل المرتبة الرابعة ضمن أسباب الوفيات على مستوى العالم. في نهاية 1999. فقد كان هناك 34,5 مليون شخص، بين رجال ونساء وأطفال مصابين بفيروس فقدان المناعة أو "السيدا". وخلال سنة 1999 وحدها انضافت 5,5 ملايين إصابة جديدة في العالم، من بينها 4 ملايين ببلدان إفريقيا جنوب الصحراء، ومليون إصابة بجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ومعلوم أن وباء السيدا يجر على الأفراد والعائلات والمجتمعات محنا وآلاما لا عد لها ولا حصر. ويقدر عدد الأطفال الذين فقدوا أحد والديهم أو

الاثنين معا بسبب السيدا بـ13 مليون طفل، أغلبهم في إفريقيا. كما أن عدد النساء المصابات بفيروس فقدان المناعة التحق بعدد الرجال، بل تجاوزه في إفريقيا وصار عدد النساء المصابات يزيد على عدد الرجال المصابين بمليوني حالة.

وفي البلدان النامية ما تزال الظروف الصعبة أثناء الحمل والولادة تمثل سببا رئيسيا في وفيات الأمهات في الفئات العمرية بين 15 و49 سنة أو في إعاقتهن إعاقة دائمة. وتفيد دراسات المنظمة العالمية للصحة أن أكبر الفوارق في الوفيات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتمثل في الوفيات المتصلة بالأمومة. ذلك أن الأمهات بالبلدان النامية هن أكثر عرضة للموت بثلاثين مرة بسبب الحمل من النساء بالبلدان المتقدمة. ونسبة الولادات التي تجري تحت إشراف أعوان صحة لا تتجاوز 53٪ من مجموع الولادات في العالم الثالث، ولا غرابة حينئذ في أن تموت يوميا 1400 إمرأة - أي إمرأة في كل دقيقة - بسبب تعقيدات في الحمل أو الولادة أوالإجهاض. وتؤثر وفاة الأم تأثيرا كبيرا على أبنائها وزوجها وعائلتها الممتدة. وتُفقد وفاتها مساهمتها في دخل الأسرة (المالي وغير المالي)، وتزعزع استقرار النواة العائلية، وتُرفع في وفيات أطفالها، وتثقل كاهل بقية أفراد أسرتها فيما يخص العناية بالبيت أو بتربية الاطفال، علاوة على الإفرازات الاجتماعية الأخرى.

وفي البلدان الغنية، تمثل أمراض القلب والشرايين والسرطان السبب الرئيسي للوفيات بنسبة 70٪ من مجموع الوفيات. وبالمقابل تمثل الأمراض المعدية والطفيلية السبب الرئيسي للوفيات في البلدان النامية بنسبة 42٪.

إجمالا، ترتبط الوفيات بعمر السكان وبمدى تطورهم الاقتصادي. ونرى أدنى معدلات الوفيات في البلدان ذات التركيبة السكانية الفتية وذات المستوى الصحي الطيب (4‰ بكوستا ريكا؛ 2‰ بالكويت؛ 3 ‰ بالبحرين). وعلى العكس من ذلك، وصل تهرم السكان في البلدان المتقدمة عتبة دنيا لا يمكن بعدها مزيد الضغط على معدل الوفيات لم يهبط معدل الوفيات في ألمانيا الهرمة تحت 10‰.

2 – وفيات الرضع

وهي وفيات المواليد الذين يولدون أحياء ولا يتجاوزون العام الأول من عمرهم. وصيغة معدل وفيات الرضع = عدد الوفيات بين أطفال أعمارهم أقل من عام واحد : إجمالي عدد المواليد الأحياء خلال نفس السنة X 1000.

ويعتبر معدل وفيات الرضع مؤشرا جيدا على مستوى المعيشة ومدى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي في أي مجموعة سكانية إذ كلما قلّ هذا المعدل دلّ على حسن مستوى المعيشة وعلى ظروف صحية عامة طيبة.

وتحظى وفيات الرضع باهتمام خاص لأن الزيادة في معدل أمل الحياة عند الولادة تنتج بالخصوص عن التقدم في مكافحة وفيات الرضع.

وبحكم التأثّر الشديد للرضع بالظروف المعيشية المحيطة بهم (نظام اجتماعي، وصحي، وتغذية، وسكن، واتصال الخ...)، فإن وفياتهم تعبر عن حقيقة تلك الظروف وتبرز بجلاء كبير الاختلافات بين البشر أكثر مما تعبر عنه الوفيات في الفئات العمرية الأخرى. وعليه فإن وفيات الرضع مفيدة، لأنها ذات دلالات في المقارنات الدولية. في بداية الخمسينات من القرن الماضي، كانت وفيات الرضع في نصف بلدان العالم تتجاوز 150‰ ولم يكن هناك بلد نام واحد يقل فيه معدل وفيات الرضع عن 100‰.

وفي سنة 2000 استطاع عدد هام من البلدان الغنية بلوغ عتبة 10‰ وهي عتبة كانت تعتبر في السابق أمرا مستحيلا، بل ونزلت وفيات الرضع في بلدان كثيرة تحت هذه العتبة. وهكذا وفي جميع بلدان أوروبا الغربية، والبلدان الأنجلو ساكسونية (الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلاندا)، واليابان، والبلدان الصناعية الصغرى بآسيا الشرقية (تايوان وهونكونغ وسنغافورة)، وبعض البلدان العربية النفطية (البحرين والكويت)، لم يعد لوفايات الرضع أهمية تذكر (5‰ فقط)، أما وفيات الأطفال (بين 1 و15 سنة) فصارت شبه منعدمة.

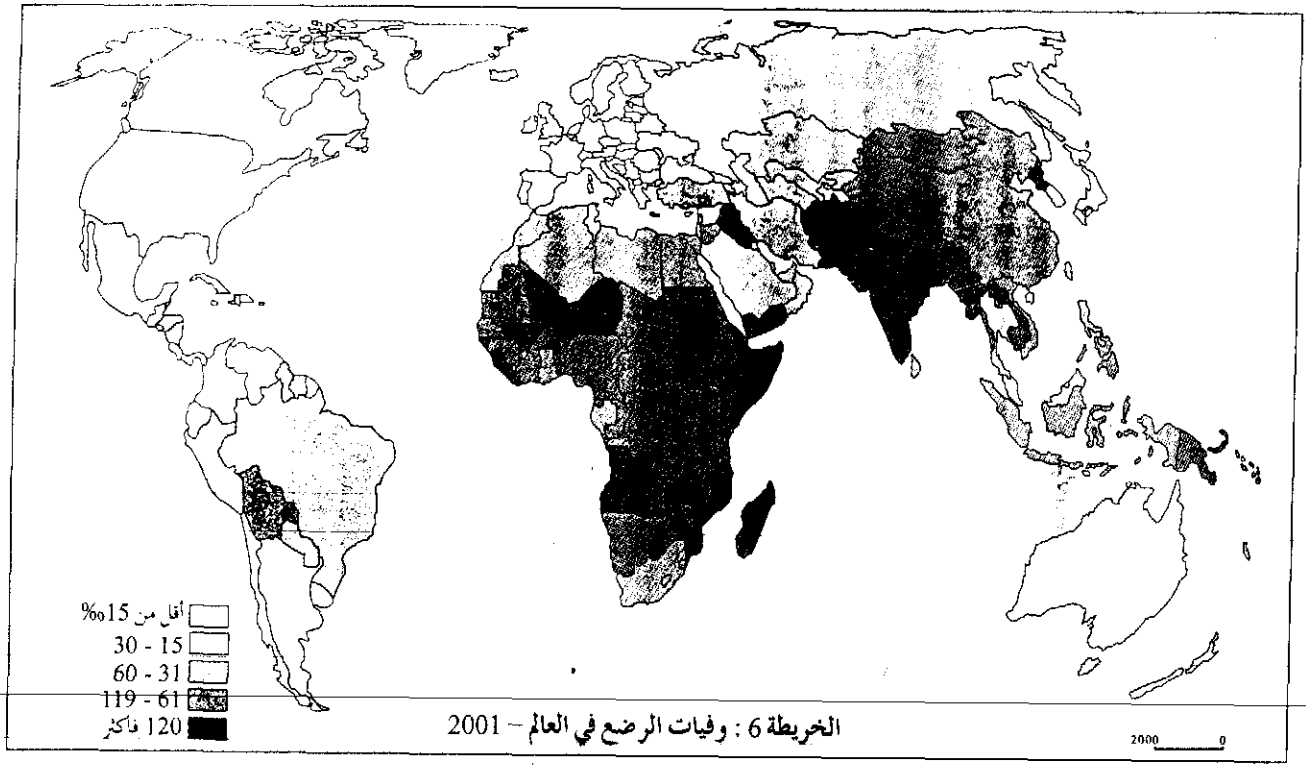

الخريطة 6 : وفيات الرضع في العالم – 2001

وفي أقصى الطرف المقابل لم يعد الوضع كما كان عليه في الخمسينات: ففي سنة 2000 لم يعد هناك سوى 21 بلدا يتجاوز معدل وفاياته 100‰ (3 بلدان بآسيا و18 بلدا بإفريقيا السوداء)، أما أعلى معدل لوفيات الرضع فنجده بأفغانستان (154‰). ويتصل الأمر هنا ببلدان متخلفة جدا أو ببلدان عرفت مآسي الحرب والجفاف والاضطرابات السياسية. ويبقى مع ذلك أن وفيات الرضع ما انفكت في تراجع مستمر في جميع بقاع العالم؛ وهو تراجع يزداد تعميما وشمولا وفقا للقدرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد من البلدان النامية.

إن معدل وفيات الرضع (56‰ في سنة 2000) يمثل مقارنة بالماضي تقدما لم يسبق له مثيل في مكافحة الموت. فقد كانت "الضريبة" الرئيسية التي تدفعها المجتمعات التقليدية أو عند الأزمات الديمغرافية هي الوفيات الغفيرة من الأطفال اليافعين. ولكن بالرغم من هذا التراجع العام فإن معدل وفيات الرضع (56‰) لا يزال مرتفعا بما أنه يمثل سنويا وفاة 3 ملايين طفل تقل إعمارهم عن السنة الواحدة.

إن تقلص وفيات الرضع، الذي بدأ بالبلدان المصنعة في القرن التاسع عشر، قد تأكد في كامل المعمورة بعد 1945 بفضل التلقيح وتطور حفظ الصحة وتحسن ظروف الولادة وخصوصا في الأرياف والأحياء الفقيرة بالمدن. إذ أن توفر الماء الصالح للشراب والتطهير الحضري كافيان لوحدهما لتقليص وفيات الرضع بمقدار النصف. وتفيد إحدى دراسات البنك الدولي أن السعي من أجل المساواة بين النساء والرجال في الحقوق وفي التربية والعمل والملكية والمشاركة في الحياة العامة، من شأنه أن يقلص في وفيات الرضع.

3 – أمل الحياة عند الولادة

هو عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود إذا ظل معدل الوفيات المسجل في سنة معينة لشريحة عمرية معينة على حاله حتى آخر حياة ذلك المولود. ويقاس أمل الحياة باستخدام أساليب إحصائية تعتمد جدولا للحياة يحسب للذكور والإناث كل على حدة. وأمل الحياة مقياس

افتراضي ومؤشر للظروف الصحية السائدة وهو لا يعتبر معدلا. فمن شأن التغير في اتجاهات معدلات الوفيات مستقبلا أن يؤدي إلى تغيير توقع الحياة لكل شخص مع تقدّمه في السن. فإذا لم تتغير معدلات الوفيات بحسب العمر لسنة 1996 مثلا فإنه يمكن للبرازيليين المولودين في سنة 1998 أن يأملوا العيش لمدة 64 سنة بالنسبة للذكور و70,5 سنة بالنسبة للإناث.

وأمل الحياة عند الولادة مؤشر جيد لأنه يسمح بالمقارنات في الزمان وفي المجال، وله طابع محسوس وعيني يمكن أن يدركه غير المختصين في الميدان الديمغرافي، كأن نقول إن أمل الحياة عام 2000 هو 80 سنة بالنسبة لسكان ألمانيا و40 سنة بالنسبة لسكان مالاوي. فهذه الموازاة البسيطة تكشف لوحدها التفاوت القائم بين المجموعتين أمام الموت.

ولئن كان التباين بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أمرا بديهيا، فإنه لا يطمس الفوارق الهامة داخل البلد الواحد بين أقاليمه وبحسب الوسط الريفي والوسط الحضري: في فرنسا، على سبيل المثال، يتمتع سكان باريس بأعلى أمل للحياة عند الولادة.

وينسحب الاختلاف في أمل الحياة على الجنسين أيضا. ويقدر الفارق بينهما على المستوى العالمي بأربع سنوات لفائدة النساء (69 سنة للنساء مقابل 65 للرجال سنة 2001) ولكنه يتغير من بلد إلى آخر. ولا تقل الاختلافات الناجمة عن تباين الأوضاع المهنية والاجتماعية أهمية عن غيرها، إذ تعبر عن ظروف العمل وعن آثارها على صحة النشيطين حسب فئاتهم المهنية، كما تعبر على مستوى الحيطة والوقاية الطبية وخاصة عن مستوى وفاة الرضع.

إن بلوغ أمل للحياة يفوق 40 سنة يؤشر على بداية تواجد الطب العصري في مجتمع ما. وقد بلغت البلدان الأكثر تقدما في العالم، مثل النورويج والسويد، هذه المرحلة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر (القضاء على الجدري). أما في بعض بلدان العالم الثالث، مثل رواندا أو مالاوي، فإن تخطي عتبة 40 سنة لم يتحقق إلا في عام 2000.

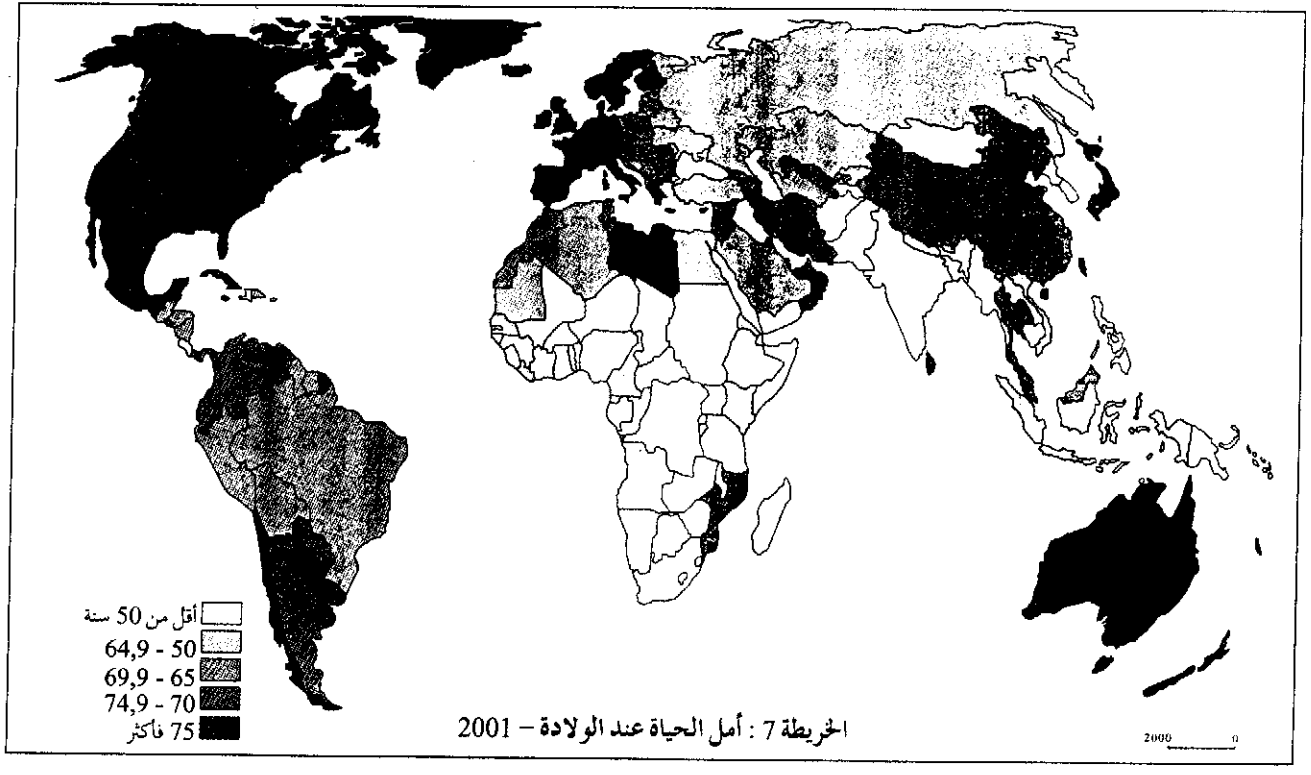

الخريطة 7 : أمل الحياة عند الولادة – 2001

لاشك في أن العالم قد شهد منذ 1950 تحولا في هذا المضمار تجسم في تمديد لأمد الحياة لم يسبق له مثيل وفي تقليص الفوارق بين الدول.

كان أمل الحياة عند الولادة بالبلدان النامية في حدود 32 سنة في 1939. ومنذ الحرب العالمية الثانية بلغ التقدم من العمق ما جعل، أمل الحياة بنصف بلدان العالم في أيامنا هذه يتجاوز 65 سنة، وهو أمل كان يقتصر على 32 بلدا فقط خلال السنوات 1950–1955. ثم صارت عتبة أمل الحياة 70 سنة معيارا للانتماء للعالم المتقدم، لكن بلدانا عديدة تجاوزت الآن هذه العتبة، في آسيا وفي أمريكا اللاتنية على وجه الخصوص. ويبقى أمل الحياة عند الولادة دون 50 سنة في بضعة بلدان عرقلت فيها ظروف تاريخية خاصة (كالحروب والتقلبات السياسية والديكتاتورية والكراهية العرقية) انتشار الطب العصري على النحو المأمول، وهي حالة الصومال والتشاد وأنغولا وافغانستان وكمبوديا. وعلى وجه العموم يظل أمل الحياة عند الولادة في إفريقيا السوداء في مؤخرة الركب. ويعود العائق القائم أمام إفريقيا السوداء إلى عوامل متعددة، منها قلة الإطار الطبي بصفة عامة، بل وغيابه في الوسط الريفي. فغالبا ما يتمركز الإطار الطبي في العاصمة بنسبة تبلغ أحيانا 95٪. وقد تفاقم الفارق في أمل الحياة عند الولادة بين إفريقيا السوداء وجنوب آسيا عاكسا بدوره مدى الفوارق في النمو الاقتصادي بين المنطقتين.

الجدول 9: العلاقة بين وفيات الرضع وأمل الحياة

أقاليم العالم الكبرى			بلدان مختارة		
وفيات الرضع ‰	المنطقة	أمل الحياة	وفيات الرضع ‰	البلد	أمل الحياة
5	أوروبا الغربية	78	3.4	اليابان	81
5	أوروبا الشمالية	77	4.4	فرنسا	79
7	أوروبا الجنوبية	77	5.2	إيطاليا	79
7	أمريكا الشمالية	77	7	كوبا	75
8	الدول المتقدمة	75	9	لبنان	73
14	أوروبا الشرقية	68	16	روسيا	66
28	أوقيانوسيا	74	19	الأرجنتين	73
30	شرق آسيا	72	28	تونس	72
31	أمريكا اللاتينية	71	30	إيران	61
44	جنوب شرق آسيا	66	31	الصين	71
45	غرب آسيا	68	35	تركيا	69
53	إفريقيا الشمالية	66	35	البرازيل	68
56	العالم	67	44	مصر	66
61	جنوب إفريقيا	52	55	الجزائر	69
67	الدول النامية	62	70	الهند	61
72	وسط جنوب آسيا	61	75	نيجيريا	52
88	إفريقيا الغربية	51	92	العراق	59
97	إفريقيا الشرقية	50	123	مالي	46
113	وسط إفريقيا	48	154	أفغانستان	45

المصدر: PRB 2001

بالبلدان الأكثر تقدما أصبحت وفيات الرضع ضئيلة، ووفيات الأطفال (من سنة واحدة إلى 15 سنة) شبه منعدمة، وأما الوفاة فتجدّ في سنٍّ ما انفكت تتأخر يوما بعد يوم: إن نصف الوفيات في سويسرا واليابان تحدث في إعمار تفوق 79 سنة. ولقد صار أمل الحياة عند الولادة طويلا بتلك البلدان، ومع ذلك ما انفك يتزايد معمقا في الآن نفسه الفارق بين الرجال والنساء (75 سنة و83 سنة بفرنسا؛ 77 سنة و84 سنة باليابان)؛ وهو

فارق يفسر بأسباب بيولوجية وصحية. وما كان لهذه النتائج أن تتحقق في بداية الأمر إلا بالقضاء على الوفيات التي تسببها الأمراض المعدية والطفيلية، ثم بتقلص الوفيات التي تسببها أمراض تصيب المسنين خاصة (كالسرطان وأمراض القلب والشرايين).

إن التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي حلّ بدول الإتحاد السوفياتي سابقا وهشاشة أنظمتها الصحية منعا أمل الحياة عند الولادة بتلك الدول بأن يظاهي أمل الحياة بالبلدان الغربية.

ويعكس معدل وفيات الرضع ومستوى أمل الحياة الحالة الصحية السائدة بدولة ما، وهي حالة تعكس بدورها مستوى التطور الذي بلغته تلك الدولة، من ذلك على سبيل المثال: منذ زمن طويل، توصلت البلدان الإسكندينافية إلى نتائج صحية ممتازة ترتبط ارتباطا وثيقا بثلاث خاصيات من خاصيات تلك البلدان:

– تقع البلدان الإسكندينافية في عروض ملائمة لمكافحة الامراض المعدية خلافا للعروض المدارية الملائمة لانتشارها.

– الشحة السكانية بتلك البلدان، فمن الأيسر تحسين الظروف الصحية لبضعة ملايين من الناس خلافا لمئات الملايين.

– المستوى المرتفع جدا للتنمية بالبلدان الإسكندينافية، مما يسمح بالاستفادة، على المستوى الصحي، من تعلم السكان ومن كمية الموارد المتاحة لتحسين ظروف العيش والاوضاع الصحية. إذ أن مستوى التنمية وحجم السكان ساعدا كثيرا بلدانا مثل هولندا و بلجيكا و سويسرا على تنمية أوضاعها الصحية وتحسين أمل الحياة فيها. فالمستوى التنموي الذي بلغته هذه البلدان يسمح برصد استثمارات هامة للصحة واستغلالها بكامل الجدوى، خصوصا وأنها تتعلق بمجموعات سكانية متركزة وحضرية.

لقد كانت المدن في الماضي موطنا خصبا للأوبئة (وماتزال كذلك في البلدان الأكثر فقرا) أما اليوم فإنها صارت تسمح بتركز التجهيزات الاستشفائية والطبية وتتيح إمكانية أكبر وأنجع لمكافحة تلوث المياه والمواد

الغذائية، بحيث صارت فوائد الحياة الحضرية غالبة على مساوئها. وهو ما يؤكده التقدم الهائل الذي أحرزته "المدينة–الدولة" مثل هونكونغ وسنغافورة، اللتين صارتا اليوم ضمن البلدان التي تسجل بها أدنى معدلات الوفيات في العالم. كما استفادت بعض البلدان من موقعها الجغرافي، فالبحر يعزز حماية الحدود وييسّر الرقابة الصحية في الداخل. ويلعب هذا العامل دورا لا يستهان به في اليابان، وهو يفسر النتائج الجيدة التي أحرزتها تايوان وبورتو ريكو وكوبا وجمايكا.

إن إضفاء الطابع الاجتماعي على النظام الصحي الذي تتكفل به الدولة والتعاونيات، عامل إيجابي جدا إذا ما شملت فائدته مجموع السكان وكان مصحوبا بتعميم التعليم والتربية والثقافة بينهم. والظاهر أن الطابع العمومي والاجتماعي للصحة هو الذي يفسر مثلا النجاحات التي أحرزت عليها فرنسا وتونس وكوبا والصين.

وعلى الطرف الآخر من السلّم، توجد الأقطاب العالمية للوفيات ممثلة في البلدان الإفريقية. وجلي أن في مثل هذه العروض تتآلف الحرارة مع الآفات المعدية لتشكل كوارث مزمنة تعرقل تراجع الموت في تلك البلدان. ولا تفسر كثرة الوفيات في البلدان الفقيرة بنقص التقنيات الطبية أو تخلفها فحسب، وإنما أيضا بنقص التغذية وقلة توفر الماء الصالح للشراب. فسوء التغذية يجعل الجسم أكثر تأثرا وأكثر قابلية لشتى ضروب الاعتداءات الفيروسية والجرثومية والطفيلية. كما أن نقص التجهيز الصحي والأمية والتحضر الفوضوي تعرقل بدورها مكافحة الموت بهذه المناطق.

مجمل القول هنا أن أمل الحياة عند الولادة وتبايناته ، شأنه شأن وفيات الرضع ، يشكل مؤشرا ممتازا على مستوى التنمية الذي بلغته الدول المختلفة.

الفصل الثامن :

الإنتقال الديمغرافي

ويقال أيضا التحول الديمغرافي ويعني التحول التاريخي في معدلات الولادات والوفيات من مستويات عالية ألى مستويات منخفضة. ويسبق دائما انخفاض الوفيات انخفاض الولادات مما ينجر عنه نموّ سريع يسمى "نموا إنتقاليا" وهو أشد من النمو قبل الإنتقال وبعده.

والإنتقال الديمغرافي هوسيرورة تلخص المراحل المتعاقبة التي تمر بها كل المجتمعات البشرية للإنتقال من نظام ديمغرافي "تقليدي" يجمع بين ولادات مرتفعة ووفيات مرتفعة إلى نظام ديمغرافي "عصري" يجمع بين ولادات منخفضة ووفيات منخفضة. وتسمح هذه السيرورة بتفسير التطور الديمغرافي العالمي وبرسم توقعات تطوره المستقبلي.

ويعود أصل مفهوم "الإنتقال الديمغرافي" إلى الديمغرافي الفرنسي، أدولف لاندري (1934)، لكن صياغته المتكاملة وضعها الاقتصادي الأمريكي، نوتستاين (1945). ومن البديهي القول بأن كل بلدان العالم لم تبدأ هذا الإنتقال في الوقت نفسه و لم تقطعه بالسرعة ذاتها. إذ تواصل الإنتقال ببعضها من نهاية القرن الثامن عشر (السويد، انجلترا، فرنسا) حتى بداية القرن العشرين؛ بينما لم يبدأ بالبعض الآخر إلا في القرن العشرين وسوف يستكمل بكل دول العالم خلال القرن الحالي.

إن الإنتقال الديمغرافي هو حقبة زمنية قد تطول مدتها وقد تقصر بحسب الحالات وتتحول أثناءها المعطيات الديمغرافية لمجموعة سكانية ما. إنه سيرورة مرجعية ذات قيمة كبيرة جدا ولكنه ليس بقانون يسري

حتما بطريقة متشابهة على مختلف السكان. و لم يُستنبط من جملة من المبادئ أو من المسلمات المحددة مسبقا، وإنما حصل استقراؤه من خلال تحليل وصفي وتفسيري للتطورات الديمغرافية لسكان معينين، وبالتحقق أيضا من تلك التطورات بمقارنتها بتطورات ديمغرافية لسكان آخرين.

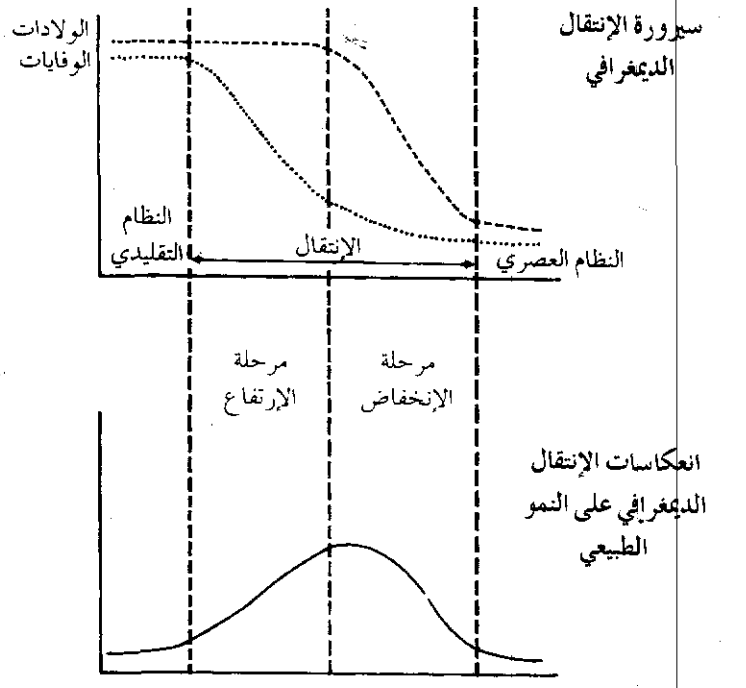

يشمل الإنتقال الديمغرافي ثلاثة أطوار متمايزة: النظام التقليدي (ما قبل الإنتقال)، ومرحلة الإنتقال، والنظام العصري (ما بعد الإنتقال).

ا- النظام التقليدي

يسبق النظام "التقليدي" أو "الطبيعي" او "البدائي" بداية الإنتقال الديمغرافي؛ وفيه يكون معدل الوفيات والولادات مرتفعا يتجاوز 30‰ في أغلب الأحيان. وبالتالي يكون معدل النمو الطبيعي ضئيلا أو منعدما، وهو ما يعني أن التزايد السكاني ضعيف أو منعدم.

يكون معدل الوفيات في هذا النظام مرتفعا (ما بين 40 و50‰) لأن وفيات الرضع، ووفيات الأمومة، ووفيات الأطفال بالخصوص تكون مرتفعة. ولذلك من الضروري أن يكون معدل الولادات بدوره مرتفعا لضمان المستوى الإحلالي للخصوبة على الأقل ولتجنب الإندثار السكاني.

ويتغير معدل النمو السكاني كثيرا بحسب السنوات. فقد يكون هذا المعدل ايجابيا في السنة التي تبقى فيها الولادات مرتفعة وتكون الظروف مواتية (محاصيل زراعية جيدة، انعدام الأوبئة، استتباب السلم الخ...)، بحيث لا تتفاقم الوفيات. ويكون معدل النمو السكاني سلبيا إذا كانت الظروف خلاف ذلك.

ولقد عاشت كل دول العالم في كنف هذا النظام التقليدي حتى نهاية القرن الثامن عشر. لكن بعضها، وخصوصا دول العالم الثالث، ظلت تعيش تحته حتى بداية القرن العشرين.

2 – مرحلتا الإنتقال

أ – مرحلة الارتفاع

وهي المرحلة الأولى من الإنتقال الديمغرافي، وتبدأ مع بداية التراجع في الوفيات الناتجة عن تحسن في المستوى الاقتصادي وحفظ الصحة. فالوفيات هي المؤشر الذي يقاس به الخروج من النظام التقليدي، والذي يتم فعلا عندما ينزل المعدل العام للوفيات بصفة دائمة أقل من 30‰. ويشمل تراجع الوفيات بالأساس المواليد الجدد، والأطفال والمراهقين والنساء أثناء الولادة. قد تنخفض على سبيل المثال وفيات الرضع بنسبة أربعة أخماس، فتنزل من 250‰ في النظام التقليدي إلى 50‰ في نهاية المرحلة الأولى من الإنتقال (مرحلة الإرتفاع). وبالمقابل تظل الولادات مرتفعة، أثناء هذه المرحلة فيرتفع النمو الطبيعي.

ويتزايد السكان لأن تراجع الوفيات يرفع عدد الشبان المؤهلين للزواج وهذا الأخير بدوره هو مفتاح الإنجاب وبالتالي الزيادة في حجم الولادات. ثم إن ارتفاع نسبة الشبان بين السكان يقوّي انخفاض معدل

الوفيات، ويحسّن أمل الحياة الذي يتراوح في النظام التقليدي بين 20 سنة و35 سنة في أفضل الحالات؛ بينما يتجاوز في المرحلة الأولى من الإنتقال 35 سنة وقد يبلغ 50 سنة وذلك بفضل تراجع الوفيات.

ب- مرحلة الإنخفاض

وهي المرحلة الثانية من الإنتقال الديمغرافي وتبدأ حالما يبدأ تراجع الولادات إثر تناقص في الخصوبة. ويحصل ذلك عندما يعي السكان بتزايد عددهم (وهو أمر قد يأخذ كثيرا من الوقت) "ويقرّر" الأزواج الإنجاب أقل مما أنجب آباؤهم لا سيما وأنهم لم يعودوا مضطرين مثلهم لولادات كثيرة لتعويض الوفيات الكثيرة.

وفي الآن نفسه تواصل الوفيات الانخفاض ، فبعد أن هبطت من 30 إلى 20 ‰، فإنها قد تنزل إلى 15 أو 10‰ وربما أقل من ذلك بحسب درجة التنمية والتركيب العمري للسكان.

وتجدر الملاحظة بأن ديناميكية النمو الطبيعي في بداية المرحلة الثانية (مرحلة الهبوط) تختلف اختلافا شديدا عن ديناميكيته في نهايتها. وبالفعل، يواصل النمو الطبيعي في الإرتفاع في بداية هذه المرحلة بالرغم من تراجع الخصوبة والولادات وذلك لأن انخفاض معدل الوفيات أسرع من انخفاض معدل الولادات. ويتعمق الفارق بين انخفاض الولادات وانخفاض الوفيات إلى حد أقصى يؤدي إلى أكبر معدل للنمو الطبيعي. مفاد هذا، أن انخفاض عدد الأطفال لكل زوجين اثنين لا يقلص في الحال من إجمالي الولادات، وذلك بسبب بلوغ أعداد متزايدة من الشبان عمر الإنجاب، وسبق أن ولدوا في مرحلة إرتفاع الولادات (المرحلة الأولى من الإنتقال الديمغرافي). وبالتالي لن يبدأ انخفاض الولادات فعلا إلا عندما تتوقف هذه الأعداد من الشبان وهو يحتاج إلى مدة طويلة تتواصل زمن جيل كامل. ويؤدي تقلص الخصوبة في النهاية إلى التأثير بشدة على الولادات لتستمر في الانخفاض بينما تستقر الوفيات. وبالنتيجة يتقلص الفارق بينهما بسبب اقتراب معدلات الولادات من معدلات الوفيات وتبدأ

حينئذ مرحلة الهبوط وينخفض معدل النمو السكاني تدريجيا. وهكذا يستكمل الإنتقال الديمغرافي مساره. ويُحدَّد تاريخ الإنتقال بالسنة التي تبلغ فيها الخصوبة العتبة الدنيا للمستوى الإحلالي للخصوبة.

3 – النظام العصري

ويقال أيضا "مرحلة النضج" و"طور ما بعد الإنتقال". وفيه يعود النمو السكاني ضعيفا أو منعدما، كما هو شأنه في النظام التقليدي الذي يسبق الإنتقال الديمغرافي. لكن الجديد في النظام العصري هو استقرار حجم السكان في مستوى أرفع بكثير مما كان عليه في بداية الإنتقال.

وهنا تصبح الوفيات ضعيفة، في حدود 10‰ أو أقل من ذلك، لأن الإنتقال الديمغرافي سمح بالمرور من وفيات مرتفعة إلى وفيات ضعيفة. ولكن هذا لا ينفي احتمال عودة الوفيات إلى إرتفاع طفيف من جديد عندما تسري الشيخوخة في التركيب العمري للسكان. غير أن الإرتفاع المحتمل للوفيات لا يدل هنا على تدهور في الوضع الصحي للسكان بل على العكس من ذلك تماما. فبالإمكان أن يرتفع معدل الوفيات ويبقي مع ذلك أمل الحياة مرتفعا، ما دام ارتفاع الوفيات ناتجا فقط عن تهرم التركيب العمري للسكان.

وتكون الولادات ضعيفة في النظام العصري لسببين اثنين مرتبطين إرتباطا عضويا. أولا، بحكم تمشّي السلوكات الإنجابية للسكان مع تقلص الوفيات، وثانيا، بحكم تدني مستوى الخصوبة مقارنة بمستواها في النظام التقليدي. فقد كان فيه من الضروري أن تكون الخصوبة في حدود أربعة أطفال لكل إمرأة لضمان بلوغ المستوى الإحلالي للخصوبة. وبفضل انخفاض الوفيات فإن خصوبة بـ 2,1طفل/إمرأة تكون كافية في النظام العصري لتأمين المستوى الإحلالي للخصوبة وذلك بالبلدان ذات المستوى الصحي الجيد. غير أن بلوغ هذا المستوى ليس محققا بالضرورة بسبب ما قد يطرأ من تغير في السلوكات الإنجابية بما من شأنه أن يخفض من الخصوبة دون المستوى الإحلالي على غرار ما يحصل اليوم بالدول الأوروبية.

وفي النظام العصري، ينتج عن الولادات الضعيفة والوفيات الضعيفة زيادة طبيعية ضعيفة. وبالتأكيد، يختلف مستوى الزيادة بحسب السلوكات الإنجابية للسكان وتركيبهم العمري، غير أن المعدل السنوي للزيادة غالبا ما يكون أدنى من 1٪ وقد يصبح سلبيا، كما بات الحال في عديد البلدان الأروبية.

وتتعدد أشكال الإنتقال الديمغرافي وتتحدد بطول مدته الكلية وبمدة كل مرحلة من مراحله. ولا تقل مدة الإنتقال المعروفة إلى حد الآن عن أربعين سنة، أي ما يعادل جيلا ونصف الجيل، وقد تبلغ 150 سنة في بعض الحالات، أي ما يعادل خمسة أجيال.

ويؤثر طول مدة الإنتقال ومعدل النمو السائد تأثيرا مباشرا في تغير حجم السكان بين نهاية النظام التقليدي وحجمهم في بداية النظام العصري. ويقاس هذا التغير بمؤشر يسمى "مُضاعف الإنتقال" « multiplicateur transitionnel » وهو الرقم الذي يُضرب فيه حجم السكان في نهاية النظام التقليدي لنحصل على حجم السكان في بداية النظام العصري. وغالبا ما يكون "مضاعف الإنتقال" أكثر من 2 ولكنه قد يصل 20 وزيادة. وعموما، عندما يكون "مضاعف الإنتقال" عاليا (أكثر من 5) وتكون مدة الإنتقال قصيرة نسبيا (أقل من قرن) يحصل ما يسمى "انفجار ديمغرافي" وهو ما حصل بدول العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية.

وتستفيد البلدان النامية من مكاسب التقدم الصحي التي تراكمت أثناء العقود السابقة في العالم المتقدم مما جعل انخفاض الوفيات فيها قويا وسريعا ومستوى نموها السكاني ضعفين إثنين أو ثلاثة أضعاف ما كان عليه أثناء الإنتقال الديمغرافي في أوروبا. ويكون مستوى النمو السكاني عاليا بقدر ما يتسارع هبوط الوفيات ويتباطؤ هبوط الخصوبة ، كما هو الحال في بعض البلدان الإفريقية أو العربية. ذلك أن فتوة السكان بدول العالم الثالث تحد من سرعة الهبوط لأن انخفاض الوفيات يزيد من حجم الفئات المنجبة.

الفصل التاسع:

التركيب السكاني حسب العمر والجنس

تشكل الخصائص الديمغرافية عنصرا مهمّا لرصد التمايزات بين المجموعات السكانية المختلفة. وهي خصائص ترتبط إلى حد كبير بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية، ولها دلالات بالغة على مدى التطور الذي بلغته مختلف دول العالم. ويمثل العمر والجنس الخصائص الأساسية للسكان ويعتبران من أهم عناصر التركيبة الديمغرافية الجديرة بالتحليل. ولكل مجموعة سكانية تركيبة مختلفة بحسب العمر والجنس تترتب عنها انعكاسات ديمغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية جمة، وتلك تمس شتى الميادين كالتكوين والعمل والصحة والإحاطة الاجتماعية.

1 – التركيب العمري

يعتبر التركيب العمري هاما جدا لأنه بمثابة "القاطرة" الديمغرافية التي تسرّع نمو السكان أو تبطئه.

وتعتبر الشعوب "شابة" عندما تعد كثيرا من الشبان (أقل من 15 سنة) وقليلا من المسنين (65 سنة فما فوق) وتكون "هرمة" أو "مسنّة" إذا كان تركيبها العمري عكس ذلك. وإذا كان العالم ينقسم إلى بلدان غنية وبلدان فقيرة، فإنه ينقسم أيضا ديمغرافيا إلى بلدان "فتية" وبلدان "هرمة"؛ وهما تصنيفان متناسبان.

إن حساب نسبة المسنين لسكان (وهي مؤشر التهرّم) مدينة أو منطقة أو بلد ما يسمح بقياس أهمية حجمهم بالنسبة إلى مجموع السكان ويسمح عبر الزمان بمتابعة تطور هبوط الولادات وإطالة أمد حياة الفئات

المسنّة وانعكاسات ذلك على التركيب العمري للسكان. وبعبارة أخرى، تمثل نسبة المسنين مؤشرا جيدا على مدى تهرّم السكان، وهي سهلة الحساب وصيغتها = عدد السكان 65 سنة فما فوق : إجمالي السكان X 100.

أما مؤشر "الفتوة" للسكان فيمكن ضبطه أيضا بحساب نسبة الشبان الذين تقل إعمارهم عن 15 سنة وصيغته = عدد السكان أقل من 15 سنة : إجمالي السكان X 100. ولمؤشر الفتوة هذا، انعكاسات هامة على النمو الديمغرافي، وعلى الاستهلاك، والبنية التحتية، وعلى السكان النشيطين، وكذلك الإعالة .

ويعتبر شعب "فتي" أو "هرم" بمعرفة نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة وذلك على النحو التالي:

فتي جدا: أكثر من 40٪ .
فتي: بين 30 و40٪ .
في طور التهرم: بين 20 و30٪.
هرم: أقل عن 20٪ .

وتتوفر لدى أغلب البلدان بيانات سنوية وخماسية وعشرية تخص التركيب العمري لسكانها. ولتوحيد هذه البيانات وتبسيطها صار من الدارج اعتبار ثلاث مجموعات عمرية كبرى تتناسب بوجه عام مع مرحلة النشأة والتكوين (0–15 سنة)، ومرحلة الحياة النشيطة (15–65)، ثم مرحلة التقاعد (65 فما فوق).

ولمزيد توضيح البيانات العمرية وتيسير قرائتها يتم تجسيمها في رسم بياني بسيط يساعد على رؤية خصائص التركيب العمري والجنسي للسكان في وقت معين ويعرف بهرم السكان. وتمثل قاعدة الهرم أصغر الإعمار وتميل بالتدرج نحو نقطة ممثلة الناتج عن الوفيات في كل فئة عمرية الواحدة تلو الأخرى. وقد جرى العرف على وضع السن على المحور العمودي ويوضع الذكور إلى يسار هذا المحور وتوضع الإناث عن يمينه. وتوضع الأعداد أو النسب المؤية من السكان في كل فئة على المحور الأفقي.

ويبين كل عمود أفقي حجم كل فئة عمرية أو نسبتها، ويعادل حجم مجموع الفئات العمرية والجنسية في الهرم 100٪ من السكان. ويلخص الهرم الإحداث الديمغرافية التي جدت خلال قرن كامل للسكان المعنيين؛ وبحسب السنوات يظهر عدد الولادات إن كان قليلا أو كثيرا في شكل تجويفات أو نتوءات بالفئات العمرية على جهتي الهرم. وهكذا ندرك من خلال الهرم السكاني أثر الاختلاف بين وفيات الذكور ووفيات الإناث، والهجرة، والحروب التي تمس أساسا الذكور الذين هم في سن القتال، والكوارث. ويأخذ الهرم أشكالا مختلفة من بينها نوعان لهما دلالات خاصة: الأول، هرم البلدان "الفتية"، ويتسم بقاعدة عريضة تدل على كثرة الصغار وقمة حادة تدل على قلة المسنين؛ والثاني، هرم البلدان "الهرمة" ويتسم بقاعدة ضيقة تدل على قلة الصغار وقمة محدبة تدل على كثرة المسنين.

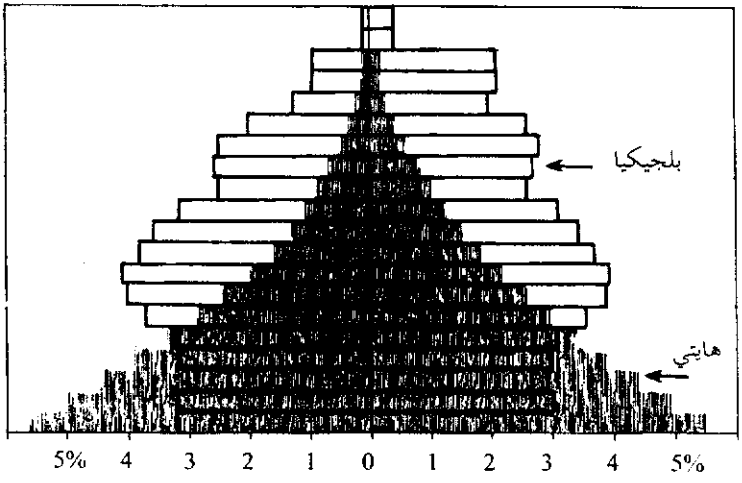

هرما بلجيكيا وهايتي سنة 1998

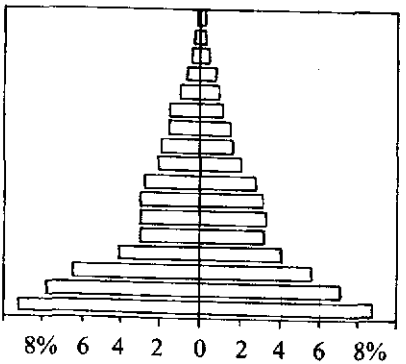

1966

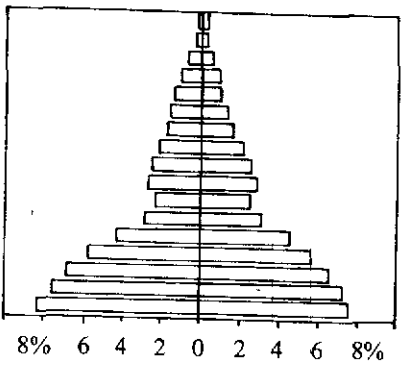

1975

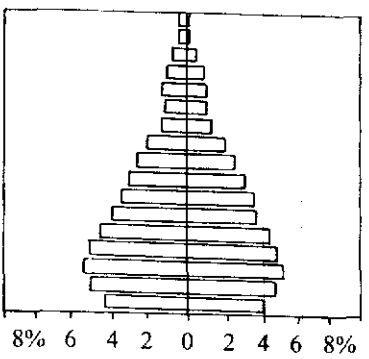

1999

الهرم السكاني لتونس 1966 - 1999

الجدول 10: التركيب العمري حسب الأقاليم الكبرى -2001(%)

المنطقة	أقل من 15 سنة	64-15 سنة	65 سنة فأكثر
وسط إفريقيا	47	50	3
إفريقيا الغربية	45	52	3
إفريقيا الشرقية	45	52	3
إفريقيا الشمالية	37	59	4
وسط جنوب آسيا	37	59	4
غرب آسيا	36	59	5
جنوب إفريقيا	35	60	5
الدول النامية	33	62	5
جنوب شرق آسيا	32	63	5
أمريكا اللاتينية	32	63	5
العالم	30	63	7
أوقيانوسيا	25	65	10
شرق آسيا	22	70	8
أمريكا الشمالية	21	66	13
أوروربا الشمالية	19	66	15
الدول المتقدمة	18	68	14
أوروربا الشرقية	18	69	13
أوروربا الغربية	17	67	16
أوروربا الجنوبية	16	68	16

المصدر: PRB 2001

ويبين التوزيع بحسب المجموعات العمرية الكبرى أن 30٪ من سكان العالم كانت أعمارهم في عام 2001 تقل عن 15 سنة (1897 مليون نسمة)، و63٪ بين 15 و64 سنة (3754 مليون نسمة)، و5٪ تتجاوز إعمارهم 65 سنة (416 مليون سنة).

ويبين توزيع الشبان دون 15 سنة في عام 2001 تباينا واضحا بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة إذ تتراوح نسبتهم بين 30٪ و50٪ من السكان في الأولى وتقل عن 20٪ في الثانية. وتتأكد تلك الفروق بين البلدان التي يكثر فيها الشبان (40٪ بأنغولا، و 50٪ بالنيجر) والبلدان التي يقلون فيها (14٪ بإيطاليا، و15٪ بالبرتغال واليونان).

أما نسبة السكان الذين تزيد إعمارهم عن 65٪ فتأخذ اتجاها معكوسا بحيث يقلون عن 5٪ بالبلدان النامية ويتجاوزون 15٪ بالبلدان المتقدمة؛ وتتكرر هنا أيضا التباينات بين بلدان قليلة المسنين (2٪ فقط بزمبيا والطوغو وموريتانيا) وبلدان "مسنة" نسبيا (18٪ بإيطاليا و17٪ بالسويد).

ويكتسب التركيب العمري دلالة خاصة أخرى بكشفه عن أهمية الإعالة الاقتصادية في المجتمع. والإعالة هي نسبة الأشخاص خارج قوة العمل أي غير المنتجين (أقل من 15 سنة و65 سنة فأكثر) إلى الأشخاص داخل قوة العمل أي النشيطين اقتصاديا (15–64 سنة). وصيغة نسبة الإعالة = السكان أقل من 15 سنة + السكان 65 سنة فأكثر : السكان 15–64 سنة X 100. وتستخدم نسبة الإعالة كمؤشر للأعباء الاقتصادية التي يتحملها النشيطون.

وبقدر ما تكون الخصوبة مرتفعة بقدر ما تكون نسبة الإعالة الاقتصادية هي الأخرى مرتفعة. فقد قدرت نسبة الإعالة الاقتصادية في فرنسا سنة 2001 بقرابة 53.بمعنى أن نسبة 53 شخصا هم معالين من 100 شخص نشيط اقتصاديا. وكانت هذه النسبة 55 بتونس و70 بالفلبين 110 باليمن وهو بلد يعد 48٪ من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، و3٪ أعمارهم 65 سنة أو أكثر. أما في اليابان الذي يعد 15٪ من السكان تقل أعمارهم عن 15 سنة، و17٪ أعمارهم 65 سنة أو أكثر، فنسبة الإعالة بها تقدر بـ47 .

ويتحمل السكان النشيطون أعباء ثقيلة في البلدان الفقيرة بحكم ارتفاع نسبة الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تتراوح بين 40 و50٪ من مجموع السكان، وهي أعباء تفوق ما تعرفه البلدان المتقدمة بحكم تهرم سكانها. وعلى هذا النحو، تظهر الإعالة في بوراندي أو البنين الفقيرتين ضعف ما هي عليه في ألمانيا أو السويد. أما في الصين فإن مؤشر الإعالة يتساوى مع مؤشر البلدان الأوروبية لأن نسبة شبانها في

تناقص في حين ما تزال نسبة المسنين فيها ضئيلة مقارنة بأوروبا. وبمعنى آخر، يأتي ثقل الإعالة من الشبان في الصين ويأتي ثقلها من الشيوخ في أوروبا.

ويعتبر العمر الوسيط مؤشرا مفيدا لإدراك مدى فتوة أو تهرم السكان. وهو العمر الذي يقسم السكان إلى قسمين متساويين عدديا، بمعنى أن نصف السكان يكون أصغر من هذا العمر ونصفهم أكبر منه. وقد كان العمر الوسيط لسكان العالم عام 1997 24 سنة.

ويقدر متوسط العمر في البلدان النامية، وهي بلدان شابة، في حدود 20 سنة: 17 سنة بإفريقيا، و21 سنة بجنوب آسيا. ولكن يقدر متوسط العمر بالبلدان الأكثر فتوة بقرابة 15 سنة فقط (أوغندا، كينيا)، وهو ما يعني أن نصف السكان تقل إعمارهم عن 15 سنة.

وفي البلدان المتقدمة، وهي بلدان هرمة، يتجاوز متوسط العمر 30 سنة ولكنه يختلف هنا أيضا من بلد إلى آخر: 30 سنة بأستراليا و33 سنة بأمريكا الشمالية، و35 سنة بأوروبا، و37 سنة باليابان، الخ....

وتعكس الفوارق في التركيب العمري بين البلدان اختلافات تطورها الديمغرافي، ومن ذلك أن البلدان التي صارت اليوم مسنة كانت في الماضي فتية.

الجدول 11: سكان العالم حسب الفئات العمرية الكبرى

المنطقة	نسبة الفئة من مجموع سكان المنطقة%			نسبة الفئة من مجموع سكان العالم %		
	أقل من 15 سنة	64-15 سنة	65 سنة فأكثر	أقل من 15 سنة	64-15 سنة	65 سنة فأكثر
إفريقيا	43	54	3	18.2	11.5	5.8
أمريكا اللاتينية	33	62	5	9	8.5	6.2
آسيا	32	62	6	62.5	60.9	53.2
أوقيانوسيا	26	64	10	0.4	0.5	0.7
أمريكا الشمالية	21	66	13	3.4	5.4	9.6
أوروبا	18	68	14	6.9	13.2	24.5
العالم	31	62	7	100	100	100

المصدر: RIB 2001

وهكذا خطا مسار التهرم السكاني شوطا كبيرا في البلدان المتقدمة التي استكملت جميعها إنتقالها الديمغرافي.

ويجدر التذكير هنا بالعوامل المحركة لهذه الظاهرة. فإثر تقلص الولادات يتقلص عدد الشبان وفي الآن نفسه يتزايد عدد المسنين بفضل تقدم الرعاية الاجتماعية والصحية التي تسمح بإطالة أمد الحياة. وبالتالي يكون انخفاض الخصوبة المصدر الرئيسي للتهرم السكاني، بمعنى أنه تتزايد نسبة المسنين لأن نسبة الأطفال ضمن السكان تنخفض. وتؤثر الهجرة في التركيب العمري على المستوى المحلي (قرية، مدينة) إلا أن دورها يبقى محدودا على المستوى الكلي لدولة ما باستثناء بضعة بلدان معروفة بالهجرة إلى الخارج مثل ايرلندا أو بالهجرة الوافدة مثل الكويت.

وتّفسر الاختلافات في التركيب العمري داخل البلد الواحد بالاختلافات في مستويات الخصوبة. وهكذا نرى أن التركيب العمري في البلدان المتقدمة يختلف اختلافا واضحا باختلاف تطور مناطقها. غير أن هذا الاختلاف، بحسب تطور المناطق، يكون أقل حدة في البلدان النامية منه في الدول المتقدمة لأن التباينات في مستويات الخصوبة ضعيفة.

وتوجد في كل دول العالم اختلافات بين التركيب العمري في المدن والتركيب العمري في الأرياف. وعموما يكون سكان المدن أكثر فتوة من سكان الأرياف بسبب اختلافاتهما في الخصوبة، وفي الإقبال على وسائل منع الحمل، وبسبب هجرة الشبان من الريف إلى المدينة.

2 – التركيب حسب الجنس

لقد ساد الإعتقاد لوقت طويل بأن عدد المواليد الذكور يساوون عدد المواليد الإناث. وفي القرن السابع عشر، بينت دراسات الإنجليزي "جون غراونت" أن عدد المواليد الذكور بأنقلترا يزيد بقليل على عدد المواليد الإناث. وللمقارنة بين السكان الذكور والإناث يتم احتساب نسبة الذكور (نسبة النوع) التي هي عدد الذكور لكل مائة من الإناث بين السكان وصيغتها = عدد الرجال : عدد النساء X 100.

إن نسبة الذكور عند الولادة لا تتغير لا في الزمان ولا في المكان إذ هناك دائما 105 ذكور لكل 100 أنثى. لكن زائد الوفيات بين الذكور على الإناث في مختلف الفئات العمرية سرعان ما يغير التركيب النوعي، بحيث تزيد وفيات الذكور بـ20٪ على وفيات الإناث خلال العام الأول بعد الولادة، وإثر ذلك يتقلص الفارق بين الجنسين حتى سن الرشد مع بقاء الوفيات أعلى في صفوف الشبان الذكور بحكم تعرضهم للحوادث القاتلة (كحوادث الطرقات مثلا) أكثر من الشابات. وينعكس الوضع في فئات الإنجاب لتصبح الوفيات أكثر في صفوف الإناث ولو أن هذه الظاهرة في تقلص مستمر بفضل التقدم الطبي وانتشار الرعاية الصحية. أما في فئات الشيوخ فمن الثابت أن الرجال يموتون أكثر من النساء.

ويكشف التوزيع النوعي لسكان العالم أن الرجال أكثر من النساء، فهم يمثلون نسبة 50,3٪ مقابل 49,7٪ للنساء، أي أن النقص العددي للنساء يفوق 35 مليون. ويفوق عدد الذكور عدد الإناث في كل بلدان العالم الثالث: من ذلك أن نسبة الذكور تمثل 107 بجنوب آسيا، و103 بالشرق الأوسط، و101 بشمال إفريقيا وبأمريكا الوسطى، ولكنها أقل من 100 في شرق جنوب آسيا وفي إفريقيا الوسطى والشرقية. غير أن الوضع ينعكس في البلدان المتقدمة حيث يفوق عدد النساء عدد الرجال بقليل؛ فتكون نسبة الذكور أقل من 100: 97 في اليابان و96 في أمريكا الشمالية وأوروبا الشمالية، و95 في أوروبا الجنوبية، و94 في أوروبا الغربية والشرقية.

ولكن هذا الاختلال بين الجنسين ينقلب بالنظر إلى كل بلد على حدة فتكون النساء أكثر من الرجال بحيث يمثلن 51,3٪ من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي، وقرابة 51٪ من مجموع سكان البلدان الكبرى كاندونيسيا والبرازيل والمكسيك وبإفريقيا. وبالمقابل، فإن النساء لا يمثلن سوى 48,5٪ من سكان الصين، و34,8٪ من سكان الهند، وهما نسبتان كافيتان لقلب موازين المتوسط العالمي بحكم الثقل الديمغرافي لهذين البلدين العملاقين، ففيهما يناهز النقص العددي للنساء 70 مليون إمرأة. إن قتل البنات الصغيرات ما يزال شائعا في الأرياف الأشد فقرا بهذين البلدين، علاوة

على المنزلة البائسة التي تحظى بها الفتيات والنساء. إنهن يغادرن أسرهن التي رعتهن ومعهنّ مهر للعيش مع أزواجهن وأسرهم، لذلك ترى الأسرة في البنت مشكلا يثقل كاهلها ماديا، ويفضّل التخلص منه منذ البداية. غير أن التحضر، وتزايد التمدرس، وتفتت العلاقات الأسرية التقليدية، هي عوامل تجعل هذه الممارسات الشنيعة ضد الإناث في تقهقر. ومع ذلك فإن التقدم يغير أحيانا اتجاه هذه الظاهرة ويمنحها بعدا جديدا، ذلك أن نسبة هامة من النساء الصينيات يُقْدمن على الإجهاض عندما تبين الكشوف الطبية للواحدة منهن أنها حبلى بأنثى. أما الابن فهو يحضى بالرعاية والحماية لأنه يبقى في أسرته ويحفظ نسب أهله ويعيل أبويه في شيخوختهما. وهكذا "يولد" في الصين 117 ذكرا لكل 100 أنثى وفي كوريا الجنوبية "يولد" 120 ذكرا لكل 100 أنثى، وتتوقع السلطات في هذين البلدين حدوث عجز في عدد النساء بالنسبة للأجيال التي ستبلغ سن الزواج في السنوات القادمة كما تتوقع العزوبة القسرية بالنسبة لعشرات الملايين من الرجال.

عموما، تتنوع العوامل المؤثرة في توازن أو اختلال أحجام كل من الجنسين، وتفسر الهجرة الفروق الرئيسية القائمة بين الأقاليم. وسواء أكانت مؤقتة أو طويلة المدى فإن الهجرة تشمل الرجال أكثر من النساء بالبلدان النامية وذلك بسبب وجود كابح اجتماعي يمنع النساء من الابتعاد عن دائرة الأسرة. وتبرز هذه الظاهرة بجلاء في البلدان العربية، لا سيما في بعض البلدان المستقبلة للهجرة (131 في الكويت، و182 في قطر). غير أن الأمر ليس كذلك في البلدان المتقدمة حيث نلاحظ أن الحركات باتجاه المدن تمس النساء أكثر من الرجال بسبب وفرة الوظائف النسائية في المراكز الحضرية.

الفصل العاشر :

سكان الريف وسكان المدينة

في سنة 1900، بلغت نسبة سكان المدن 10٪ من مجموع سكان العالم أي 160 مليون نسمة فقط، وفي سنة 1950 ارتفعت هذه النسبة إلى 30٪، ثم 38٪ في سنة 1975, ووصلت في سنة 2000 إلى 47٪، أي ما يساوي قرابة 3 مليارات نسمة. ولكن على الرغم من تسارع التحضر منذ الخمسينات من القرن الماضي فإن سكان العالم لا يزالون ريفيين في معظمهم (53٪).

1- سكان الريف

إن كان لفظ اريفيب لفظا شائع الاستعمال إلا أن ليس له معنى دقيق، اللهم المعنى الاصطلاحي المحض الذي يسنده إياه علماء الإحصاء: ففي تونس وفي فرنسا مثلا يعتبر ريفيا كل تجمّع سكاني يعد أقل من ألفي نسمة.

ويعرّف ما هو ريفي بالتضاد مع ما هو حضري، وهو تضاد يعود إلى العصر الروماني القديم، عندما كان رقيّ الحياة بمدينة روما يتباين بشدة مع بساطة الحياة بريفها.

ويختلف سكان الريف باختلاف خصائصهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا المضمار يمكن تمييز مجموعتين رئيسيتين: البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

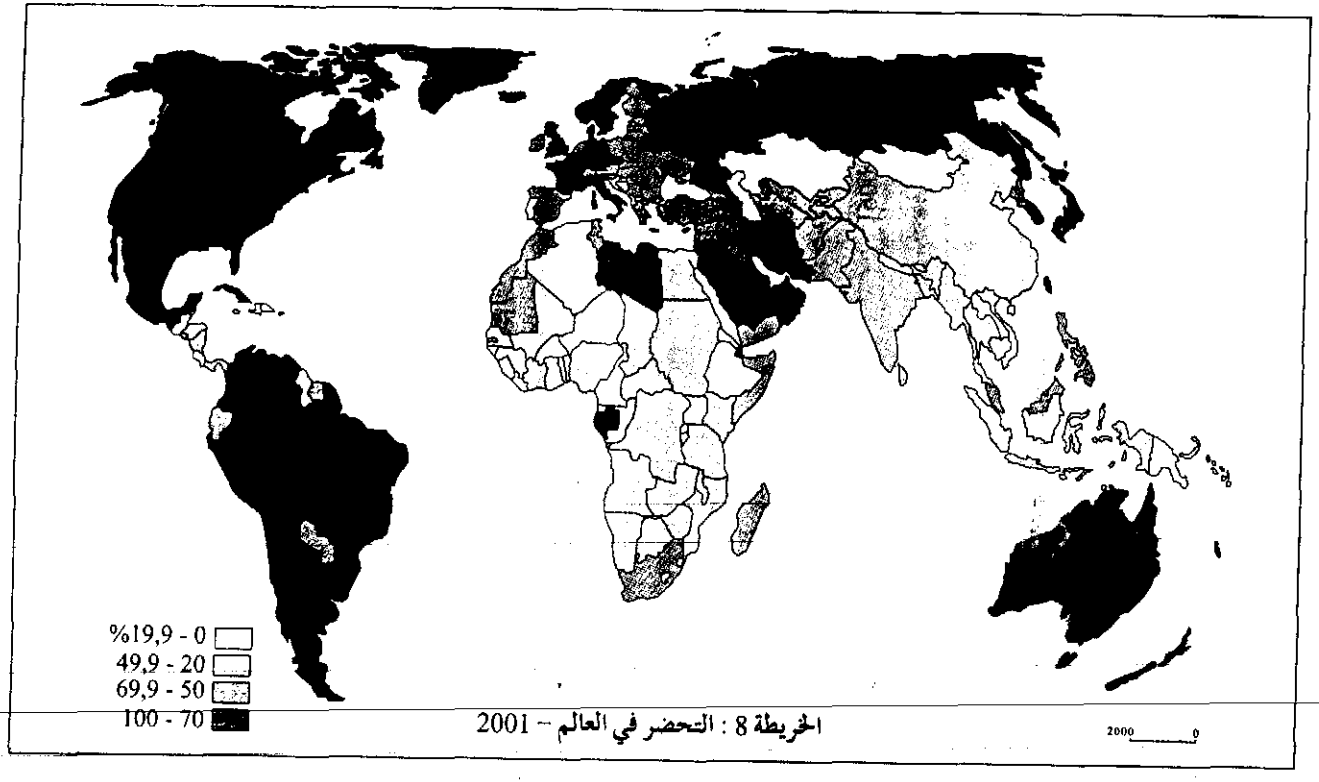

الخريطة 8 : التحضر في العالم – 2001

فبالبلدان النامية تظل التجمعات السكانية الهامة تجمعات ريفية وزراعية بالأساس بالرغم من النمو الحضري القوي. وتنحو نسبة السكان الريفيين في العالم الثالث إلى التناقص إلا أن حجمهم ما يزال يرتفع لأن المدن لا تستطيع امتصاص كل الفائض الديمغرافي الريفي.

ويقدر عدد سكان الريف في البلدان النامية بـ 3,250مليار نسمة (2000)، أي 66٪ من مجموع سكان تلك البلدان، و 92٪ من مجموع الريفيين في العالم. وتوجد أهم الحشود في الأرياف الآسيوية (2,3 مليار نسمة) والإفريقية (500 مليون نسمة). ويفوق حجم سكان ريف بنغلاديش (100 مليون) حجم مجموع سكان ريف الإتحاد الأوروبي (95 مليون) كما يفوق عددهم باندونيسيا (125 مليون) عدد السكان الريفيين في أمريكا اللاتينية (70 مليون).

ويشتغل معظم السكان الريفيين في العالم الثالث بالزراعة بسبب ضعف مكننتها. وبأغلب البلدان الإفريقية، يمثل النشيطون في الزراعة ثلاثة أرباع مجموع السكان النشيطين. ويعيش قرابة 70٪ من سكان الصين والهند على خدمة الأرض.

تعيش الغالبية العظمى من سكان أرياف العالم الثالث في بؤس من كل الجوانب. ويتجلى ذلك في الضعف الشديد لمستوى معيشتهم، وهو أيضا وفي كل مكان أدنى من مستوى معيشة سكان المدن. ولكن الأوضاع على غاية من التباين إذ يتسم تطور الأرياف بفوارق هائلة داخل القارة الواحدة وداخل البلد الواحد.

أما في البلدان المتقدمة فإن الوضع يختلف. ففي سنة 2000، تعد هذه البلدان 260 مليون ساكن ريفي يمثلون 25٪ من مجموع سكانها و8٪ من مجموع السكان الريفيين في العالم. ولقد استقر حجم سكان الريف بالبلدان المتقدمة في نفس المستوى منذ زمان، بل إنه في تناقص لأن المدن تمتص كل النمو الديمغرافي.

و لم تعد الزراعة في البلدان الغنية تشغل سوى جزء صغير من السكان النشيطين (أقل من 10٪)؛ بل وأصبح سكان أريافها إلى حد كبير حضرا سواء فيما يتصل بحياتهم اليومية أو بطموحاتهم أو بتنظيمهم الاجتماعي أو بمنظومات قيمهم. وهناك أقاليم كبرى أصبحت بالكامل حضرية بحيث لم تعد تنطبق على سكانها صفة الريفيين بأتم معنى الكلمة، بل هم حضر يعيشون في الريف كما هو الشأن بالمجرّة الحضرية الممتدة من واشنطن إلى بوسطن، أو تلك التي تغطي البنليكس وشمال غرب ألمانيا وشمال فرنسا. وصارت الحدود بين المنطقة الحضرية والمنطقة االريفيةب متحركة كثيرا وفقدت دلالاتها القديمة إذ أصبحت تربط بين المنطقتين علاقات متشابكة ومتينة جدا، تتجسم فيما تتجسم في الهجرة اليومية للعمل من الريف إلى المدينة. و لم يعد ينظر إلى الريف في البلدان المتقدمة كورشة مختصة في الإنتاج الزراعي وإنما كـبيئة للحياة.

2- سكان المدينة

إن التحضر في الجغرافيا السكانية هو عملية التغير في نسبة السكان في المناطق الحضرية من جملة السكان. ومن الخطأ الشائع اعتبار التحضر مجرّد نمو المدن. فبالإمكان أن تنمو المدن دون أن ينجم عن ذلك ارتفاع في نسبة التحضّر إذا نما حجم السكان الريفيين بمعدلات مساوية أو أكبر من المعدلات التي نما بها السكان الحضر.

ولئن تستخدم تعريفات متباينة لما يشكل االحضرب إلا أن معظمها يعتمد على عدد السكان.

فيُعتبر في بعض الدول التجمع حضريا إذا عدّ 200 نسمة فقط (ايسلندا والنرويج ...) وفي دول أخرى 2000 نسمة (تونس وفرنسا والأرجنتين وألمانيا وكينيا وكوبا وهولندا...) وفي أخرى 5000 نسمة (النمسا ولبنان ومدغشقر والسعودية...) وفي دول أخرى 10000 نسمة (اليونان وإيطاليا والأردن والكويت والبرتغال والسينغال...).

لقد ارتفع عدد السكان الحضر من 160 مليون نسمة (10٪) في سنة 1900 إلى 2,8 مليار نسمة (47٪) في سنة 2000. ويبلغ اليوم المعدل السنوي للنمو الحضري للعالم قرابة 2٪، مقابل 1,5 ٪ للنمو الطبيعي. إن نمو سكان المدن أسرع من نمو مجموع السكان لأن علاوة على النمو الطبيعي للمدن يضاف الوافدون من الأرياف إلى المدن.

ولئن يعود ظهور المدن الأولى إلى الألفية الثالثة قبل الميلاد ببلاد الرافدين إلا أن الظاهرة الحضرية كانت محتشمة خلال الحيز الأوفر من التاريخ. لقد ظل فائض المحاصيل الزراعية قليلا والاتصالات صعبة ومكلفة، والمبادلات ضعيفة والخدمات محدودة إلى حلول الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر. ونتيجة لذلك، بقي التطور الحضري محدودا، والمدن صغيرة لا تضم أكثر من 5٪ من مجموع السكان في بلدان أوروبا وآسيا، وأقل من ذلك في أمريكا وإفريقيا.

ومنذ قرن ونصف، انعكس الوضع في البلدان التي أخذت طريقها نحو التصنيع واكتسبت مدنها مكانة هامة نتيجة تطور أنشطة القطاع الثاني أولا ثم القطاع الثالث لاحقا. تجلى تطور المدن ونهوضها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ثم انتشر شيئا فشيئا في باقي أوروبا وإمتداداتها بالقارات الأخرى؛ وبداية من 1950 شمل تطور المدن بقية مناطق العالم وطُرحت مسألة التحضر.

وقد استكمل التحضر سيرورته في البلدان المتقدمة أثناء الثلاثين سنة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وتسارع في أمريكا اللاتينية التي تملك قاعدة حضرية متينة موروثة عن الاستعمار وعن سياسة التنمية المتبعة في فترة ما بين الحربين (كان معدل التحضر 41٪ في سنة 1950)؛ وانطلق التحضر بعد الحرب العالمية الثانية في آسيا وإفريقيا ولو بفوارق زمنية هامة بحسب البلدان، وهكذا على سبيل المثال ظل التحضر محدودا في الهند والصين حتى السبعينات (17٪ في الصين و21٪ في الهند سنة 1975). وتعد مدن العالم اليوم 2,8مليار نسمة منهم مليارات بالبلدان النامية (71٪).

الجدول 12: التحضر في العالم - 2001

القارة	نسبة التحضر%	معدل النمو الحضري%
آسيا	37	2.5
شرق آسيا	39	1.9
جنوب وسط آسيا	31	3
غرب آسيا	70	2.8
جنوب شرق آسيا	37	3.2
إفريقيا	38	3.7
شمال إفريقيا	51	2.9
وسط إفريقيا	35	4.3
شرق إفريقيا	26	4.6
غرب إفريقيا	40	4.2
جنوب إفريقيا	48	1.5
أوروبا	75	0.3
أوروبا الشرقية	71	0.2
أوروبا الشمالية	84	0.3
أوروبا الجنوبية	66	0.4
أوروبا الغربية	83	0.4
أمريكا		
أمريكا الشمالية	77	1
أمريكا الجنوبية	80	1.9
أمريكا الوسطى	67	2
الكرايبب	75	1.9
أوقيانوسيا	70	1.2
العالم	47	2

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان - 2001

هناك ثلاثة عناصر تؤثر في النمو الحضري هي: النمو الطبيعي (زيادة الولادات على الوفيات)، والهجرة من المناطق الريفية، وضمّ المدن للمناطق الريفية المتاخمة لها من خلال إعادة رسم الحدود الإدارية. ولكن الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر في التحضر تختلف اختلافا كبيرا في المناطق المختلفة وبمرور الزمن. فعندما تكون مستويات التحضر منخفضة (لا سيما عندما تكون معدلات الخصوبة في الريف والحضر متماثلة) تمثل الهجرة سبب معظم الاختلاف في النمو بين المدن والمناطق الريفية. وتصبح الزيادة الطبيعية أكثر أهمية عندما تكون مستويات التحضر عالية. وقد يزيد أيضا النمو الحضري بالهجرة الوافدة إذا زادت الفرص الاقتصادية في المدن بسرعة.

وعموما، إن السبب الأول لتزايد عدد سكان الحضر اليوم هو زيادة الولادات عن الوفيات، أي بالزيادة الطبيعية وهي تمثل حوالي 60٪ من النمو الحضري في العالم.

وعلى العكس مما هو شائع كان النمو الحضري السريع في أوروبا أثناء القرن التاسع عشر يرجع في معظمه إلى النزوح الريفي إلى المدن الصناعية. فقد زاد عدد سكان لندن بأكثر من الضعف خلال الفترة من عام 1801 إلى عام 1851 وأصبح يعيش في أكبر 10 مدن في انقلترا خلال هذه الفترة 23 ٪ من مجموع عدد سكان البلاد، بعد أن كانت تلك النسبة 16 ٪. وكانت هذه أيضا فترة هجرة كبيرة إلى أمريكا الشمالية. ويقدر أنه لو كان السكان الذين هاجروا المملكة المتحدة قد نزحوا إلى مدنها لكان النمو الحضري فيها قد تجاوز 5 ٪ سنويا. وبهذا المعدل كان عدد سكان الحضر سيتضاعف في 14 عاما، وهو تقريبا نفس معدل سرعة النمو الحضري في إفريقيا منذ عام 1950.

ويساعد الارتفاع النسبي لمعدلات النمو السكاني في المناطق الريفية على الهجرة إلى المدينة. وغالبا ما يكون المهاجرون في أوج فتراتهم الإنجابية ومن ثم يضاف أطفالهم إلى عدد سكان المدن. غير أن المسألة هي مسألة ما إذا كانت خصوبة المهاجرين تتبع نمط منشئهم أو تتبع نمط الجهة

التي يفدون إليها. وفي هذا الشأن، تشير البيانات المتاحة إلى أن المهاجرين سرعان ما يتبنون سلوك المجتمعات المستقبلة لهم فيما يتعلق بالخصوبة: إن خصوبة الحضر هي الأقل، يليهم المهاجرون من الريف إلى المدينة، ثم المهاجرون من المدينة إلى الريف.

وتكون الخصوبة في المدن عادة أقل من الخصوبة في الريف وإن كانت الفروق تتباين من منطقة إلى أخرى. ذلك أن المرأة في المدينة تتزوج عادة في سن أكبر، وترضع من حليبها بدرجة أقل، وتكون فترة امتناعها عن ممارسة الجنس بعد الولادة أقصر؛ ولكن تتوفر لها أيضا فرصا أكثر للحصول على خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ولتستخدم وسائل منع الحمل. غير أن هذا التعميم لا ينفي التباينات الواسعة بين الأفراد والجماعات، تبعا لثقافتهم، ومكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، ومستوياتهم التعليمية، وإمكانية حصولهم على الخدمات...

ولا يوجد اختلاف بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من حيث الخصوبة فقط بل أيضا من حيث الوفيات. فبوجه عام تكون مستويات الوفيات في المناطق الحضرية أقل منها في المناطق الريفية، وإن كانت مستويات الوفيات في الأحياء الحضرية الأشد فقرا يمكن أن تكون مماثلة في ارتفاعها للمستويات الموجودة في المناطق الريفية. علما وأنه قد يوجد في البلدان المتقدمة مستويات عالية لوفيات الرضع والأطفال في الأحياء الحضرية الفقيرة. وإذا اقترن ذلك بمستويات مرتفعة لوفيات البالغين الناجمة عن العنف والحوادث والكحول فإن متوسط العمر المتوقع يمكن أن يكون متدنيا للغاية. فمعدل الوفيات في حي هارلام بمدينة نيويورك من الولادة إلى سن الخامسة والستين يقدر بأنه أعلى من معدل الوفيات ببنغلاداش.

ويتفاوت نسق النمو الحضري بحسب مناطق العالم فبينما ينمو حجم إجمالي سكان مدن العالم بـ2٪ ينمو حجم سكان مدن العالم الثالث بـ4,5٪، وأما نمو حجم سكان مدن البلدان المتقدمة فلا يتجاوز 0,5 ٪

(50 مليون نسمة سنويا). ويساهم النمو الطبيعي بنسبة 60٪ في النمو الحضري العالمي وتختلف مساهمة النزوح الريفي في هذا النمو في المكان والزمان.

وتتباين معدلات التحضر بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ومن بلد إلى آخر من 6٪ برواندا، إلى 98٪ بالكويت، و100٪ بسنغافورة.

وتشهد إفريقيا أعلى معدل للنمو الحضري: فخلال الفترة ما بين 1960 و1980, تضاعف عدد سكان بعض المدن الإفريقية في غضون 10 سنوات فقط، وفي سنة 2000 يوجد 9 بلدان إفريقية غالبية سكانها من الحضر. ونسق النمو الحضري في إفريقيا (4٪) أسرع بمرتين أو ثلاث من نسق النمو الإجمالي للسكان. ويعود سبب ذلك أساسا إلى الهجرات الداخلية التي تعبّر على أمل الريفيين في التخلص من حياة الحرمان أكثر مما تعبر عن توفر إمكانيات حقيقية لحياة أفضل بالمدن. إن المدن الإفريقية ترزح تحت كلاكل الإصلاحات الهيكلية، والتشغيل فيها لا يعرف نموا يذكر في القطاع المنظم وأما في القطاع غير المنظم فإنه لا يستجيب بالقدر الكافي لتزايد طالبي العمل.

وتساهم آسيا بالثلثين في الزيادة السنوية للسكان الحضر في العالم. إنها أكبر القارات، وهي كذلك القارة التي تحتوي على أكثر تنوع سكاني في العالم مما يجعل أهمية التحضر ونسقه يتغيران تغيرا هائلا بحسب المناطق. ولكن بالنظر إلى المعدل العالمي للتحضر (47٪) فإن مستوى التحضر بآسيا ضعيف (37٪). وتبقى الحشود الريفية هي السائدة في هذه القارة: 68٪ بالصين، 72٪ بالهند، 63٪ بباكستان، 75٪ ببنغلاديش. أما التركزات الحضرية القوية في آسيا، فتكاد تقتصر على البلدان الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا وفي الشرق الأقصى (79٪ باليابان و82٪ بكوريا الجنوبية) وفي بلدان الخليج العربي النفطية حيث تتجاوز نسبة التحضر 80٪.

وتمثل أمريكا اللاتينية أكثر المناطق النامية تحضرا. ويتركز سكان معظم بلدانها بالمدن الكبرى، وبالخصوص في العواصم. ولا يمثل الحضر في هذه المنطقة أقلية سكانية إلا في البلدان الأشد فقرا بأمريكا الوسطى

وبالكراييب (40٪ بغواتيمالا، 36٪ بهايتي). أما في البلدان الأكثر سكانا فإن نسبة التحضر شبيهة بالبلدان المتقدمة (74٪ بالمكسيك، 81٪ بالبرازيل، 90٪ بالأرجنتين). ويعود النمو الحضري في المدن الكبرى بأمريكا اللاتينية بقدر كبير إلى النمو الطبيعي لا سيما وأن الهجرة الداخلية صارت تتم من مدينة إلى أخرى أكثر مما تتم من الريف إلى المدينة.

وهكذا يحدث الجزء الأعظم من النمو السكاني الحضري اليوم في البلاد النامية. وبأعداد سكان المدن بالعالم الثالث التي تتضاعف الآن كل 10–15 سنة تفشل جلّ محاولات الحكومات للإمداد بالماء النظيف والصرف الصحي ووسائل التنقل المناسبة وغير ذلك من الخدمات الأساسية الأخرى. إن العالم الثالث مثقل بعدة مدن عملاقة وسريعة النمو(ساو باولو ومكسيكو مثلا) وملوثة ويسودها العنف وتحيط بها مدن عشوائية وفقيرة. غير أن الانفجار الحضري في البلاد النامية لا يقتصر على المدن العملاقة ولكنه يحدث أيضا في المدن المتوسطة. ذلك ولئن غالبا ما تجلب المدن الضخمة الانتباه أكثر إلا أن المعاناة المصاحبة للنمو المدن المتوسطة ربما تكون على نفس الدرجة من الخطورة. فالمدن المتوسطة ليست فقط غير مستعدة لاستيعاب الزيادات السريعة وإنما قد تصبح بمرور الوقت مدنا عملاقة أيضا؛ وفي غياب التخطيط الواعي ستصل حتما إلى نفس مشكلات المدن العملاقة الحالية.

وعلى الرغم من المجهودات لتخطيط استخدام الأرض في هذه المدن تخطيطا محكما، فإن فعاليتها تبقى محدودة. ويعتبر الفقر أحد الأسباب الرئيسية في ذلك. فنظرا أن الفقراء يعجزون ماليا عن الحصول على سكن بالطرق القانونية فإنهم يلجؤن إلى الطرق غير القانونية للحصول على سكن لهم بوضع يدهم على الأرض وبالبناء الفوضوي. وفي هذا المضمار، يقدّر أن ما بين 70 ٪ و95 ٪ من المساكن التي تبنى في مدن العالم الثالث غير مرخص فيها. وتسمى تجمعات الفقراء هذه بأسماء مختلفة. فهي افافلاسب في البرازيل وبيدونفيلب في غرب إفريقيا وبعششا في الشرق الأوسط وتضم ما بين 30 ٪ و60 ٪ من سكان الكثير من مدن العالم الثالث.

وتقتضي معالجة هذه الأوضاع بمدن العالم الثالث إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية شاملة تكافح أسباب الفقر لا في المدن فقط بل أيضا في المناطق الريفية التي يغادرها المهاجرون بحثا عن الرزق في المدينة.

وأما البلدان المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية فتمثل المناطق الأكثر تحضرا في العالم. وتتوافق أضخم إحتشاداتها السكانية مع مجالات جغرافية نشيطة في الصناعة والخدمات، وهو ما يعني بالنتيجة أن السكان يتركزون في التجمعات الحضرية. وتبدو نسبة التحضر أكبر كلما جاء الإعمار السكاني في مرحلة تاريخية متأخرة كما هو الحال في أمريكا الشمالية أو في استراليا حيث تكتسب التجمعات الحضرية في هاتين المنطقتين وزنا أكبر مما هي عليه في أوروبا. فخلافا للسيرورة التي عرفها العالم القديم فإن احضارةب العالم الجديد بدأت بالمدن قبل الزراعة.

يعدّ العالم في أيامنا هذه 148 مدينة تعد الواحدة منها أكثر من مليوني ساكن، وتعد مجتمعة قرابة 800 مليون ساكن. ويتركز الحضر أكثر فأكثر بتجمعات ضخمة تزداد سكانا يوما بعد يوم تعرف بالمجرّات الحضرية أو الأقاليم الحضرية. فتأتي طوكيو الكبرى في المرتبة الأولى، بـ29,9 مليون ساكن. وقد تضاعف عدد سكانها مرتين منذ 1960 وتضاعف 7 مرات منذ 1920. وتأتي نيويورك الكبرى في المرتبة الثانية بـ 24,7 مليون ساكن ثم سايول الكبرى (20,7 مليون ساكن) التي تضاعف عدد سكانها 64 مرة منذ 1920. وتأتي مكسيكو الكبرى في المرتبة الرابعة (18,4 مليون ساكن) ثم ساو باولو. ومصير كبريات المدن محفوف بالمخاطر سواء من جهة البيئة أو الموارد الطبيعية أو التماسك الاجتماعي أو الحقوق الفردية؛ ولكنه يفتح أيضا أفاقا عريضة أمام الناس. ويرى البعض بأن مستقبل البشرية بالمدينة وليس بالريف لأن المدينة توفر للمستثمرين وللمؤسسات في كل قطاعات النشاط الاقتصادي رؤوس الأموال واليد العاملة والأسواق. كما تساهم المدينة في عديد البلدان النامية بنسب تتراوح بين 60٪ و80٪ في الناتج الوطني الخام.

إن التجارة، والهجرة، والتحويلات المالية، وتبادل السلع والبشر والنقود، لتدل بوضوح على عمق العلاقة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. كما أن زيادة التمدرس بالريف وتوحيد المناهج التعليمية؛ وتزايد انتشار وسائل الإعلام والإشهار وامتداد الخدمات الحضرية إلى المناطق الريفية، هي كلها عوامل تقوي التفاعلات بين المنطقتين. ولكن هذا لا ينفي أن مؤشرات الصحة ورفع الأمية والحراك الاجتماعي في المناطق الحضرية أفضل بكثير مما هي عليه في المناطق الريفية. ونلاحظ نفس الشيء في المؤشرات التي تقيس حركة المجتمع باتجاه إقرار حقوق المرأة وتقليص الفوارق بين الجنسين في التعليم والصحة وفرص التشغيل.

إن المدن، شأنها شأن البشر، لها شخصياتها. وكل منها يمثل مزيجا فريدا من التاريخ والبيئة الطبيعية، والأنماط الثقافية، وأساليب الحياة. وبعضها قبيح ولكنه جذاب، وبعضها جميل ولكنه كئيب. ويمكن للمدن الكبرى أن تفتح آفاقا جديدة للناس كما يمكن أن تسدّها، وأن تنهض بالصحة أو أن تصبح بؤرة للأمراض، وأن تساعد السكان على تلبية حاجياتهم وطموحاتهم أو أن تكرههم على الكفاح من أجل البقاء. معنى هذا، قد يحسّن التحضر ظروف الناس وقد يزيد في بؤسهم.

الفصل الحادي عشر:

السكان والنشاط الاقتصادي

1 – السكان النشيطون

لتقييم النشاط الاقتصادي للسكان، نستعمل مفهوم "السكان النشيطون" (قوّة العمل)، وهم الأفراد الذين تتراوح إعمارهم بين 15 و64 سنة والذين يعملون أو يبحثون عن عمل (السكان النشيطون = النشيطون فعلا + العاطلون عن العمل). وأما السكان "غير النشيطين" (خارج قوة العمل) فهم الأفراد الذين لم يبلغوا بعد سن العمل (أقل من 15 سنة)، والطلاب، والمجندون للخدمة العسكرية، وربات البيوت، والمتقاعدون (65 سنة فما فوق).

ويمثل إجمالي السكان مجموع السكان النشيطين والسكان غير النشيطين (إجمالي السكان = النشيطون فعلا + العاطلون عن العمل + غير النشيطين). ويتوافق تعريف السكان النشيطين توافقا جيدا مع الأوضاع الاقتصادية للبلدان المتقدمة، حيث يمثل فيها العمل بأجر النمط السائد للنشاط الاقتصادي، وتكون فيها البطالة معرّفة وحجمها مرصودا، والأنشطة غير المأجورة محددة تحديدا واضحا. ومع ذلك، يصعب حتى في البلدان المتقدمة ضبط بعض أصناف النشاطات كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمعاون الأسري في مجال الزراعة، وفي الحرف التقليدية والتجارة الصغيرة (هل يجب هنا اعتبار رئيس العائلة نشيطا وحيدا أم يجب احتساب كل من يعاونه من أفراد أسرته؟) ، وكذلك أنشطة سوق العمل السوداء والتشغيل غير القانوني، وهي أنشطة تمثل ما بين 6 و25٪ من الناتج الداخلي الخام للبلدان المصنعة.

إذا كانت تلك هي حال البلدان المتقدمة، فما حال البلدان النامية إذن وهي التي يسود فيها الريف حيث لا يكاد يعرف العمل المأجور، ويتفشى فيها تشغيل الأطفال (كالهند وباكستان وبلدان سلسلة الأنديز)، وتمثل فيها المهن الصغرى غير المنظمة نسبا تتراوح بين 30٪ و60٪ من مجموع الأنشطة الحضرية، وأخيرا لا تُرصد فيها البطالة بشكل مقبول مادام العاطلون عن العمل لا يتلقون منحا عالية من الحكومات تدفعهم إلى التصريح ببطالتهم. والسكان النشطون غير معروفين بشكل مرضي في البلدان النامية لأن مصدر المعلومات الرئيسي، بل والوحيد أحيانا، هو التعداد، وهذا لا يخلو من نواقص كثيرة لأسباب اقتصادية أو اجتماعية ومنها غياب البيانات حول " التشغيل غير الكامل" الذي يعتبر ظاهرة متفشية في البلدان النامية؛ وغياب البيانات حول البطالة وحول الأنشطة الاقتصادية للمرأة.

أ- معدل النشاط

يقيس معدل النشاط مدى مساهمة السكان في النشاط الاقتصادي ويتكون من نسبة السكان النشيطين إلى العدد الإجمالي للسكان وصيغته = السكان النشيطون : إجمالي السكان X 100. ويقدر في سنة 2000 معدل النشاط العالمي بقرابة 49٪ ويشابه معدل النشاط في البلدان المتقدمة (50٪) معدل النشاط في البلدان النامية (49٪).

وتتغير هذه المعدلات في البلدان المتقدمة حسب كل بلد وتتراوح بين 40٪ و55٪. وتحتد التغيرات أكثر في البلدان النامية بين 27٪ و60٪. وتأتي الفوارق بين البلدان من التباينات القائمة بين التركيبات العمرية. فبسبب هيمنة فئة الشبان في بلدان العالم الثالث يكون النشيطون فيها أقل من النشيطين بالبلدان الصناعية. كما تتأتى الفوارق من التباينات الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية. ولتبيان ذلك، من المفيد أن نقارن بين معدلات نشاط الرجال ومعدلات نشاط النساء، إذ أن مدى تقارب النسب أو تباعدها يكشف عن مدى وجود تباينات أعم بين أنشطة الرجال وأنشطة النساء.

وفي حين يكون معدل نشاط الرجال مرتفعا في كل بلدان العالم، يتغير معدل نشاط النساء من بلد إلى آخر تغيرا هائلا. وتكون نسبة مساهمتهن في النشاط الاقتصادي أكبر في البلدان المتقدمة منها في العالم الثالث لأن النساء بالبلدان المتقدمة ينجبن أطفالا أقل ولأن الموانع والأعباء الاجتماعية أقل ثقلا. وتوجد أدنى معدلات النشاط النسائي في بلدان أمريكا اللاتينية والكراييب والشرق الأوسط. أما أعلى هذه المعدلات فيوجد في البلدان الاسكندنافية وفي إفريقيا جنوب الصحراء. وتكشف المعطيات لـ178 بلدا في سنة 1995 أن من بين 15 بلدا يقل فيها معدل نشاط النساء عن 30٪ هناك 12 بلدا بالشرق الأوسط، في حين أن معدل نشاط الرجال فيها يفوق 60٪. ومن بين 23 بلدا يفوق فيها معدل نشاط النساء 70٪، هناك 14 بلدا بإفريقيا جنوب الصحراء، و8 بلدان بآسيا والمحيط الهادي. وغالبا ما يعود ضعف معدل النشاط النسائي إلى عوامل ثقافية. ففي الشرق الأوسط، على سبيل المثال، ما يزال تعليم المرأة وعملها خارج البيت يلقى موانع باسم تمييز جنسي صارم يعود في معظمه للدين أو لعادات الزواج وقواعده.

أما بالبلدان المصنعة فإن المعدل المرتفع للنشاط النسائي في البلدان الاسكندنافية مثلا، يفُسر بالمستوى التعليمي الراقي لدى النساء وبالسياسات العمومية وبالإمكانات المالية التي توفرها لتعليم الأطفال وتنشئتهم وهي عوامل تحد من التمييز بين الجنسين وتسمح للنساء بالتوفيق بين مسؤولياتهن العائلية ومسؤولياتهن المهنية. أما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، فيفسَّر المعدل القوي لنشاط النساء بارتفاع مساهمتهن في الأشغال الزراعية.

بيد أن الفارق بين معدلات نشاط الرجال ومعدلات نشاط النساء قد انخفض خلال الفترة 1980 و1997 في غالبية بلدان العالم. ويعود ذلك إلى تقلص الأنشطة الرجالية وتنامي الأنشطة النسائية كما يعود تراجع معدل أنشطة الرجال في البلدان المصنعة إلى أنظمة تشجع على التقاعد المبكّر وإلى هبوط أو اندثار العمل الصناعي المخصوص لهم. وبالمقابل، يدل

ارتفاع معدل نشاط النساء عن تحسن في المستوى التعليمي بينهن، وعن تنامي قطاع الخدمات الذي يضم أنشطة متنوعة كتجارة التفصيل والخدمات الصحية والتربية التي تشغل كثيرا منهن.

تؤدي التنمية الاقتصادية ، في غالب الأحيان، إلى تزايد نشاط النساء إلا أن مقدرتهن على المطالبة بحصتهن من الثروة في البلاد تظل مرتبطة بمدى التزام هذا البلد أو ذاك بإقامة المساواة الاقتصادية بين الرجال والنساء، وانتهاجه جملة من الإجراءات للقضاء على التمييز الجنسي في مجال العمل والملكية والأدوار الأسرية.

ومهما كانت الفئة العمرية فإن معدل نشاط النساء أقل من عند الرجال بوجه عام. والملاحظ وجود نزعة لدى النساء بين 25 و54 سنة إلى مغادرة الحياة المهنية لينشغلن بإنجاب الأطفال وتربيتهم؛ ثم تنعكس هذه النزعة بعودتهن إلى الحياة المهنية بقدر ما يتقدم الأبناء في السن. أما بالنسبة للرجال، فعموما تكون معدلات النشاط ضعيفة بين الشبان منهم، وترتفع تدريجيا بخروجهم من طور الدراسة إلى سوق العمل، ثم تستقر في مستويات مرتفعة في الفئات العمرية الممتدة بين 25 و54 سنة وتبدأ في الهبوط بعد ذلك بقدر ما يغادر المسنون الحياة المهنية إلى التقاعد.

إن معدل النشاط مؤشرعام لا غير، وبالتالي لابد من استخدام معدلات متخصصة وفقا للجنس وللعمر لفهم أفضل لمعدلات النشاط الاقتصادي وتغيراتها في المجال. وتسمح معدلات النشاط حسب الجنس بتجنب التشويهات المتأتية من سوء رصد نشاط النساء. أما المعدلات حسب العمر فتجنب الاختلافات بين التركيبات العمرية. لذلك يكون معدل نشاط الرجال أكثر دقة عند التحليل من معدل النشاط العام وأفضل منه للتحليل. ويتراوح معدل نشاط الرجال بين 43٪ و71٪ بحسب البلدان.

وعادة ما يكون معدل نشاط الرجال في البلدان المصنعة أكثر من 55٪، وهو يعادل تقريبا المتوسط العالمي (57٪). أما في البلدان النامية

فعادة ما يكون أقل من 52٪، وقد يهبط إلى 43٪، حتى ولو وُجدت أحيانا معدلات مرتفعة جدا في بعض البلدان مثل قطر (71٪) وتايلاند (65٪).

وتكشف معدلات النشاط بحسب العمر عن اختلافات هامة. وتكون مدة النشاط طويلة جدا في البلدان النامية لأنها تبدأ في سن مبكرة جدا (10–12 سنة) وتتواصل بعد السن الخامسة والستين، بل وبعد السبعين لا سيما في أوساط الفلاحين والحرفيين وصغار التجار. أما في البلدان المتقدمة فلم تنفك مدة النشاط تتقلص منذ منتصف القرن التاسع عشر إذ بسبب تمديد فترة الدراسة قلّما يشتغل الأطفال قبل السادسة عشر من أعمارهم؛ وقلّما يواصل الأفراد العمل بعد الخامسة والستين من العمر.

ب– التشغيل غير الكامل

يكشف التشغيل غير الكامل le sous-emploi عن سوء استعمال القدرات الإنتاجية لدى السكان النشيطين. ويمكن الحديث عن التشغيل غير الكامل كلما كان شخص ما يؤدي – بدون إرادته – عملا أدنى مما تسمح به مؤهلاته أو كلما كان يشتغل ولكنه مستعد لترك شغله للتفرغ لشغل آخر يرغب فيه ويبحث عنه فعلا. ويضم التشغيل غير الكامل العمال والموظفين الذين يشتغلون أقل مما يرغبون أو يتقاضون أجرة لا تفي بحاجياتهم. ومعنى ذلك أن مفهوم التشغيل غير الكامل يرمي إلى تحديد مستوى التشغيل غير الكافي أو غير المُرْضي. أما الفرق بين التشغيل غير الكامل والبطالة فهو يكمن في أن البطالة تضم فقط السكان النشيطين الذين يبحثون عن شغل.

ويمثل العمال الذين يعانون من التشغيل غير الكامل في العالم نسبة تتراوح بين 25٪ و30٪، أي ما بين 750 مليون و900 مليون فرد. ويمس التشغيل غير الكامل النساء أكثر من الرجال؛ وهو في تصاعد مطرد في جميع أنحاء العالم.

ت– الشغل بوقت جزئي

إن حوالي 45٪ من النشيطين فعلا في البلدان المتقدمة لا يشتغلون بصفة قارة ولا كامل الوقت وإنما بوقت جزئي . l'emploi à temps partiel وما انفكت نسبة هذا النمط من التشغيل تزداد منذ 1990 سواء بين الرجال أو النساء وفي جميع البلدان. والعمال بالوقت الجزئي هم أولئك الذين يقومون بأعمال تقل مدتها عن "الوقت الكامل" الجاري به العمل بالمؤسسات. وإذا كانت مدة "الشغل بوقت كامل" في أغلب دول العالم تتراوح بين 30 و40 ساعة أسبوعيا فإن الشغل بوقت جزئي غير محدد على الصعيد الدولي. ولكن كثيرا من البلدان حددت لنفسها عتبة للشغل بوقت جزئي؛ يعتبر الشغل بوقت جزئي – في فرنسا مثلا – كلما كانت مدته أقل من خُمُس مدة الشغل السارية في مؤسسة معينة.

و وإن مدة الشغل داخل المؤسسة هي وحدها التي تميّز بين الأجراء بوقت جزئي وغيرهم من الأجراء بوقت كامل إذ يخضع العاملون بوقت جزئي لنفس الأنظمة السارية على جميع العاملين بالمؤسسة ويتمتعون بنفس الإمتيازات. ولا يختلف الشغل بوقت جزئي عن الشغل بوقت كامل إلا في الأجر الذي يتقاضاه العامل والذي تحدده ساعات العمل.

ويجد الكثير من الأجراء، ومن بينهم النساء على وجه الخصوص، فائدة في الشغل بوقت جزئي لأنه يساعد على التوفيق بين الحياة المهنية والواجبات العائلية ويوفر مزيدا من الوقت للتفرغ للشؤون الخاصة، كما ييسر متابعة الدراسة، وممارسة الهوايات الخ.

ويساعد الشغل بوقت جزئي على مكافحة البطالة بفضل ما تسمح به مرونته من توفير فرص إضافية للتشغيل وذلك بتقاسم الشغل الواحد بين عدة عمال. وقد تبنت جميع البلدان المصنعة هذا النمط من التشغيل لمواجهة البطالة ولمواجهة الحركة الواسعة في تقليص مدة العمل الأسبوعية. ونرى اليوم أن متوسط مدة العمل في الأسبوع الواحد بالولايات المتحدة وببعض البلدان المتقدمة الأخرى قد صار أقصر بمقدار مرتين تقريبا مما كان عليه قبل مائة سنة.

ث- البطالة

يمثل تعريف البطّالة صعوبات جمة لأنها ليست انعدام العمل وحسب، وإنما يشترط تعريفها تدخّل عوامل أخرى مثل كفاءات الفرد واستعداداته للعمل ، وكذلك مؤسسات الدولة التي ينتمي إليها. و لم تلق البطالة الاهتمام المطلوب لتقدير أهميتها ولمعرفة وزنها الاقتصادي والاجتماعي لأنها كانت تعتبر ظاهرة عرضية تنحل آليا مع مرور الوقت. و لم تظهر الدراسات الإحصائية حولها إلا بداية من الأزمة الاقتصادية في الثلاثينات من القرن الماضي.

ويعتبر عاطلا عن العمل كل فرد لا يشتغل وهو قادر على ذلك ويرغب في الشغل. ويعرّف المكتب الدولي للعمل، العاطل بالشخص الذي يتجاوز "سنا معينة" ويكون "بدون شغل" في "مدة مرجعية محددة"، و"مستعد للتفرغ لأداء عمل مأجور"، ويكون "قد قام بجملة من المساعي لإيجاد شغل". ويحدد معدل البطالة على أنه العدد الجملي للعاطلين بالنسبة إلى مجموع السكان النشيطين وصيغته = عدد العاطلين عن العمل : مجموع السكان النشيطون X 100. ويوجد من بين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة للنشيطين فعلا: الشبان والمسنون، النساء والرجال، العمال اليدويون والعمال المؤهلون من جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ومن جميع أصناف المهن.

يتبع هذا التعريف للبطالة ، بأنها شكل من أشكال النشاط.بما أن النشيط هو كل شخص يشتغل فعلا أو يبحث عن شغل.بمعنى أنه آخر هو كل شخص يساهم أو يرغب في المساهمة في الإنتاج القومي. وما المقصود بمفهوم "السكان النشيطين" إلا التعبير عن قدرات العمل الكامنة بالإقتصاد، ويتضمن هذا المفهوم الإجابة عن السؤال التالي: كم هو عدد الأشخاص المشتغلين فعلا أو المستعدين للشغل في الوقت الحاضر؟

إلى جانب صعوبة تعريف البطالة تضاف صعوبة تقدير حجمها. وعلى العموم، هناك مصدران يوفران معلومات وبيانات دقيقة وهما: تعداد

السكان والمسوحات المعدة خصيصا لرصد البطالة من جهة والأرقام التي توفرها الإدارات ذات العلاقة بالتشغيل من جهة أخرى.

فأما بالنسبة للصنف الأول من المصادر، فنجد تعداد السكان والمسوحات. غير أن هذه المصادر غالبا ما تعطي صورة مشوهة جدا لواقع التشغيل بحكم نوعية الأسئلة التي تطرحها على المستجوبين من الناس والتي تستند على توصيات المكتب الدولي للعمل. إنها تحصي البطالة بالإجابة عن هذا السؤال : هل اشتغلت "ولو ساعة واحدة" خلال الأسبوع الماضي؟ (وهو في العادة الأسبوع السابق للإستجواب). فإن أجاب الشخص "بنعم" يصنف ضمن النشيطين فعلا؛ وإن أجاب "بلا" يطرح عليه سؤال ثان: "هل بحثت بجد" عن شغل خلال الأسبوع الماضي؟ فإن أجاب "بنعم" يطرح عليه سؤال ثالث: "هل تقبل حالا هذا الشغل؟" ويُصّنف ضمن العاطلين فقط الذين يجيبون بنعم على السؤالين الأخيرين. وعلى هذا الأساس فإن البطالة تشمل رسميا في سنة 1997 بالولايات المتحدة 5,5٪ من السكان، أي 7,5 ملايين شخص. غير أنه يلزم إضافة 6 ملايين آخرين صرحوا بأنهم بدون شغل و لم يبحثوا عنه خلال الأسبوع الذي سبق استجوابهم. ومعنى ذلك أن البطالة كانت في حقيقة الأمر في الولايات المتحدة سنة 1997 حوالي 10٪ وليس 5٪. ومرد هذه المفارقة هو أن تعداد السكان في الولايات المتحدة لا يعتبر عاطلين عن العمل سوى الأشخاص الذين بحثوا بجدية عن شغل خلال الأسبوع الذي يسبق تاريخ إجراء التعداد افإذا بقي شخص ببيته و لم يبحث عن الشغل خلال ذاك الأسبوع لأنه فقد الأمل في الحصول على شغل بحث عنه طوال شهور أو سنوات فإنه لا وجود له ضمن العاطلين في تعداد الولايات المتحدة وأغلب تعدادات العالم.

ويتمثل المصدر الإحصائي الثاني للبطالة في سجلات مكاتب التشغيل وفي سجلات المصالح الإدارية المعنية بشؤون العاطلين عن العمل. غير أن أعداد المسجلين لدى هذه المكاتب تتغير بصرف النظر عن تغير حجم البطالة الفعلية. فما إن ينتهي صرف المنحة المالية لعدد من العاطلين

المسجلين بمكاتب التشغيل في البلدان المتقدمة، حتى يتناقص العدد الجملي للعاطلين بسجلات هذه المكاتب لأن الذين استوفوا منحهم لا يرون فائدة في تسجيل أنفسهم من جديد بقوائم العاطلين. ولكن تبقى البطالة مؤشرا مفيدا لا سيما وأنها تكشف عن التباينات بين المناطق من خلال ما تبينه من إختلالات في التشغيل؛ وبما أن مؤشر التشغيل يتغير من مكان إلى آخر فإن مستوى البطالة يشهد هو بدوره تغيرات مجالية هامة.

ويختلف مؤشر البطالة بحسب البلدان. فإذا سلمنا بالتعريف الحالي للبطالة وبمقاييسها نجد أن معدلها في عديد البلدان النامية أقل من شبيهه في البلدان المتقدمة وهو ما لا يعني البتة بأن سوق التشغيل أحسن حالا في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة ولكن مفهوم البطالة لا يتناسب مع أوضاع التشغيل في بلدان العالم الثالث. وفي واقع الأمر، ما البطالة كوضع ينعدم فيه الشغل تماما إلا مظهر من مظاهر مشاكل التشغيل التي تعيشها البلدان النامية. وفي معظم هذه البلدان يتوجه الأفراد الذين لا يحصلون على شغل في القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم لتأمين لقمة عيشهم. وفي معظم الوقت، لا تمنحهم أنشطة هذا القطاع عملا بوقت كامل ولا تدر عليهم دخلا يكفي لضمان عيش كريم. ثم إن الشغل داخل الجماعات الريفية غالبا ما يكون منظما بمقتضى القواعد التقليدية بحيث تُوزّع المهام على كل الأيدي العاملة المتوفرة ولو أدى ذلك إلى تقليص متوسط ساعات العمل.

ومهما تطورت وسائل الإحصاء فإنه من المستحيل معرفة ما يجري في البلدان النامية معرفة حقيقية بسبب سوء رصد البطالة والغموض الذي يلف الحدود الفاصلة بين التشغيل غير الكامل من ناحية والبطالة من ناحية أخرى، ولصعوبة متابعة الحركات السكانية في اتجاه المدن. وتؤكد حالة الصين ضرورة التحفظ إزاء احصاءات أغلب دول العالم الثالث. ولقد أدى انهيار "الكمونات" (الوحدات الإنتاجية في الريف) بالصين من ناحية، والقيود القائمة ضد حرية الاستقرار بالمدن من ناحية ثانية إلى تهميش أعداد هائلة من الفلاحين، فوضعتهم في حالة تسكع وتشرد كاملين، مما يجعل البطالة الحقيقية في الصين تشمل أكثر من 100 مليون شخص في الوقت الراهن وستمس 250 مليون شخص في 2010.

ولوصف التشغيل في البلدان النامية يُفضل أن نترك جانبا مفهوم البطالة كما هو معرّف في البلدان المتقدمة، لنتحدث عن التشغيل غير الكامل، والتشغيل جزء من الوقت، وعن ضعف مداخيل العمل، وسوء استخدام الكفاءات، وكذلك ضعف الإنتاجية.

وليست معرفتنا لحجم البطالة جيدة جدا في البلدان المتقدمة وذلك بسبب ارتفاع البطالة غير المعلنة، وبسبب الطرق المتبعة في التعداد، وهي طرق لا ترصد كل العاطلين (كإقصاء فئات المسنين نسبيا من عدد العاطلين مثلا) بل تطمس واقع البطالة لاعتبارات سياسية في أغلب الأحيان. وتذهب بعض الدراسات في التسعينات إلى أن سوء تقدير البطالة قد يصل 50٪ في أوروبا. فإذا كان الأمر كذلك في البلدان المتقدمة فما بالك بالبلدان النامية؟

2 – الأنشطة الاقتصادية

يحتل الرجال في كل بلدان العالم، النسبة الكبرى في التشغيل بالصناعة في حين تحتل النساء عادة مثل ذلك في التشغيل بالخدمات.

وبوجه عام، تكون نسبة الرجال في البلدان المصنعة والعاملون بالزراعة أكبر بكثير من نسبة النساء في حين تكون نسبة النساء العاملات بالزراعة أكبر بكثير من نسبة الرجال في بلدان آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء. أما في المناطق الأخرى، فإن نسبة النساء في القطاع الزراعي تبدو متواضعة (كما هو الحال في أمريكا اللاتينية) لأن الإحصاءات الرسمية تقتصر على المناطق الحضرية أو على العمل بالقطاع المنظم. وهذه الإحصاءات المحدودة التي لا تغطي لا الريف ولا القطاع غير المنظم تؤدي بالضرورة إلى سوء تقدير مساهمة النساء (والرجال أيضا) في الأنشطة الزراعية أو داخل المؤسسات الصغرى. كما لا تشمل الإحصاءات الأنشطة المعاشية غير مدفوعة الأجر، والتي تكون النساء في جميعها أكثر من الرجال. وبالنتيجة يكون الفارق بين مساهمة الرجال ومساهمة النساء في الأنشطة الصناعية والزراعية والخدماتية فارقا أقل مما يبدو عليه في الظاهر. ويعود فارق الأجور بين الجنسين لصالح الرجال إلى تركز النساء

في قطاع الخدمات وتركز الرجال في قطاع الصناعة والحال أن متسوط الأجور في قطاع الخدمات أقل من متسوطها في قطاع الصناعة. ويُفسر البعض توجه النساء إلى الأنشطة ذات الأجور المتدنية بالعوائق التي يقيمها أصحاب العمل أمامهن وبالسلوكات الثقافية التي تعيق دخولهن المهن الصناعية أو لأن هاته المهن تستوجب غالبا مستوى تعليميا وتأهيلا لا يتوفران لدى النساء في الغالب. وبالمقابل تفَضل النساء على الرجال في كثير من الأنشطة الخدماتية وبالخصوص تلك التي تتصل بالأنشطة التقليدية التي تمارسها النساء في البيت مثل التمريض، والعناية بالأطفال ، والتنظيف. ولكن، وإن كانت نسبة النساء مرتفعة في قطاع الخدمات فإنهن يتركزن في عدد محدود من الأنشطة الخدماتية مثل تجارة التفصيل أو العمل بالبيوت.

هذا وإن كان الرجال يمثلون الأغلبية في الصناعة إلا أن النساء قد يتواجدن أكثر منهم في بعض الأنشطة الصناعية مثل النسيج والصناعات الغذائية لما لها من تشابه مع العمل المنزلي.

ولتبسيط المعلومات ، فقد قُسّمت الأنشطة الاقتصادية المختلفة منذ الأربعينات إلى ثلاثة قطاعات كبرى يحتوي كل واحد منها على سلسلة من الأنشطة. ويوفر هذا التقسيم إطارا تأليفيا لتقييم الأنشطة الاقتصادية وتفسير تطورها في الزمان وفي المجال، ويسمح بمقارنة درجات النمو الاقتصادي المختلفة في العالم.

القوى العاملة حسب قطاعات النشاط الثلاث 1995 (%)

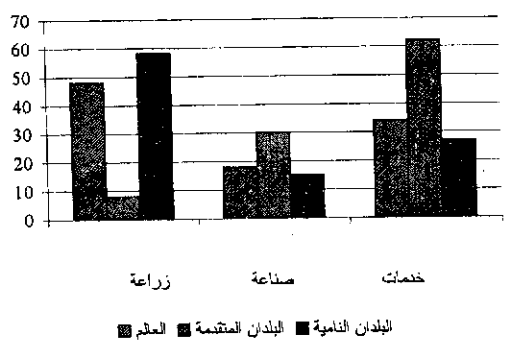

وهذه القطاعات الثلاثة هي:

أ- القطاع الأول:

ويشمل الأنشطة الزراعية والصيد. وتمثل نسبة النشيطين فيه مؤشرا جيدا على مستوى التنمية الاقتصادية لأنه على علاقة متبادلة مع نصيب الفرد من الدخل القومي الخام.

فبعد أن كان النشيطون في القطاع الأول يمثلون أغلبية السكان النشيطين صارت نسبتهم تتقهقر بفعل التحديث تقهقرا يسير على نفس الوتيرة في جميع بلدان العالم بقطع النظر عن الدخل الفردي أوعن الموقع الجغرافي.

واليوم ينشط القطاع الأول في البلدان المتقدمة بعُشُر حجم العمال الذين كان يحتاج إليهم غداة الحرب العالمية الثانية و لم يعد يشغل سوى 3٪ أو 5٪ من مجموع السكان النشيطين. ولقد تقلص التشغيل في القطاع الزراعي خلال العقدين الأخيرين (1980—2000) في جميع البلدان المصنعة وصار يمثل 5٪ من إجمالي التشغيل بكندا وإيطاليا واليابان، و3٪ بألمانيا، وأقل من 2٪ بفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتقلصت نسبة التشغيل في القطاع الزراعي في بعض بلدان الإتحاد الأوروبي التي تعتبر زراعية: في اليونان من 30٪ إلى 18٪ ، وفي إيرلندا من 18٪ إلى 8٪ ، وفي البرتغال من 27٪ إلى 13٪ ، وفي أسبانيا من 19٪ إلى 7٪. وفي استراليا ونيوزيلاندا، وهما مصدّران كبيران للمنتوجات الزراعية، هبط التشغيل في القطاع الأول بين سنة 1980 وسنة 2000 من 7٪ إلى 5٪ بأستراليا، ومن 11٪ إلى 7٪ بنيوزيلاندا.

أما في البلدان النامية، فإن معظم السكان لا زالوا يشتغلون في الزراعة لتأمين لقمة عيشهم. وفي نهاية القرن العشرين كانت نسبة النشيطين منهم في هذا القطاع تتجاوز 50٪ بل و 80٪ في بعض بلدان إفريقيا المدارية وجنوب آسيا. وتواصل جماهير النشيطين العمل في القطاع الأول، وذلك بنسبة 56٪ في الصين، و 62٪ في الهند، و 60٪ في

أندونيسيا. بيد أن التشغيل في هذا القطاع تقهقر أيضا خلال العشرين سنة الأخيرة بالعديد من بلدان العالم الثالث كالبرازيل (27٪)، والمكسيك (24٪)، والجزائر (24٪)، والعراق (11٪).

وسواء بالدول المتقدمة أو النامية، تتوجه اليد العاملة التي تغادر القطاع الأول في معظمها نحو القطاع الثالث.

وخلافا للبلدان المصنعة، تمثل الزراعة مصدر رزق الأغلبية الساحقة من سكان إفريقيا وآسيا. وبقسمة عدد السكان النشيطين في الزراعة على إجمالي السكان نحصل على عدد الأفراد الذين يطعمهم النشيط الواحد بالزراعة. وتكون النتائج: 4 في الصين والهند ونيجيريا؛ و6 في مصر وأندونيسيا؛ و9 في البرازيل؛ و16 في الإتحاد السوفياتي السابق؛ و100 في الولايات المتحدة الأمريكية؛ و120 في المملكة المتحدة.

ولا تخلو هذه التقديرات من تبسيط للأمور، إلا أنها تبرز الاختلافات الصارخة بين مستويات الإنتاجية في الزراعة بحسب البلدان.

ب- القطاع الثاني

ويضم الأنشطة الإستخراجية والصناعية والبناء وإنتاج الكهرباء والغاز والمياه وتوزيعها. فهو إذن قطاع منتج للمواد بجميع أنواعها ويغطي أنشطة متنوعة أهمها النشاط الصناعي.

ويستقطب القطاع الثاني الانتباه أكثر من القطاعين الآخرين بسبب أهمية دوره التاريخي وفعاليته وسيطرته على التجارة الدولية. وتفسر الوظيفة التقييمية التي يؤديها القطاع الصناعي الاهتمام الخاص الذي يلقاه. فيُعتمد حجمه وديناميكيته وقدرته التنافسية كمعايير لقياس قدرة اقتصاد ما على التجديد وعلى النمو وعلى المنافسة.

تناهز نسبة النشيطين في القطاع الثاني قرابة 30٪ في البلدان المتقدمة. وقد صار يحتل بهذه البلدان المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات في أواخر التسعينات، بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى في السبعينات. وتقدر نسبة

تراجع النشيطين بالقطاع الثاني بين 1945 و1990 بـ 10٪ سنويا في جميع البلدان المصنعة. ومن ذلك أن نسبة النشيطين بالقطاع الثاني في المملكة المتحدة (27٪) لا تتجاوز نصف ما كانت عليه في الخمسينات. وانخفضت نسبتهم بألمانيا من 45٪ سنة 1969 إلى 37 ٪ في أواخر التسعينات. لقد فقد التشغيل في القطاع الثاني من أهميته ووزنه بالبلدان المصنعة ولكنه تنامى في عدد من البلدان النامية، وخصوصا في البلدان الصناعية الجديدة بآسيا وأمريكا اللاتينية. ويصعب إقامة علاقة سببية بين هاتين النزعتين المتعارضتين إلا أنه من الجلي أن التشغيل الصناعي صار يهاجر من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية لا سيما وإن الإعتماد على استيراد جحافل من العمال من العالم الثالث بات الآن لاغيا. و يصعب التكهن بنهاية هذه الظاهرة وبمضاعفاتها على التشغيل.

لقد كان تفوّق البلدان الصناعية على البلدان النامية يكمن فيما يكمن في إنتاجيتها وتقنياتها المتطورة جدا ، ولكن هذا التفوق تقلّص كثيرا. وكانت البلدان الصناعية الجديدة توفّر بنى تحتية ويدا عاملة رخيصة، لكن قلّت أهمية هذه الحوافز. لقد صارت المؤسسات بمختلف القطاعات تهتم بظروف نشاطها أكثر مما تهتم بكلفة الإنتاج؛ وهي تبحث اليوم عن شروط عمل تلائمها وتسعى إلى ظروف عمل آمنة.

ومع ذلك، يبقى القطاع الثاني يحتل مكانة متواضعة في البلدان النامية بالرغم من حركة التصنيع في العديد منها: 20٪ بالبرازيل، 18٪ بأندونيسيا، 7٪ بنيجيريا، 19٪ بالباكستان، 22٪ بتركيا، 14٪ بفيتنام، 20٪ بمصر و14٪ بالصين.

ت- القطاع الثالث

ويتكون من خليط من الأنشطة البسيطة مثل الخدمات المنزلية، والحديثة المعقدة منها مثل البحث العلمي، مرورا بالتجارة والبنوك والتأمينات والنقل والفنادق والمطاعم والطب والتربية والاتصالات...

ولا ينتج القطاع الثالث مواد وإنما تتمثل وظيفته في تقديم الخدمات في التصرّف والتربية والعلاج والترفيه والإعلام وما شابه ذلك. ويطغي هذا القطاع في البلدان المتقدمة بنسب تتراوح بين 60٪ و70٪ من مجموع النشيطين فيها، ولا ينفك يوفر فرصا للتشغيل أكثر مما يوفره القطاعان الآخران. ويستقطب 70٪ من النشيطين بكندا وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولاندا والنورويج والسويد وسويسرا و65٪ في ألمانيا وإيطاليا واليابان.

إن تقهقر التشغيل بالزراعة في البلدان المتقدمة، وكذلك التشغيل في الصناعة ولو وبدرجة أقل وإنتقالهما إلى القطاع الثالث يتوافقان مع الأهمية المتزايدة التي صارت تحظى بها بعض العوامل مثل رأس المال، والتكنولوجيا واليد العاملة عالية التأهيل؛ وهي عوامل كانت أساسية للنمو والإنتاجية خلال السنوات الأخيرة. ويرتبط توسع القطاع الثالث بتطور مجتمعات البلدان الغنية، وهي مجتمعات تطالب ببنى تحتية وبتجهيزات متطورة ومتنوعة جدا في ميدان النقل والتجارة والصحة والتربية والترفيه والإعلام.

ويشهد القطاع الثالث في البلدان النامية أيضا توسعا قويا، في المدن على وجه الخصوص، بسبب تفشي البطالة. وخلافا للتشغيل في القطاع الثاني، فإنه يسمح بتقاسم الشغل الواحد بين شخصين أو ثلاثة كما هو الحال في الخدمات الخاصة والتجارة. ولهذا تشهد مدن البلدان النامية تضخما في أصناف من النشيطين كالحراس وخدم البيوت، والباعة المتجولين، الخ...

وتتغير أهمية القطاع الثالث بحسب المناطق والبلدان. فهو قطاع ضعيف في إفريقيا المدارية وآسيا (8٪ بالكنغو الديمقراطية، 10٪ بمالي، 16٪ بفيتنام، 22٪ بتايلاندا، 19٪ ببنغلاديش)؛ وقوي نسبيا في الشرق الأوسط والمغرب العربي وأمريكا اللاتينية (44٪ بتونس، 46٪ بمصر، 51٪ بالبرازيل، 55٪ بنيجيريا، 54٪ بالمكسيك، 40٪ بإيران، 70٪ بالعراق، 32٪ بالمغرب). وفي بلدان الخليج العربي النفطية يكون القطاع الثالث شبيه بمثله في البلدان المصنعة (60٪ فما أكثر).

وعلى العموم، يعتبر القطاع الثالث في البلدان النامية متضخما جدا لأنه ملجأ الباحثين عن العمل ولأن التشغيل ينتقل بالأساس من القطاع الزراعي إلى القطاع الثالث على غرار ما تبينه حالة تونس ما بين 1966 و1999:

الجدول 13 : التوزيع القطاعي للنشطين بتونس

القطاع	1966	1999
الأول	44.90%	23.50%
الثاني	33.70%	31.80%
الثالث	23.40%	44.70%

يشكل قطاع الخدمات، على المستوى العالمي، القطاع الوحيد الذي يتنامى فيه التشغيل تناميا ملحوظا منذ السبعينات من القرن الأخير. ولقد كان نموه سريعا في البلدان الإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية وبطيئا في بلدان أوروبا الشرقية والبلدان الآسيوية. و لم تعرف البلدان الشيوعية السابقة إنتقالا للتشغيل من قطاعي الزراعة والصناعة إلى قطاع الخدمات. ويظل قطاع الصناعة المشغّل الرئيسي للنساء والرجال في أوروبا الشرقية بالرغم من تقلص فرص التشغيل فيه.

وبوجه عام، يعتبر القطاع الثالث مشغّلا كبيرا للأيدي العاملة لا سيما في الخدمات الشخصية التي تقتضي الإتصال المباشر مع الحريف مثل السياقة، والحراسة، والتنظيف، والطبخ... غير أن بعض الأنشطة الخدماتية تتعاظم "مكننتها" باستمرار، مثل خدمات الاتصال التي قلص التقدم التقني فيها أعداد الموظفين في حدود الوظائف الجوهرية مثل المراقبة وتسجيل المعلومات. ويتجه التقدم التقني كذلك إلى حذف أصناف من الخدمات أو الحد منها، مثل الخدمات المنزلية والتنظيف وغسل الثياب الخ... بيد أن بعض الخدمات تشهد انفجارا حقيقيا، مثل الصحة التي تمثل اليوم في الولايات المتحدة مثلا 8٪ من مجموع التشغيل. وهناك أنشطة بصدد النهوض والتوسع مثل السياحة والفندقة والمطاعم وخدمات الحراسة والخدمات الرياضية وحماية البيئة.

3 – القطاع غير المنظم

أ - ما هو القطاع غير المنظم؟

ظهر مفهوم "القطاع غير المنظم" لأول مرة سنة 1971 في دراسات لمكتب العمل الدولي. ويشمل هذا القطاع كل الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الأطر القانونية. كما يعرّف "القطاع غير المنظم" بالتضاد مع "القطاع المنظم" المحكوم بقواعد تنظيمية والمشمول بتشريعات العمل والعقود المشتركة. والواقع أن الحد الفاصل بين القطاعين ليس واضحا بما فيه الكفاية بحكم التداخل بين "ما هو منظم" و"ماهو غير منظم" وفقا للظرف الاقتصادي.

ولمّا كان الانتباه يتوجه دائما لهذا القطاع بالمناطق الحضرية، فإن إحصاءات القطاع غير المنظم تنحصر في المدن دون القرى والأرياف. ولذلك السبب يحدد مؤشر "التشغيل غير المنظم" بحساب عدد المشتغلين في هذا القطاع بالمناطق الحضرية إلى إجمالي المشتغلين بالمناطق نفسها. ويستقطب هذا القطاع أعدادا هامة من طالبي الشغل الجدد ومن العاطلين لأن الدخول فيه سهل ولأنه لا يتطلب بالضرورة رأس مال أو مؤهلات، ولا يستوجب علاقة بالأسواق المنظمة أو بالتكنولوجيا. ويتسم القطاع غير المنظم بضعف مداخيله وبسوء ظروف العمل فيه. ويعيش النشيطون في هذا القطاع في بؤس لأنهم لا ينتفعون بالضمان الاجتماعي ولابتشريعات العمل المعمول بها.

ولا يشكل العاملون في القطاع غير المنظم أجراء بالمعنى المتعارف عليه للكلمة. إنهم حرفيون مستقلون ولكنهم مرتبطون في حقيقة الأمر بمن يدفع لهم مستحقات عملهم أو مَن يموّل إنتاجهم أو مَن يوزع عليهم مواد لصنعها. وأهم ما يميّز هذا القطاع غير المنظم هو كثرة المشتغلين في بيوتهم (الخياطة والتغذية والحرف التقليدية وبعض خدمات الحاسوب مثل معالجة المعطيات الاعلامية الخ...)، والباعة المتجولين أو المنتصبين في أسواق غير منظمة، والفلاحين بدون أرض أو المكرهين منهم على العمل عند الآخرين من أجل ضمان العيش.

ب - أنشطة غير زراعية سواء في الوسط الحضري أو في الوسط الريفي

تفيد إحصاءات مكتب العمل الدولي إلى أن القطاع غير المنظم وغير الزراعي يشغل في البلدان النامية قرابة 500 مليون شخص. وتذهب التقديرات بخصوص إفريقيا إلى أنه يشغّل 61٪ من الأيدي العاملة الحضرية، وأنه يوفّر ما يزيد عن 90٪ من مواطن الشغل الجديدة المحدثة في تلك المنطقة. وتمثل مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام غير الزراعي ما لا يقل عن 40٪ ببعض البلدان الإفريقية (البنين، بوركينا فاسو، مالي، السينيغال، التشاد).

أما في آسيا فيمثل هذا القطاع في سنة 1997 ما بين 40٪ و50٪ من مجموع السكان النشيطين الحضر؛ وتتراوح النسب بين أقل من 10٪ بالبلدان الصناعية الجديدة و65٪ ببلدان اخرى مثل بنغلاديش.

أما في أمريكا اللاتينية فتمثل نسبة القطاع غير المنظم 25٪، وقد ارتفع التشغيل فيه خلال الفترة 1990–1998 بنسبة 3,9٪ سنويا مقابل 2,1٪ بالقطاع المنظم.

وفي أوروبا الشرقية، كان اقتصاد البلدان الاشتراكية، حتى الثمانينات من القرن العشرين، قائما على المركزية؛ وكان الأُجراء يمثلون نسبة عالية جدا، إلا أن التّحول الذي شهدته تلك البلدان، خلال التسعينات، كان مصحوبا بارتفاع مذهل "للمستقلين" الذين يعملون لحسابهم، إذ أصبح حجمهم يمثل 25 ٪ من النشيطين ببولونيا، و20 ٪ برومانيا، و10٪ بالمجر وسلوفانيا وتشيكيا. كما أن أنشطة القطاع غير المنظم بدأت تتنامى أيضا في المدن الكبرى بالبلدان المتقدمة بأوروبا الغربية والولايات المتحدة.

ت – التحولات العالمية سبب تنامي القطاع غير المنظم

يعود نمو القطاع غير المنظم – قبل كل شيء – إلى الأزمات الاقتصادية العالمية الناتجة عن اختيارات سياسية وبالخصوص إلى أزمة مديونية البلدان النامية وبرامج الإصلاح الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي (تفكيك القطاع العام، اختلال سوق العمل).

لقد ارتفعت نسبة النشيطين في القطاع غير المنظم في الهند من 75٪ (1990) من مجموع النشيطين (بدون اعتبار الزراعة) إلى 93٪ (1993). وفي المناطق الحضرية بإفريقيا، تقدر نسبة العاملين بالقطاع غير المنظم بـ80٪ من مجموع التشغيل بالبنين، و79٪ بغانا، و77٪ بالسينيغال، و57٪ بالكامرون، و72٪ بغامبيا. وتقدر نسبتهم في البلدان المتقدمة بـ11٪ بإيرلندا ونيوزيلندا، و19٪ بألمانيا، و20٪ بإيطاليا (الصناعة فقط). وينمو القطاع غير المنظم في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وخصوصا بالمجر ورومانيا وبلغاريا وروسيا وأوكرانيا، بقدر ما تغلق منشآت الدولة أو تنتقل إلى الخواص، وبقدر ما تزيد البطالة.

وتفسر عوامل مختلفة تصاعد الأنشطة غير المنظمة منها بالخصوص النمو المنقوص الذي لا يخلق مواطن الشغل بل يؤدي إلى هبوطها ويخلق صعوبة أمام دخول النشيطين إلى سوق العمل وبذا يتفشي الفقر بين شرائح واسعة من السكان. ولقد زادت التحولات العميقة التي جدّت في العقدين الأخيرين في نسق توسع القطاع غير المنظم. وأحدثت برامج الإصلاح الهيكلي في أغلب البلدان النامية تقلصا كبيرا في التشغيل بالقطاع العام وانكماشا ملحوظا في عموم القطاع المنظم. ففي البلدان الاشتراكية السابقة، أدى انهيار أنظمة الإنتاج والتأمين الاجتماعي إلى خلخلة تدفق الأجور والمنح وخدمات الضمان الاجتماعي. وفي شرق آسيا خسر ملايين العمال عملهم بسبب الأزمة التي لا سابق لها والتي عصفت بهذه المنطقة.

وأخيرا، عملت لبْرَلة المبادلات (سياسة تحرير الاقتصاد)، كما عملت العولمة على إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية بتبنيها أنظمة إنتاج جديدة تقوم على لا مركزية متزايدة وعلى فتح الأبواب للتزود من الخارج، وعلى الشراكة والمناولة، وعلى ضرورة المرونة في التشغيل. وسهلت التكنولوجيات الجديدة لا مركزية الإنتاج واليد العاملة فصارت المؤسسات بالقطاع المنظم سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية تتجه أكثر فأكثر إلى مناولة بعض أنشطتها لدى شركات أصغر، أو لدى وحدات إنتاج عائلية

أو عمال مستقلين من القطاع غير المنظم. من ذلك مثل أن الأنشطة غير المنظمة والتشغيل غير المنظم في البناء وصناعة الملابس والاليكترونيك والتأثيث كلها زادت في نيويورك كما انتشرت فيها المناولة وتشغيل الناس ببيوتهم.

وتفسر استراتيجيات المناولة ونقل وحدات التصنع إلى الخارج التي تنتهجها مؤسسات البلدان المتقدمة ببحثها عن المرونة في التشغيل وعن الوسائل الكفيلة بالحد من تكلفة اليد العاملة ورغبتها في تجنب النزاعات المهنية، والحد من نفوذ النقابات. وتشجع حكومات العالم الثالث بالموازاة مع ذلك على المناولة وتمركز المؤسسات الأجنبية باعتبارهما وسيلة لتوفير المزيد من النشاط المأجور وللنهوض بالمؤسسات الصغرى.

ث - غلبة العمل النسائي

تمثل النساء الاكثرية من الأيدي العاملة في القطاع غير المنظم وذلك بنسبة ما بين 40٪ و50٪ من المشتغلين في بيوتهم في بعض القطاعات التصديرية الأساسية بأمريكا اللاتينية وآسيا مثل صناعة النسيج والملابس والأحذية. ويمثلن 30٪ من مجموع الأيدي العاملة الحضرية في بعض مناطق إفريقيا وأغلبية الباعة بالأسواق غير المنظمة بإفريقيا جنوب الصحراء.

وتمثل النساء 90٪ من الأيدي العاملة في المناطق التصديرية الحرة، وبالخصوص في مصانع التجميع حيث لا يخضع العمل فيها للقوانين الجارية غالبا. ويقدر عدد المناطق الحرة في العالم بـ850 منطقة أكثرها في أمريكا الوسطى وفي آسيا؛ وهي ما انفكت تتكاثر في إفريقيا وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وقد تنوعت إمكانيات التشغيل واتسعت بالنسبة للنساء في كل بقاع العالم؛ ولكنها لم تكن مصحوبة بتحسين نوعية عملهن بل يظل العمل المستقل المصدر الرئيسي لدخلهن في الكثير من المناطق النامية، وتظل نسبتهن في التشغيل غير المنظم مرتفعة ما بين 60٪ و80٪. ومع ذلك، تبقى نسبة الرجال بالقطاع غير المنظم في المدن وفي قليل من البلدان أكبر من نسبة النساء.

وهناك الملايين من النساء في العالم يعملن بالقطاع غير المنظم حيث يختلط العمل المهني بأجر بالنشاط المنزلي ، وحيث تمارس وظائف الإنتاج ووظائف الإنجاب سويا داخل البيت في الآن معا. وهذا يعنى أن النساء ينشطن بمجالات يصعب فيها تحديد معنى "العمل". ومثلما هو الشأن في القطاع المنظم، تتمركز العاملات بالقطاع غير المنظم في أدنى المهن تأهيلا وأقلها أجورا ، وفي الأعمال المصنفة " نسائية"، مثل التغذية والخياطة والخدمات المنزلية. وبالإضافة إلى ما يتعرّض له الرجال من صعوبات في القطاع غير المنظم، تتعرض النساء فيه لجملة من العوائق الخصوصية الناجمة عن وضعهن كنساء والتي تحد من اكتسابهن للأرض والسكن والمحلات التجارية ومن تكوينهن وحصولهن على القروض الخ.

إن استراتيجية نقل الإنتاج إلى الخارج وتعميم مناولته مع مناولة الخدمات أفرزت مضاعفات بالغة الأهمية على أوضاع النساء لما لهن من حاجيات خصوصية تتصل بوظيفتهن العائلية من أمومة، وتربية الأطفال، وتقديم الرعاية الصحية للمسنين، والمهام المنزلية. ولقد استطاعت هذه الاستراتيجية أن تستقطب الأيدي العاملة النسائية (وكذلك الأطفال) وأن تدمجها داخل عمليات الإنتاج المنظم مع ابقائهن ببيوتهن. فهن يمثلن أيدي عاملة رخيصة ولا يكلفن شيئا في الضمان الاجتماعي. ومن المفارقات أن تلتقي "مصلحة" النساء بمصلحة المؤسسات: فنظرا لصعوبة خروجها من البيت أو لرغبتها في ذلك تقبل المرأة العمل ببيتها، وتتنازل عن الضمانات الاجتماعية وتحول بيتها إلى ورشة للإنتاج... وهذا ما تبحث عنه المؤسسات.

الفصل الثاني عشر :

الهجرة

الهجرة تعني انتقال الإنسان من مكانه الأصلي أو مكان المغادرة إلى مكان آخر يدعى المكان المقصود أو مكان الوصول بشرط أن يجتاز المهاجر حدودا إدارية أو دولية. وتقتضي الهجرة التغير الدائم أو شبه الدائم (ستة أشهر على الأقل) لمكان الإقامة بغض النظر عن المسافة المقطوعة مؤثرة بذلك على عدد السكان شأنها شأن حركة السكان الطبيعية. وترتبط الهجرة بعوامل الدفع (الطرد) من مكان المغادرة وبعوامل الجذب بالمكان المقصود وبالمسافة بينهما. وتكون فردية أو جماعية، تلقائية أو منظمة، دائمة أو وقتية، داخلية أو خارجية (دولية)، قانونية أو غير قانونية، للعمل أو لغيره.

وليس بإمكان تخصص معرفي أيّا كان أن يقدم بمفرده تفسيرا شاملا شافيا لمكونات الهجرة وأسبابها وانعكاساتها. ولا يمكن فهم هذه الظاهرة وتفسيرها إلا إذا تمت مقاربتها في مختلف أبعادها الجغرافية والديمغرافية والثقافية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وهي أبعاد متداخلة تداخلا معقدا إلى أبعد الحدود. ولكن تداخل هذه الأبعاد لا يعني أن دراسة الهجرة هي بالضرورة "متعددة الاختصاصات" أو لا تكون. فهذا المطمح صار لاغيا في عصرنا، والمراد هو التواصل بين الحقول المعرفية واعتماد بعضها على نتائج البعض الآخر بهدف فهم الهجرة واستيفاء جوانبها المتعددة دون أن ينال ذلك من استقلالية المعارف الإنسانية، ولو كانت نسبية.

1 – أصناف الهجرة

أ– الهجرة الدائمة

تحصل الهجرة الدائمة عندما يغادر المهاجر موطنه بقصد الاستقرار نهائيا في مكان آخر قد يكون بداخل بلده أو خارجه. ومنذ العهود البعيدة وإلى فترة قريبة منا، كانت الهجرة الدائمة تنتج أحيانا عن كثرة الولادات في الأرياف وكثرة الوفيات في المدن، وأحيانا عن تفشي البؤس بين سكان الريف، الشيء الذي يدفع بقسم منهم إلى البحث عن العمل في المدينة والاستقرار بها.

وشهدت الهجرة الدائمة بالبلدان المتقدمة، بداية من القرن التاسع عشر تطورا هائلا نتيجة التطور الصناعي وازدهار العمل بالمناطق الحضرية (القطاع الثالث) وظهور فائض في الأيدي العاملة الزراعية نتيجة تحسّن إنتاجية العمل في المناطق الريفية. وقد ظهر النزوح الريفي بالبلدان المصنعة مرتبطا بالتصنيع. وفي القرن العشرين أدى الضغط الديمغرافي وتدهور البنى الاقتصادية والاجتماعية التقليدية في العالم الثالث وما شهدته مدنه من أنشطة جديدة إلى تدفق الريفيين إلى التجمعات الحضرية حيث يتكدسون في الأحياء القصديرية ويعيشون في ظروف صعبة للغاية.

ويعود النمو الكبير الذي شهدته المدن الأوروبية بداية من القرن التاسع عشر، وغيرها من المدن خلال القرن العشرين بالدرجة الأولى إلى الهجرة الدائمة.

ب– الهجرة الوقتية

تحصل الهجرة الوقتية عندما يعود المهاجر إلى منطقته بعد أن يقيم بمنطقة أخرى أو ببلد آخر مدة محدودة قد تطول أو تقصر.

ولا يخلو التمييز بين الهجرة الدائمة والهجرة الوقتية من صعوبة، إذ يحدث أن يغادر المهاجر موطنه بنية الهجرة الدائمة ولكنه يعود إليه نهائيا بعد فترة بسبب فشل هجرته؛ والعكس صحيح أيضا، إذ يحدث أن يستقر المهاجر خارج موطنه نهائيا بدون أن تكون له في الأصل نية الهجرة الدائمة.

وبالرغم من أن تعريف الهجرة لا ينطبق على الهجرة الموسمية وكذلك الهجرة اليومية لأن مدتهما تقل عن ستة أشهر ولا يصحبهما تغيير في مكان الإقامة، إلا أنهما يعتبران صنفين من أصناف الهجرة:

الهجرة الموسمية: وتتم سنويا ولا يصحبها تغيير في مكان إقامة المهاجر. وهي ظاهرة قديمة وترتبط بالأشكال الاقتصادية التقليدية، ويحصل معظمها داخل حدود البلد الواحد. وتتمثل الهجرة الموسمية في مغادرة قسم من السكان موطنه الأصلي إلى مكان آخر لفترة قصيرة (بضعة أشهر) بحثا عن شغل وعن موارد إضافية. وتشمل الريفيين الذين يغادرون مناطقهم إلى مناطق ريفية أخرى للمشاركة في الحصاد أو الجني، أو إلى المدينة للعمل بأشغال البناء أو التجارة المتجولة وما شابه ذلك.

الهجرة اليومية: ويقال هجرة مناوبة وهجرة مكوكية. وتتمثل في التردد اليومي للأشخاص بين بيوتهم ومكان عملهم أو تردد الطلبة بين بيوتهم ومعاهدهم الخ... فهي انتقال منتظم ولكنها لا تتضمن غيابا طويلا ولا تغييرا في مكان الإقامة. والهجرة اليومية من الضواحي ومن "مدن منامة" لا وظيفة لها سوى "وظيفة الإقامة" إلى التجمعات الحضرية وإلى المناطق الصناعية تشهد مدّا واسعا بسبب صعوبة توفر السكن قرب مكان العمل وبفضل تطور وسائل النقل الخاصة والجماعية. وقد يبلغ قطر الهجرة اليومية عشرات الكيلومترات، ويتراوح عدد المتنقلين يوميا من مئات الآلاف إلى عدة ملايين. ويعاني السكان من الازدحام ومن الضجر بسبب تنقلاتهم اليومية بين مكان العمل ومكان السكن.

2 – الهجرة الدولية

ولئن يُميز بين الهجرة الداخلية التي تتم داخل حدود الدولة الواحدة، والهجرة الخارجية (الدولية) التي تشترط أن يتخطى المهاجر حدودا دولية واحدة على الأقل إلا أن الفرق بينهما ليس جوهريا في الأسباب والآثار. فما تتميز به سيرورة الهجرة الخارجية من عوائق قانونية وثقافية ولغوية، ومن ضروب التمييز العرقي والحيف الاجتماعي، ليست سوى صعوبات إضافية مقارنة بسيرورة الهجرة الداخلية.

ولا تقل الهجرة الداخلية أهمية عن الهجرة الدولية لا من حيث التنوع ولا من حيث العدد. "الحس العام" وحده يقلل من أهميتها لأنها تحصل داخل الحدود الوطنية ولأنها "غير مرئية" بعكس الهجرة الدولية.

ولا يكفي وجود مرشّحين للهجرة حتى تتم الهجرة الدولية، وإنما يلزم وجود بلد مستعد لاستقبالهم، وهو شرط صار نادرا في الظرف الدولي السائد في أيامنا هذه. ويصعب التعرّض بنوع من التعمق في هذا الفصل لجميع أشكال الهجرة الدولية وسوف نكتفي بعرض خصائصها العامة وتياراتها الرئيسية منذ القرن السادس عشر.

لقد تغيرت تيارات الهجرة الدولية خلال التاريخ الحديث والمعاصر من حيث الغزارة والاتجاهات. ويتفق أغلب الباحثين في هذا الشأن على أربع فترات:

أ- الهجرة إلى العالم الجديد من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

إثر اكتشاف القارة الأمريكية، ظهر تيار قوي تواصل لعدة قرون بلا انقطاع. وغادرت أعداد غفيرة من الأسبان والبرتغاليين والفرنسيين والإنجليز والهولنديين بلدانها مدفوعة بروح المبادرة ، وحب المغامرة، ورغبة الغزو، وأمل الإثراء. ولئن كنا لا نعرف حجم تدفقاتهم إلا أن الهجرة الأسبانية تقدر بقرابة 10.000 شخص سنويا. وفي سنة 1800 بلغ عدد سكان أمريكا الأسبانية وجزر الأنتي قرابة 4 ملايين ساكن من أوروبيين و"ملوّنين".

ولقد هاجر معظم البرتغاليين إلى البرازيل التي كانت في البداية منفى للمبعدين منهم ومصرفا تجاريا برتغاليا. وقدر عدد سكان البرازيل في سنة 1880 بقرابة 3,5 ملايين ساكن، من بينهم مليون من البيض.

أما البريطانيون فتوجهوا بالخصوص نحو السواحل الأطلسية بأمريكا الشمالية. لقد هجرت قرابة 250.000 نسمة الجزر البريطانية إلى العالم الجديد خلال القرن السابع عشر. ثم تكثفت هجرتهم لتبلغ حوالي 1,5 مليون شخص في القرن الثامن عشر من بينهم 50.000 محكوم عليهم بالنفي.

واستقطبت أمريكا الشمالية الألمان منذ بداية القرن السابع عشر وبلغ عددهم في سنة 1766 قرابة 200.000 مستوطن.

وبدأت الهجرة الفرنسية إلى العالم الجديد في بداية القرن السادس عشر. وهاجر 14.000 فرنسيا إلى جزر "المارتينيك" و10.000 إلى "الغوادلوب" و 10.000 إلى كندا بين عام 1608 و1760.

وأدى استصلاح القارة الأمريكية إلى ظهور الهجرة القسرية. وتمثلت في "قنص" السود بإفريقيا وحشدهم، وترحيلهم بالقوة والغلبة إلى القارة الجديدة لاستنزاف قواهم المنتجة حتى الموت. ومن منظور اقتصادي صرف، جاءت تجارة الرقيق في التاريخ الحديث نتيجة ندرة الأيدي العاملة في مناطق شاسعة وغنية بالخيرات وغير مستغلة. وبدأت "الهجرة القسرية" هذه في القرن السادس عشر وتواصلت طوال ثلاثة قرون. وكان الأسبان أول من مارسها وتلاهم في ذلك البرتغاليون ، ثم الإنجليز والفرنسيون. ولا نعرف أعداد الأفارقة المهجّرين إلى القارة الأمريكية خصوصا وأن قسما كبيرا منهم يهلك في الطريق. ومع ذلك، تقدر بعض الدراسات أن 15 مليون أسود قد اقتيدوا بالقوة قبل 1850 من إفريقيا إلى القارة الجديدة. وخلال القرن الموالي لإعلان أبراهام لنكولن إلغاء الرّق بالولايات المتحدة الأمريكية (1862)، تم ترحيل ما يزيد عن 30 مليون شخص للقيام بأعمال شاقة وإجبارية. ومع ذلك فقدت هجرة السود القسرية إلى القارة الأمريكية الكثير من وزنها وأهميتها خلال القرن التاسع عشر أمام تكاثف الهجرة من أوروبا.

ب - الهجرة إلى العالم الجديد في القرن التاسع عشر والقرن العشرين

يتميز القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالهجرات الدولية الكبرى التي قادت ملايين الناس من أوروبا الغربية ثم من أوروبا الجنوبية والشرقية إلى أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأستراليا. ويقدر عدد الأوروبيين الذين غادروا بلدانهم نهائيا بين 1830 و1930 بما يزيد عن 50 مليون شخص. ومما لا شك فيه أن الملاحة البخارية والقطار لعبا دورا حاسما

لبلوغ هذا الحجم الهائل. وتوافقت هذه الهجرات مع المتطلبات البشرية لتعمير واستصلاح بلدان "جديدة" (الولايات المتحدة، كندا، البرازيل، الأرجنتين، أستراليا، الخ...) في زمن لا تزال فيه التقنيات متواضعة. ووفدت جماهير غفيرة من العمال الأميين وغير المؤهلين مهنيا لاستصلاح أراض شاسعة ما تزال بكرا، وللعمل بالمناجم أو لمدّ السكك الحديدية وبناء المدن، الخ. وهكذا نشأت في القارة الأمريكية وفي أستراليا أمم جديدة تعتبر وليدة القارة الأوروبية من حيث أصول سكانها ولغاتهم وثقافاتهم وحضاراتهم.

ولكن لم تكن الهجرة الأوروبية إلى العالم الجديد متجانسة: فقد ظل البريطانيون حتى عام 1880 يمثلون ما بين 60٪ و80٪ من المهاجرين الأوروبيين. وقد غادر الجزر البريطانية 17 مليون نسمة بين 1825 و1920 وتوجه 65٪ منهم إلى الولايات المتحدة، و15٪ إلى كندا، و11٪ إلى أستراليا، و5٪ إلى جنوب إفريقيا.

أما الهجرة الألمانية فقد ظلت ضعيفة خلال القرن الثامن عشر وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر وتضخمت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبلغت 220.000 مهاجرا سنويا. ثم تراجع نسق هذه الهجرة نتيجة تنامي حاجة التصنيع بألمانيا من الأيدي العاملة وبحكم سياسة الحرب وما تتطلبه من تعبئة بشرية. وتصاعدت الهجرة الألمانية من جديد إثر هزيمة 1918، وتوجه المهاجرون بالخصوص إلى البرازيل والأرجنتين والولايات المتحدة. غير أنها توقفت أثناء أزمة 1933 الاقتصادية التي اجتاحت الولايات المتحدة قبل غيرها وبحكم السياسة المناوئة للهجرة التي توخاها النظام النازي الذي استلم مقاليد الحكم في ألمانيا وقتئذ. ويقدر عدد المهاجرين الألمان بـ6 ملايين نسمة خلال قرن من الزمان تقريبا، أي من سنة 1820 إلى فترة الحكم النازي. ولم يكوّن المهاجرون الألمان أمة جديدة كسائر القوميات الأوروبية الأخرى في المناطق الذي استوطنوها، وظلوا يمثلون أقليات داخل الدول الجديدة (الولايات المتحدة والبرازيل).

وإلى أواخر القرن التاسع عشر، توجه المهاجرون الإيطاليون إلى بلدان أوروبية أو متوسطية ومنها تونس. وبداية من 1895 تحوّل تيارها إلى القارة الأمريكية وارتفع من 80.000 مهاجرا سنة 1880 إلى 240.000 سنة 1900 ثم إلى 870.000 سنة 1913. ولكن تعطلت الهجرة الإيطالية أثناء الحرب العالمية الأولى وتحركت بعدها ثم توقفت مجددا بحكم سياسة الحكومة الفاشية والأزمة الاقتصادية.

وهاجر الأسبان إلى أمريكا الجنوبية بالخصوص: مليونان إلى الأرجنتين خلال الفترة 1857 و1938، و600.000 إلى البرازيل خلال الفترة 1820 و1935. وهاجر 1,4 مليون من البرتغاليين إلى البرازيل خلال الفترة 1820 و1935. أما الهجرة من أوروبا الشرقية فجاءت متأخرة نسبيا. ويقدر عدد المهاجرين من هذه المنطقة بحوالي 7 ملايين نسمة خلال الفترة 1875–1914.

وبداية من الربع الأول من القرن الماضي لم تعد البلدان الجديدة تحتاج لهجرة غفيرة وغير مؤهلة مهنيا. لقد تم إعمار هاته البلدان واستصلاحها. وساهم التطور التكنولوجي للقرن العشرين بتلك البلدان في تعويض البشر بالآلات في عديد من الأشغال التي كانت تعتمد على كثرة العمال. و لم تعد اليد العاملة أبخس عناصر الإنتاج كما كانت في السابق، وتنامت الحركات العمالية وتفاقمت البطالة بالولايات المتحدة. وبالنتيجة توقفت تيارات الهجرة الكبرى التي شهدها القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين إلى القارة الأمريكية وإلى الولايات المتحدة بالخصوص.

ت ـ النزاعات والهجرة الدولية في القرن العشرين

أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى في أوروبا إلى رحيل أعداد غفيرة من المدنين خارج مواطنهم الأصلية هربا من مناطق المعارك. ودفعت الثورة الروسية والحرب الأهلية خاصة بحوالي مليوني شخص إلى مغادرة روسيا. وأدت هزيمة ألمانيا في الحرب إلى عودة مواطنيها المستقرين ببولونيا، وبلدان البلطيق، وبألزاس لوران. وتسبب تفكك الإمبراطورية النمساوية

المجرية في هجرة 400.000 مجري من يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا إلى المجر، بينما غادر 200.000 نسمة مقدونيا إلى بلغاريا. وأدت إعادة رسم الحدود بعد الحرب العالمية الأولى إلى ترحيل 53.000 بلغاري من اليونان وترحيل 44.000 يوناني من بلغاريا. وفي عام 1923 وقع تبادل حوالي 190.000 يوناني يعيشون بتركيا بـ 1.388.000 مسلم يعيشون بالتراب اليوناني.

وتبدو هذه الحركات السكانية محدودة نسبيا مقارنة بالحركات التي ولّدتها الحرب العالمية الثانية. فمن بداية الحرب حتى سنة 1943 تم ترحيل أو نفي ما يزيد عن 30 مليون أوروبي. وإثر نهاية الحرب تبادلت المجر وبلغاريا ورومانيا الأقليات القومية فيما بينها. وتم طرد 10 ملايين ألماني من بولونيا ومن تشيكوسلوفاكيا فلجؤوا إلى ألمانيا الغربية.

وولّدت الحرب العالمية الثانية حركات هجرة ضخمة في الشرق الأقصى. لقد أدى التغلغل الياباني داخل منشوريا في سنة 1931 ثم في عمق الصين بداية من سنة 1937 إلى ترحيل كثيف للسكان المدنيين. وشهدت الصين نتيجة لذلك نزوح 30 مليون نسمة نحو المناطق الداخلية ولجوء عدد آخر إلى الهند الصينية أو بورمة. أما الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة فتميزت بعودة الملايين من اليابانيين إلى الأرخبيل الياباني. كما أفضى تقسيم الهند وباكستان إلى انتقال 8 ملايين نسمة. وفي الفترة نفسها أجبر الشعب الفلسطيني – كما هو معلوم – على مغادرة وطنه، ولا يزال يعاني من هذه المظلمة الكبرى ويكافحها في نفس الوقت.

وأخيرا هاجر ما يزيد عن 9 ملايين نسمة من الإتحاد السوفياتي بعد انهيار النظام الشيوعي.

جـ - الهجرة الدولية للعمل منذ الحرب العالمية الثانية

1 – الفترة الأولى: 1945–1990

التعشت تيارات الهجرة القديمة إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا بسبب حاجة هذه البلدان من جديد للأيدي العاملة لمواجهة مقتضيات النمو الاقتصادي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن

بدون أن تستعيد هذه التيارات الوزن الذي كان لها في الماضي. فخلال الفترة 1965–1975 لم تستقبل الولايات المتحدة وكندا مجتمعتين أكثر من 500.000 مهاجر سنويا. لقد توقفت الهجرة الأوروبية وصارت أمريكا الشمالية تستورد الأيدي العاملة من داخل القارة الأمريكية من المكسيك وبروتوريكو والآنتي الخ. وتحولت البلدان الأوروبية وخاصة الغربية منها من مصدرة للأيدي العاملة إلى موردة لها بداية من 1950 وذلك لإعادة البناء ولمواجهة متطلبات نموها الاقتصادي .

ومهما كان بلد الاستقبال فإن للمهاجرين الوافدين خصائص مشتركة. فأعمارهم تتراوح بين 20 و50 سنة، وأغلبهم من الرجال. ويعمل المهاجرون في المهن الخطرة وضعيفة الأجر وتلك التي يعزف عنها العمال الوطنيون (أشغال البناء والطرقات والصلب والحديد والتنظيف وما إلى ذلك).

ويتركز المهاجرون في قطاعات معينة. فأكثر المهاجرين بالولايات المتحدة يعمل بالزراعة؛ وفي بلجيكا وهولندا بالمناجم؛ وفي الدانمارك وألمانيا واستراليا وكندا بالصناعة التحويلية. ويتركزالمهاجرون في فرنسا واللكسمبورغ في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ وفي المملكة المتحدة يتواجدون أكثر في قطاع الخدمات.

لقد سمح تركز المهاجرين بأنشطة معينة بكبح ارتفاع الأجور، وعزز ارتقاء العمال الوطنيين إلى الأنشطة المستحسنة. وظهر في تلك البلدان سوقان اثنان للعمل متكاملان وغير متنافسين: سوق لليد العاملة الوطنية وتشمل المهن والوظائف المستحسنة، وسوق لليد العاملة الأجنبية الوافدة وتشمل الأعمال التي لا تستهوي مواطني البلدان المتقدمة.

لقد أوقفت الدول الأوروبية الهجرة الوافدة إليها من خارج المجموعة الأوروبية منذ أزمة البطالة التي ما انفكت تستفحل منذ السبعينات من القرن الماضي. وحثت غالبية هذه البلدان المهاجرين الموجودين فيها على العودة إلى أوطانهم الأصلية وشجعتهم على ذلك بالمال ولكنها لم تفلح. إن المهاجرين لا يرغبون في العودة خوفا من تدهور أوضاعهم الاقتصادية في بلدانهم بعد العودة.

لقد كانت الهجرة الدولية تتم من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ولكن صار اليوم ما يزيد عن نصفها يتم بين البلدان النامية. وتنطلق هجرة الأيدي العاملة من البلدان العربية غير النفطية ومن بلدان آسيا الجنوبية إلى البلدان العربية النفطية وإلى البلدان الصناعية الجديدة في آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا. وتستقطب نيجيريا وجنوب إفريقيا والكوت ديفوار المهاجرين من البلدان الفقيرة المجاورة.

لقد سمحت عائدات النفط، خاصة بعد 1973 ، للبلدان العربية النفطية بتبني خطط إنمائية اهتمت أساسا بتحسين وتوسيع المرتكزات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية كالمدارس والسكن والمستشفيات وتوفير المياه ومد الطرقات. إلا أن قلة السكان والشح في القوى العاملة، بالإضافة إلى ظهور البطالة المقنعة بسبب ميول المواطنين إلى العمل في قطاع الخدمات، جعل بلدان الخليج العربي عاجزة عن تنفيذ خططها إذا ما اعتمدت على قدراتها البشرية. واضطرت إلى فتح أبوابها أمام الأيدي العاملة العربية والأجنبية وبكل أصنافها حتى أصبح الوافدون (عرب وأجانب) يحتلون المكانة الأولى في تركيب القوى العاملة ببلدان الخليج العربي.

وقدر عدد المهاجرين في البلدان النفطية بالخليج العربي في بداية التسعينات بـ8 ملايين مهاجر، من بينهم 5 ملايين نشيط يشكلون 70٪ من القوة العاملة في المنطقة. وتصل هذه النسبة 86٪ في الكويت و91٪ الإمارات العربية. ويأتي أكثر من 50٪ من الوافدين من آسيا وبالخصوص من شرق آسيا، وجنوبها، و جنوب شرقها. أما الوافدون العرب فأكثرهم من مصر والأردن واليمن وفلسطين وسوريا والسودان.

الخريطة 9 : أهم تيارات الهجرة الدولية المعاصرة

2 - الفترة الثانية: 1990–2000

يقدر اليوم حجم الهجرة الدولية بين 130 و150 مليون شخص. ويبين الجدول الموالي أهم البلدان المستقبلة للمهاجرين بجميع أصنافهم في سنة 1996.

الجدول 14 : أهمّ الدول المستقبلة للمهاجرين

بلد الإستقبال	عدد الوافدين بالمليون	نسبة الوافدين في مجموع السكان %
الولايات المتحدة	25	9.3
الهند	8,5	1
باكستان	7	6
ألمانيا	7	9
كندا	4,5	16
السعودية	4	26
أستراليا	4	22
فرنسا	4	6
كوت دي فوار	3,5	30
هونغ كونغ	2,5	40
المملكة المتحدة	2	4

وتتجاوز نسبة المهاجرين الوافدين في بعض البلدان القليلة السكان نسبة المواطنين. إنهم يمثلون 65٪ من السكان في قطر و72٪ في الكويت و90٪ في الإمارات العربية المتحدة.

ويمكن التمييز بين بلدان لها تقاليد عريقة في استقبال المهاجرين (ألمانيا وفرنسا وسويسرا واستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية) وبلدان حديثة العهد به من ضمنها البلدان البلدان العربية النفطية وبلدان تحولت من مصدرة للهجرة إلى مستقبلة لها (أسبانيا واليونان وإيطاليا والبرتغال)، وبلدان مصدرة ومستقبلة للهجرة. وتعد تايلندا في سنة 1997 أكثر من

600.000 أجنبي وافد و375.000 مواطن مغترب. وتشهد اندونيسيا نفس الشيء، فهي تصدر عمالة عادية إلى الشرق الأوسط وماليزيا وسنغافورة وتستورد عمالة مهرة من الهند والفيليبين.

وتختلف سياسات الدول المستقبلة للمهاجرين باختلاف حكوماتها ووفق متطلباتها الاقتصادية وظروفها الاجتماعية. ويمكن تقسيم هذه الدول إلى ثلاث مجموعات:

– مجموعة أولى وتضم البلدان التي لها سياسة صريحة في مجال الهجرة واستقبال المهاجرين وتشجعهم على الاستقرار الدائم (استراليا وكندا والسويد).

– مجموعة ثانية وتتكون من بلدان أوروبا الغربية، وهي بلدان تقليدية للهجرة الوافدة ولا تزال تستقبل المهاجرين. ولا تخلو سياسات أوروبا الغربية من الغموض إزاء الوافدين ولا سيما الجدد منهم. إن هذه الدول التي أوقفت رسميا الهجرة إليها بداية من 1973 لا تريد أن تظهر بمظهر البلدان المستقبلة للهجرة مما يجعلها تلقى صعوبات في بناء مشروع واضح ومتماسك في مجال الهجرة واندماج الوافدين. ويجد الوافدون الأجانب صعوبات كبرى في السكن وفي العمل ويتعرضون لبعض الميز والتهميش الاجتماعي. ولئن لا يجد المهاجرون الذين هم في وضع قانوني في أوروبا الغربية الجنة التي حلموا بها يوما فإنهم يتمتعون، على الأقل، ببعض المكاسب كالرعاية الاجتماعية والقانونية التي تسمح لهم بتصور مستقبل ما لهم ولأبنائهم. أما المهاجرون الذين هم في وضع غير قانوني فإن حالهم أصعب ومحيّر أكثر.

وتكون أوضاع المهاجرين الوافدين ببلدان الجنوب أسوأ بكثير مما هي عليه بالدول الغربية. إن أهم البلدان المستقبلة للهجرة بإفريقيا وآسيا والكرايبب والخليج العربي لا توفر لا الرعاية الاجتماعية ولا الحماية القانونية للوافدين الأجانب. وغالبا ما يجد الوافدون أنفسهم تابعين

لمشغليهم وخاضعين للتعسف الإداري. ويتعرض المهاجرون بصفة غير قانونية إلى الطرد الجماعي، وتفضي الظرفيات السياسية أحيانا إلى الطرد الجماعي للمهاجرين الشرعيين.

3 - العولمة والهجرة

على الرغم من كل الحواجز القائمة أمام الوافدين الجدد فإن عددهم في ازدياد مستمر بأمريكا الشمالية واستراليا وبلدان أوروبا الغربية. وتدعّم عولمة الاقتصاد عولمة المجالات الجغرافية للهجرة وتؤدي إلى "اختفاء التيارات الثنائية" المعهودة كالهجرة المغاربية إلى فرنسا والهجرة التركية إلى ألمانيا والهجرة الأمريكية الجنوبية إلى الولايات المتحدة. لقد تركت التيارات الثنائية المكان "لمنظومة عالمية للهجرة". فبلدان الخليج العربي تستورد عمالة مهرة من كوريا الجنوبية ومن اليابان وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وتستورد عمالة عادية من البلدان العربية والآسيوية. وتهاجر "الأدمغة" من الجنوب إلى الشمال، ومن الشمال إلى الجنوب، وكلها وفق حاجيات الشركات المتعددة الجنسيات.

واليوم وأكثر من ذي قبل، صار العمل الأفضل والأجر الأكبر المحددين الأساسيين في الهجرة:

– في سنة 1995 كانت أجرة العامل بالصناعة وبحساب الساعة الواحدة كالتالي: 0,25 دولارا في الهند والصين، 0,46 في تايلاند وروسيا، 1,70 في المجر، 2,10 في بولونيا، 13,77 بالمملكة المتحدة، 14,40 في أستراليا، 16,03 في كندا، 17,20 في الولايات المتحدة، 19,34 في فرنسا، 23,66 في اليابان، 31,88 في ألمانيا.

– وفي سنة 1996 كشفت دراسة ميدانية شملت 496 مكسيكيا مقيما بالولايات المتحدة بصفة غير قانونية أن هؤلاء المهاجرين كانوا يكسبون في المكسيك 31 دولارا في الأسبوع، مقابل 279 دولارا في الأسبوع بالولايات المتحدة.

– في سنة 1997 يكسب العامل الاندونيسي باندونيسيا 0,28 دولارا في اليوم الواحد، ولكنه يكسب دولارين اثنين أو أكثر في ماليزيا، البلد المجاور.

لقد أدت ثورة وسائل الاتصال إلى التنقل السريع للرموز المتصلة بنمط الحياة وبالمرجعيات الثقافية فولدت لدى السكان المحرومين في الجنوب شعورا عميقا بالحيف والكبت. لقد صار المحرومون يطلعون على ظروف العيش في الشمال من خلال التلفزيون والسياحة والانترنت فعلقت بأذهانهم وسكنت وجدانهم صور مبتذلة وخادعة تروجها البلدان المتقدمة حول رفاهيتها المادية.

إن العولمة تخلق حاجات جديدة لمليارات من الناس بالجنوب ولكن أغلبهم من المحرومين ولا يشكلون مستهلكين حقيقيين. ولذلك يغلق الشمال حدوده في وجه الوافد للعمل والاستقرار بل وفي وجه المسافر السائح القادمين من الجنوب بتعلة "حماية التراب الوطني". ويعيق الشمال الحركات السكانية متجاهلا اعتبار المسافر والمهاجر رمزين من رموز العولمة.

إن المهاجرين الوافدين من الجنوب والذين لا فائدة ترجى منهم في عين بلدان الشمال أو أولئك الذين يمثلون في نظرها مشكلا سياسيا كلهم غير مرغوب فيهم. ويتجسد هذا التوجه من خلال تعميم تأشيرات الدخول وصعوبة الحصول عليها بالنسبة لمواطني العالم الثالث وتشديد رقابة البوليس عليهم وتصاعد العنصرية ضدهم ببلدان الشمال.

لقد أعاقت قوانين دول الشمال المستقبلة للهجرة السفر، ولكنها فشلت في إيقاف الهجرة الوافدة الناتجة عن البؤس أوالكوارث الطبيعية أو الطغيان السياسي. وما يقال عن "القلعة الأوروبية" المحصنة ضد الهجرة إنما هو خطاب تكذبه مهارة المهاجرين في تجاوز كل العوائق المقامة أمامهم، وهم الذين ليس لهم ما يخسرون في كل الأحوال. ولئن تعتبر الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك بمثابة "جدار برلين جديد" فإن هذا الجدار لن يعيق أبدا الهجرة مثلما أعاقها الحائط القديم، اللهم أن يتحول المجتمع الأمريكي إلى ديكتاتورية ماحقة.

4 - من الهجرة القانونية إلى الهجرة غير القانونية

إن الغلق التدريجي لحدود الشمال أمام القادمين من الجنوب يؤدي بالضرورة إلى تضخيم تيارات الهجرة السرية وإحياء المتجارة بالبشر:

أ - الهجرة السرية

ليست الهجرة غير القانونية بظاهرة جديدة ولكنها تضخمت إلى أن أصبحت أهم من الهجرة القانونية بسبب غلق الحدود. وغالبا ما يأتي غلق الحدود نتيجة الضغوط السياسية والاجتماعية التي يمارسها مواطنو البلدان المستقبلة للهجرة على حكوماتهم، وهي ممارسات تبرز كلما ارتفعت البطالة في صفوف المواطنين أو أثناء الأزمات الاقتصادية.

وإذا كانت الحكومات لا تتدخل في تنقل السلع ورؤوس الأموال فهي تظهر حزما قويا كلما تعلق الأمر بتنقل الناس. ولكن لم تفلح الحكومات في وقف الهجرة الوافدة إليها، كل ما في الأمر أن ترسانة القوانين والتراتيب الإدارية في هذا الشأن تحوّل الهجرة من قانونية إلى غير قانونية.

وتقدر المنظمة الدولية للهجرة (OIM) عدد المهاجرين الذين يعملون بصفة غير قانونية في العالم ما بين 15 و 30 مليون نسمة. ويمثل هؤلاء المهاجرين قوة عاملة رخيصة تعزز تنافسية قطاعات اقتصادية بأكملها في كثير من بلدان العالم بما في ذلك البلدان المتقدمة التي تؤكد حكوماتها عزمها على وقف "الهجرة السرية". وهذه الأيدي العاملة الرخيصة هي التي تسمح لباريس بأن تبقى في المرتبة العالمية الأولى في صناعة الملابس الجاهزة. ويقوّي الـ500.000 عامل أجنبي بصفة غير قانونية ديناميكية الاقتصاد الإيطالي ويمنحونه قدرته التنافسية.

ما يبعث على القلق ليس تطور حجم الهجرة غير القانونية فحسب وإنما تطور طبيعة هذه الظاهرة. لقد أصبحت الهجرة غير القانونية قطاعا نشيطا ومنظما تنظيما عاليا، وارتبطت ارتباطا وثيقا بالجريمة المنظمة وما يتعلق بها كتجارة المخدرات وتزوير الوثائق والبغاء القسري والمتاجرة بالبشر (النساء والأطفال منهم بالخصوص).

ويعود تزايد الهجرة غير القانونية إلى عدة عوامل يمكن تلخيصها في نقطتين:

فمن جهة أولى تتفاقم دوافع الهجرة من البلدان النامية (الكوارث الطبيعية، المجاعات، النمو الديمغرافي، الفوارق الاقتصادية بين البلدان، انتهاك حقوق الإنسان، الحروب المدنية والنزاعات المسلحة، الخ...). ومن جهة ثانية، تواجه البلدان المستقبلة للمهاجرين مشاكل إعادة هيكلة اقتصادياتها وما تفرزه من توترات اجتماعية، الأمر الذي يدفعها إلى غلق حدودها رسميا في وجه الهجرة الوافدة وهي في حاجة لها.

هذه الجدلية بين الرفض الرسمي للهجرة من جهة ووجود حاجة حقيقية للأجانب من جهة ثانية، هي التي تفسر استمرار ظاهرة الهجرة غير القانونية وتوسعها. وتزيد القوانين التي تحد من دخول الأجانب وإقامتهم في تعقيد مسألة الهجرة. إنها ترغم الراغبين في الهجرة إلى اللجوء إلى شبكات التهريب السرية لتساعدهم على الإفلات من شباك الرقابة مقابل دفع مبالغ مالية مجحفة. وغالبا ما يترتب عن هذا اللجوء دين مادي ومعنوي تجاه المهربين يقيد المهاجرين ويعرضهم لشتى ضروب الاستغلال في ظروف شبيهة بالعبودية علاوة عن التعرض إلى التهلكة قبل الوصول.

ويلجأ ما بين 15 و30٪ من المهاجرين غير القانونيين إلى أوروبا إلى شبكات التهريب. وتحولت بانكوك إلى مركز كبير لصنع الوثائق المزورة، ومنها بالخصوص جوازات السفر الكورية واليابانية التي تبلغ قيمة الواحدة منها 2000 دولار.

ب- المتاجرة بالبشر

وأمام غلق الحدود، صار المهاجرون يلجؤون أكثر فأكثر إلى شبكات المهربين "لتساعدهم" على التحول من بلد إلى آخر. وتتمثل هذه المتاجرة بالبشر في نقل الرجال والنساء والأطفال الراغبين في الهجرة من مكان

إلى آخر وإخضاعهم لعمل إجباري بعد الوصول. وتشمل هذه المتاجرة البغاء، والخدمات المنزلية، والأشغال الزراعية والعمل بالورشات السرية وحضائر البناء وقطاع المطاعم وغير ذلك.

وينظر إلى المتاجرة بالبشر على أنها خرق لحقوق الإنسان أكثر منها مشكلا من مشاكل الهجرة. وتقدر مصلحة الكونغرس للبحوث ووزارة الخارجية الأمريكية بان المتاجرة بالبشر تشمل سنويا ما بين 700.000 ومليوني نسمة أكثرهم من النساء والأطفال وأن 35٪ منهم تقل أعمارهم عن 18 سنة.

وتأتي غالبية الضحايا من جنوب شرق آسيا (225.000) وجنوب آسيا (150.000) و"مجموعة الدول المستقلة" (100.000) وأمريكا اللاتينية والكرايب (75.000) وإفريقيا (50.000). ويرسل بغالبية الضحايا نحو المدن الكبرى والمراكز السياحية بآسيا والشرق الأوسط وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

وتملك الجريمة المنظمة شبكات تهريب مهيكلة ومنظمة وممولة على نحو جيد، ولا تكاد تطالها قوى الردع المسلط على العصابات. ويستخدم المتاجرون بالبشر أساليب متنوعة لإبقاء ضحاياهم تحت كلاكل الاستعباد بالاستحواذ على جوازات السفر، والاعتداءات الجسدية والنفسية، والديون، والحجز والنفي والتهديد بالانتقام من الأسرة، الخ. وغالبا ما يجد الضحايا أنفسهم عاجزين عن التعبير بلغة بلد الوصول وبدون وثائق تثبت هوياتهم. ويتكتم الضحايا عن وضعهم خوفا من رد فعل الشرطة وخوفا من الطرد. ويخشون من العودة إلى بلدانهم تهربا من الإدانة بين العموم بسبب سلوكهم أو عملهم المشين في الخارج وتجنبا للإهانة هم وأسرهم.

وتحتل المتاجرة بالبشر المرتبة الثالثة في أرباح الجريمة المنظمة بعد تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة. إنها تدر على أصحابها ما بين 5 و7 مليارات دولار في السنة. فتهريب شخص بواسطة سيارة عبر حدّ واحد من حدود

أوروبا الشرقية، أو تهريبه عن طريق البحر بين المغرب وأسبانيا، قد يكلفه 500 دولار. وأما المهاجر بدون وثائق والذي يرغب في السفر من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية فقد يدفع 30.000 دولارا. ويمنح بعضهم الراغبين في الهجرة قروضا تسدد على سنوات. ولكن توجد أيضا قروض لمدة ساعة: إن الفلاحين البوليفيين الراغبين في الدخول إلى الأرجنتين كسائحين يتوجب عليهم الاستظهار لدى مصالح الهجرة بما يعادل 1500 دولار. وأدت هذه الوضعية إلى ظهور وسطاء يسلطون على هؤلاء الفقراء فوائد من أعلى الفوائد المعروفة في العالم. إنهم يقرضون المهاجرين المال الضروري لمدة عبور الحدود - أي لمدة قد لا تتجاوز الساعة الواحدة - ويستخلصون منهم فائدة بنسبة 10٪.

5 - اللاجئون

في سنة 1996 قدمت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين (HCR) الحماية والمعونة لـ27 مليون شخص عبر العالم. لكن الوحشية البشرية والكوارث الطبيعية لا تلحق كل الناس بلا تمييز، ذلك أن ما يزيد عن ثلثي المبعدين أو اللاجئين يوجدون بالجنوب. ويطرح مشكل استقبال اللاجئين مشاكل متزايدة أمام حكومات الشمال التي تتحرك داخل هامش ضيق بين ما تعلنه من احترام مبدئي لاتفاقية جينيف لعام 1951 المتصلة بوضع اللاجئين، وبين غلق حدودها لبلوغ "الدرجة صفر للهجرة". وترتاب الحكومات الغربية من اللاجئين السياسيين لأنها تخشى أن يكونوا "لاجئين اقتصاديين" و"طالبي لجوء مزيفين". وفي الجملة، قد يؤول الفزع من الغزو السكاني الأجنبي والقلق من الكلفة المادية لاستقبال اللاجئين إلى تهديد حق اللجوء تهديدا جادا.

وإذا كان هنالك من ميدان كان ينتظر أن تلتقي فيه العولمة مع حقوق الإنسان فهو ميدان حق اللجوء. ولكن يبدو أن "ديموقراطية السوق" مخصوصة على سكان الشمال المحظوظين بالحرية والثراء. فقد تبدو للعامة بأن المبادئ الكونية تصاحب للعولمة ولكن واقع هذه الكونية شبيه بواقع الديمقراطيات الأوروبية في القرن التاسع عشر التي كانت تقول بالاقتراع

العام في الإنتخابات ولكنها كانت تحرم النساء والفقراء منه. وبعد نصف قرن مضى على فترة ما بعد الاستعمار، فإن ممارسات الغرب الغني والمتمتع بالسلم تبرهن على فشله في تطبيق "قيمه" على الإنسانية كافة، كحرية الفكر والتنقل والتعددية الديمقراطية، كما تبرهن على أنها ليس لها هذا البعد الكوني الذي تدعيه.

6 - انعكاسات الهجرة الدولية

تحدث الهجرة تغييرات في العلاقات الاجتماعية وتساهم في بناء النظام الاجتماعي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي وفي إعادة صياغة جغرافية العالم المعاصر.

ويدل الوقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للهجرة الدولية دلالة قوية على أهمية الحراك الجغرافي للسكان. وقد يصبح هذا الوقع هائلا في حيز زماني قصير عندما تكون التدفقات كثيفة ومتواصلة كما هو الشأن في بلدان الخليج العربي. وهذا ما يجعل العديد من المختصين يعتبرون الهجرة الدولية موضوعا للرهانات والنزاعات والإستراتيجيات السياسية. فهل يمكن لمسألة الهجرة، على صعيد العلاقات الدولية، أن تغيب من المفاوضات السياسية والاقتصادية التي تجمع بين بلدان الأصل وبلدان لاستقبال، بين بلدان المغرب العربي وبلدان المجموعة الأوروبية، بين الولايات المتحدة والمكسيك، بين الإمارات العربية المتحدة والهند؟

وترى الحكومات في الهجرة موضوعا مشحونا بالمخاطر أو دافعا إلى الأمل، ولذلك لا نراها تقف موقفا محايدا من الهجرة. وتتغير إرادة الدول وقدرتها على مراقبة الهجرة بحسب الظرفيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبحسب طبيعة الهجرة وأصناف المهاجرين. وهكذا تأتي وسائل التدخل بمزيد أو قليل من الجدوى والانتقائية، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة، معادية أو مجارية.

ولئن يعتبر الكثيرون أن الهجرة ظاهرة "جماعية" فإنها في الحقيقة مجموع هجرات "فردية"، ولذلك يختلف المنظور الفردي عن المنظور الجماعي للهجرة. فهي من ناحية أولى ترجع إلى سيرة حياة الفرد وتاريخه،

وهي من ناحية أخرى ترجع إلى سير المنظومة الاجتماعية والمجالية وإلى توازنها في وقت معين. ويعبر كل واحد من الطرفين عن مصالح وعن دوافع لا يمكن خلطها مع مصالح ودوافع الطرف الآخر. فهناك بون شاسع بين الحسابات الهادئة لرجال السياسة أو عقلانية التكنوقراطيين وبين مشاريع الأفراد التي يمتزج بداخلها الحلم بالواقع امتزاجا شديدا. إن الهجرة عند الأفراد تؤدي وظيفة اجتماعية "أسطورية". فهي تحل النزاعات العائلية وتتيح الخلاص من ثقل المحيط الأصلي وتساعد على إثبات الذات. وتفرض الهجرة نفسها فرضا على الأفراد بسبب صعوبة الحياة في بلدهم، وانعدام فرص العمل، وضيق المسكن...

وتقدر تحويلات المهاجرين في العالم بـ100 مليار دولار (2002) تنفق بالدرجة الأولى في تسديد الحاجيات الأساسية (أكل، ملبس، دواء، مسكن...). ويتراوح متوسط التحويل للمهاجر الواحد بين 100 و200 دولار شهريا. وتساعد هذه التحويلات في تحسين معيشة أسر المهاجرين وميزان دفوعات دولهم. ولكن من الثابت أن الهجرة لا تلعب دورا ذي قيمة في التنمية الاقتصادية للبلدان المصدرة للمهاجرين...

الفصل الثالث عشر :

السكان وتدهور البيئة

في عالم اليوم، يرتبط كل شيء من عالم الطبيعة وعالم الإنسان ببقية الأشياء. فالقرارات المحلية يمكن أن يكون لها أثر عالمي؛ والسياسة الدولية تؤثر في المجتمعات المحلية وفي الظروف التي تعيش فيها. لقد غيّر البشر دائما عالم الطبيعة وتغيروا به، وتتوقف الآن آفاق التنمية البشرية على حكمتهم في إدارة صلتهم بالبيئة. ذلك أن التغيرات في حجم سكان العالم ومعدل نموهم وتوزيعهم لها أثر واسع النطاق على البيئة وعلى آفاق التنمية.

وأصبحت التحديات الصارخة الماثلة أمام التنمية المستدامة أكثر وضوحا. ومن المعالم الهامة في هذا الصدد أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992 أقر بأن حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية يجب دمجها مع الإجراءات الرامية إلى التخفيف من حدّة الفقر والتخلف عن ركب التنمية.

و تتمثل الأسئلة الرئيسية فيما يتعلق بالصلة بين السكان والبيئة فيما يلي:

– كيف يمكن استخدام الموارد المتاحة من الأرض والمياه لإنتاج غذاء للجميع؟

– وكيف يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية ووضع نهاية للفقر بحيث يصبح بمقدور الجميع أن يأكلوا ؟

– وفي سياق ذلك، كيف يمكن مواجهة عواقب التصنيع على البيئة كمسألة الاحترار العالمي وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.

ولفهم الصلة بين السكان والبيئة نعرض فيما يلي الكيفية التي ترتبط بها بعض العوامل الرئيسية في هذا المجال.

1- في تدهور البيئة

إن ثاني أكسيد الكربون وبغازات الاحتباس الحراريب الأخرى تحصر السخونة في الغلاف الجوي وترفع متوسط درجة حرارة سطح الكرة الأرضية. وقد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ20 ٪ خلال الفترة من عام 1900 إلى عام 2000.

وفي الفترة ذاتها تضاعف عدد البشر أربع مرات تقريبا، من 1،6 مليار نسمة إلى 6،1 مليار نسمة. وترتب عن ذلك استهلاك متزايد لكميات أكبر من مختلف أنواع الوقود (نفط وغاز وفحم). كما أن التوسّع في الزراعة، وتدمير الغابات، وتزايد إنتاج كيمياويات معينة، تؤدي إلى زيادة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. هذا وإن تلوث الهواء يقتل لوحده 3 ملايين شخص في السنة، منهم 90 ٪ في العالم النامي.

منذ نهاية العصر الجليدي إلى أيامنا هذه، اندثر نصف غابات العالم ولم يبقَ سوى 20 ٪ من الغطاء الغابي الأصلي سليما بدون تأثير بشري كبير. وقد بلغت معدلات إزالة الغابات خلال الأربعين سنة الماضية أعلى مستويات لها في التاريخ، وبالتوازي بلغ النمو السكاني العالمي ذروته أيضا. وانخفض نصيب الفرد من مساحة الغابات على نطاق العالم بأكثر من 50 ٪ ، من متوسط عالمي قدره 1،2 هكتار إلى أقل من 0،6 هكتار لكل شخص؛ وذلك بسبب تناقص مساحة الغابات وتزايد السكان.

وتحتوي الغابات المدارية على ما يقدر بـ50 ٪ من التنوع البيولوجي المتبقي في العالم. وبمعدلات إزالة الغابات بالسرعة الحالية قد تزول أكبر غابة مدارية في غضون 50 عاما. وسوف يؤدّي فقدان الغابات المدارية إلى حدوث انخفاض كبير ولا رجعة له في التنوع البيولوجي العالمي.

ويقَدّر أن تزيد حرارة الغلاف الجوي بحوالي 5,8 درجات مئوية خلال القرن الحالي، وهو معدل لم يسبق له مثيل خلال العشرة آلاف سنة الماضية. وسيرتفع مستوى البحر بحوالي نصف متر بحلول سنة 2100. ولارتفاع مستوى المحيطات آثار بشرية وإيكولوجية تتضمن فيما تتضمن تزايد الإغراق وتآكل السواحل وتملّح طبقات المياه الجوفية وفقدان الأراضي الزراعية الساحلية.

وارتفاع درجات حرارة سطح الكرة الأرضية والتغيرات في كميات التساقطات وانتظامها وتوزيعها الجغرافي قد تعيد رسم خريطة موارد العالم المتجددة. ومن المؤكد أن هذه التغيرات المناخية ستحدث تحولا في الإنتاجية الزراعية فيما بين المناطق والبلدان وداخل البلدان.

وقد ينجم عن النمو السكاني وتغير المناخ نقص إقليمي في الموارد، يؤدي بدوره إلى استغلال المناطق الحساسة بيئيا كالسفوح والسهول المعرضة للفيضانات والمناطق الساحلية. وقد تؤدي هذه الأوضاع أيضا إلى زيادة اللاّجئين البيئيين والهجرة وما يرتبط بهما من تحديات اجتماعية وسياسية. ذلك أنه ولئن كان تشرد السكان نتيجة تدهور البيئة بسبب الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الاستغلال المفرط ظاهرة قديمة إلا أن الجديد هو حدوث حركات كبيرة للسكان نتيجة تفاعل النمو السكاني ونضوب الموارد، وتدمير البيئة. فعندما أصابت موجة مدّية شواطئ بابوازي (غينيا الجديدة) في عام 1998 هلك آلاف من السكان لأن التركز السكاني كان على الشريط الساحلي. وعندما تسبب نهر الياغستي في فيضان هائل في الصين، تأكد أن إزالة الغابات والتعرية الناجمين عن الاكتظاظ السكاني على طول ضفاف النهر قد زادتا في تفاقم الكارثة. وفي عام 2001 لما هزّ زلزال السالفادور تبين أن الإنزلاقات الأرضية التي حصلت آنذاك من منحدرات الجبال وشرّدت آلافا من الناس كان سببها الأول هو اقتلاع غطائها النباتي الأصلي لأغراض الزراعة المعاشية.

ويقدر البنك الدولي أن 25 مليون شخص شُرّدوا في عام 1998 نتيجة للتدهور البيئي، بحيث فاق عددهم لأول مرة في التاريخ عدد اللاجئين بسبب الحروب. وكثيرا ما يعرّض اللاجئون المشردون المناطق

التي يفدون إليها للخطر. فقد أدت أزمة 1994 في رواندا إلى تدفق أكثر من 600000 شخص إلى داخل شمال غرب تنزانيا، متسببين في ضرر بيئي كبير بالمنطقة لقطعهم الغابة للوقود ولبناء الأكواخ، ولصيدهم بالمحميات الحيوانية الممنوعة.

هذا وإن الـ20 ٪ من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان ذات أعلى نصيب للفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود ساهمت في عام 1995 بنسبة 63 ٪ من مجموع الانبعاثات في العالم. أما نسبة الـ20 ٪ ذات أدنى نصيب للفرد من الانبعاثات فقد ساهمت بنسبة 2 ٪ فقط من كل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

إن النظم الطبيعية تُنقّي المياه الجارية عندما يكون المتوفر منها كافيا. ولكن عندما تصبح المياه شحيحة فإن نوعيتها تصبح أيضا رديئة. كما يؤثر أيضا الاستخدام الكثيف للأراضي والتنمية الصناعية على نوعية المياه. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن حوالي مليار نسمة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه نقية.

2- السكان والمياه

تعتبر المياه المورد الذي يعرّف حدود التنمية المستدامة. وأصبحت إمدادات المياه العذبة مستقرة، وصار التوازن بين طلبات البشر والكمية المتاحة منها مزعزعا تزعزعا فعليا. ذلك أن المياه العذبة الضرورية لمعظم الأغراض البشرية لا تتجاوز 2,5 ٪ من جميع المياه الموجودة على كوكب الأرض.

وأما كميات هطول الأمطار فهي تتباين تباينا كبيرا في شتى أنحاء العالم. ومن الملاحظ أن المناطق المتقدمة لديها، في المتوسط، معدل أعلى لهطول الأمطار مما لدى المناطق النامية، ولديها أيضا تكنولوجيا متقدمة تتيح لها استخدام المياه.

وبينما تضاعف عدد سكان العالم ثلاث مرات خلال السبعين سنة الماضية تضاعف استخدام المياه ست مرات تلبية لحاجيات التنمية الصناعية ولتزايد استخدام الري. وعلى نطاق العالم تستخدم سنويا 54 ٪ من المياه العذبة المتوفرة ، وأن ثلثيها يُستخدم في أغراض الزراعة. وبحلول سنة 2025 قد تصل هذه النسبة إلى 70 ٪ بسبب النمو السكاني وحده، وقد تصل إلى 90 ٪ إذا بلغ نصيب الفرد من الاستهلاك في جميع مناطق العالم معدل استهلاك البلدان المتقدمة.

وفي سنة 2000 كان هناك 510 ملايين شخص يعيشون في 31 بلدا تعاني من أزمة في المياه أو من شحة فيها. وبحلول سنة 2025 سوف يرتفع هذا العدد إلى 3 مليارات نسمة يعيشون في 48 بلدا. وتعتبر البلدان بأنها تعاني أزمة في المياه أو شحة فيها تبعا لكمية المياه المتجددة المتوفرة لديها. فالبلدان التي تعاني أزمة في المياه يتوفر لديها 1700 متر مكعب من المياه لكل شخص في السنة. وفي هذا المستوى كثيرا ما تكون المياه متوفرة في أماكن دون أخرى، مما يفرض خيارات محدودة وصعبة بين استخدامات المياه لأغراض الاستهلاك الشخصي، أو الزراعة، أو الصناعة. أما البلدان التي تعاني شحة في المياه فلديها أقل من 1000 متر مكعب لكل شخص سنويا. وفي هذا المستوى قد لا يكون هناك ما يكفي من المياه لتوفير غذاء كاف، وهو ما من شأنه أن يعيق التنمية الاقتصادية ويحدث صعوبات بيئية شديدة.

لقد حدد الخبراء الاحتياج اليومي الأدنى من المياه للشرب والصرف الصحي والطهي بـ50 لترا للفرد وحثوا على الاعتراف بذلك الاحتياج باعتباره المقياس الذي يقاس عليه حق الإنسان في المياه المأمونة. وتشير التقديرات القطرية إلى أن 61 بلدا، يعدّ مجموع سكانها 2,1 مليارين نسمة في سنة 2000، لا يتوفر لديها ما يغطي الاحتياج الأدنى اليومي من مياه الشرب. وإذا أخذنا في الاعتبار استخدامات أخرى ضرورية للمياه (لأغراض الزراعة وحماية النظم البيئية والصناعة) فترتفع الحاجة اليومية إلى 100 لتر للفرد الواحد. وقد قدّر في سنة 2000 عدد السكان الذين يقل استهلاكهم عن هذا المستوى بـ3,75 مليارات نسمة موزّعين في 80 بلدا.

وعند مقارنة الوضع بالمنطقة العربية مع باقي العالم تبدو الأزمة المائية العربية على نحو خطير. فاستنادا إلى تقرير لجنة مياه العالم لعام 2000 الذي أعد خلال العامين 1995–1996 نجد أن نصيب الفرد في العالم قد انخفض خلال ربع قرن 1970–1994 من 12900 متر مكعب إلى 7600 متر مكعب بينما تقلص نصيب الفرد العربي خلال نفس الفترة بـ50 ٪ من 2200 متر مكعب إلى 1200 متر مكعب. وإذا علمنا أن الوطن العربي يمثل 10,4 ٪ من مساحة اليابسة في العالم، بينما لا تتوفر فيه سوى 0,01 ٪ من مجمل الموارد المائية في العالم لأدركنا حجم حاجة الوطن العربي.

ويشل النمو السكاني السريع وغير المخطط في المناطق الحضرية قدرتها على تلبية الاحتياجات المائية. ومع استمرار تزايد سكان الحضر سيتوجب على الناس مزيدا من تقاسم المياه المتاحة. وتشير التقديرات بأن المياه النقية غير متوفرة لنسبة 6 ٪ على الأقل من سكان الحضر وإلى أن 14 ٪ من أولئك السكان يفتقرون إلى الصرف الصحي. و تنتج معظم مدن العالم كميات من القمامة والنفايات الأخرى أكثر مما يمكنها التعامل معها. فحول مكسيكو، مثلا، يعيش 3 ملايين نسمة في مناطق ليست بها توصيلات بشبكة المجاري؛ وبالتالي فإن طبقات المياه الجوفية ملوثة بشدة.

وتحوّل الزراعة والصناعة نحوهما كميات كبيرة من المياه وتترتب على ذلك آثار تكون كارثية في بعض الأحيان. وأشهر مثال معروف في هذا الصدد هو بحر آرال الذي دُمّر بالكامل نتيجة تحويل مياه تغذيته إلى الري. كما جفّت مياه النهر الأصفر في الصين على امتداد 600 كلم من أعاليه إلى مصبه كل سنة في التسعينات من القرن الماضي. وفي عام 1997 جفّت مياه هذا النهر لمدة 226 يوما، ويعتبر ذلك رقما قياسيا. كما أن الريو غراندي الواقع على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك كوّن حاجزا رمليا عند مصبه مما يبرز فقدان تدفقه. وأما في المنطقة العربية فإن مخاطر الأمن المائي تتزايد عاما بعد عام، وذلك بسبب زيادة الطلب على الماء وكثرة المشكلات التي تحول دون استغلال أمثل للموارد المائية الموجودة. ومن

ذلك أنه بالرغم من الجهود المبذولة في سوريا، مثلا، لزيادة المساحات المروية بعد بناء سد الفرات تزايدت الصعوبات يوما بعد يوم بسبب خروج مساحات لا بأس بها من هذه الأراضي نتيجة لزيادة الملوحة فيها. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى الاستخدام غير السليم لمياه الري والذي يضر بالتربة، مما يجبر الدولة إلى إعادة استصلاح هذه الأراضي بإنشاء قنوات تصريف للمياه وهذا ما يكلف أموالا طائلة من الممكن استخدامها في مجالات أخرى. وتعاني مصر والعراق من مشاكل مماثلة نتيجة الإفراط في ري التربة وإغراقها بالمياه مما يؤدي إلى خروج مساحات كبيرة من عملية الإنتاج، إذ تؤدي طرق الري التقليدية إلى هدر في مياه الري يقدر بنحو 37,5 ٪ ، حيث يستخدم حاليا كمية 12 ألف متر مكعب لري الهكتار الواحد بينما تبيّن الدراسات أنه يكفي استخدام 7500 متر مكعب لري الهكتار الواحد.

إن التقديرات الكمية لتوفير المياه أو لاستهلاكها لا تعبر عن التحدي الكامل الذي تمثله الاحتياجات من المياه. ذلك أن نوعية المياه المتوفرة مهمة جدا وتمثل بوحدها تحديا كبيرا. وترتبط نوعية المياه ارتباطا وثيقا بتوفرها، وبالقرارات التي تتخذ بشأن استخدام الأراضي، وبالإنتاج الصناعي والزراعي، وبالتخلص من النفايات. وتفيد منظمة الصحة العالمية أن زهاء 1,1 مليار نسمة لا سبيل لهم للحصول على مياه نقية أيا كانت كميتها. ففي البلدان النامية تُلقى 95 ٪ من مياه المجاري و70 ٪ من النفايات الصناعية دون معالجة، في المياه السطحية ملوّثة بذلك إمدادات المياه الصالحة للاستخدام.

ويزداد التنافس على المياه بتزايد شحتها وتزداد احتمالات الصراعات الدولية بشأن المياه ومسارات مجاريها. فهناك أكثر من 300 شبكة نهرية تعبر الحدود الوطنية وهناك 13 نهرا رئيسيا وبحيرة رئيسية تتقاسمها 100 دولة.

3- السكان والغذاء

إن التدهور البيئي، والنمو السكاني، والزراعة الجاهدة، والتوزيع المتفاوت للغذاء في العالم، كلها مسائل تثير فيما تثير التساؤل التالي: هل سيكون هناك غذاء كاف في المستقبل؟ فهناك مليارات من البشر يفتقرون إلى الأمن الغذائي الذي عرّفته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ببوضع يمكن فيه لجميع الناس في جميع الأوقات الحصول على غذاء مأمون ومغذ لكي يواصلوا حياة صحية ونشطة.

غير أن، في أيامنا هذه، سبقت سرعة النمو السكاني في بلدان كثيرة الإنتاج الغذائي. فمحصول العالم من الحبوب الغذائية زاد بنسبة 1 ٪ تقريبا سنويا خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 1997, وهو ما يقل عن متوسط معدل النمو السكاني البالغ 1,6 ٪ في العالم النامي. وخلال الفترة من عام 1985 إلى 1995 تخلّف الإنتاج الغذائي عن النمو السكاني في 64 من البلدان النامية التي درستها منظمة الأغذية والزراعة ومجموعها 105 بلدا. وكان وضع إفريقيا هو الأسوأ بين أوضاع جميع المناطق الرئيسية.

ويتفاوت تأثر البلدان بهذه الظاهرة: فأستراليا وأوروبا وأمريكا الشمالية لديها فوائض كبيرة من الغذاء للتصدير. ويتزايد عدد سكانها ببطء، إن كانوا يتزايدون على الإطلاق. وبالمقابل هناك مجموعة من البلدان لا تستطيع أن تزرع ما يكفي من الأغذية على أراضيها لإطعام سكانها ولكن بإمكانها أن تعوّض النقص من خلال الواردات. وتشمل هذه البلدان اليابان وسنغافورة وشيلي ودول الخليج العربي المنتجة للنفط. وأما معظم سكان العالم النامي – بما فيه إفريقيا جنوب الصحراء كلها تقريبا – فهم يعيشون في البلدان منخفضة الدخل تعاني عجزا في الأغذية. وهي بلدان لا تنتج ما يكفي لإطعام سكانها ولا تستطيع أن تستورد ما يكفي من الأغذية لسد الفجوة. وفي هذه البلدان يعاني في عام 1999 ما لا يقل عن 800 مليون نسمة من سوء تغذية مزمن. وفي كثير من هذه البلدان تتدهور قدرات إنتاج الأغذية في مواجهة تدهور التربة والنقص المزمن في المياه والسياسات الزراعية غير السليمة وسرعة النمو السكاني.

منذ القديم وحتى منتصف القرن العشرين، اتسعت مساحة الأراضي الزراعية مع انتشار الزراعة من وادي إلى وادي ومن قارة إلى قارة. وخلال هذه الفترة الطويلة جدا، جاء النمو في إنتاج الأغذية أساسا من التوسع في المساحة المزروعة.

ومنذ انتهاء تلك الفترة في منتصف القرن العشرين وإلى غاية الثمانينات منه، كانت الزيادة في المساحة المزروعة متواضعة، وجاءت أربعة أخماس النمو في الإنتاج نتيجة زيادة إنتاجية الأراضي.

وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، انخفض نصيب الفرد خلال الفترة ما بين 1950 و1996 من 0,23 هكتار إلى 0,12 هكتار. وكان تقلص نصيب الفرد في بعض البلدان الهامة كما يلي:

الدولة	1950	1996
الصين	0,17	0,08
الولايات المتحدة	0,53	0,26
الهند	0,22	0,12
بنغلادش	0,20	0,10
باكستان	0,18	0,10
إيران	0,21	0,17
مصر	0,08	0,04
أثيوبيا	0,24	0,07
نيجيريا	0,23	0,09
المكسيك	0,20	0,11

وحسب اسقاطات المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، سيتطلب من مزارعي العالم أن ينتجوا في سنة 2020 كميات من الحبوب الغذائية تزيد بنسبة 40 ٪ عمّا أنتجوه في سنة 1999 وسيتعين أن يتأتّى

معظم هذه الزيادة من خلال الزيادة في إنتاجية الأراضي الزراعية الموجودة ولا من خلال زراعة أراض جديدة. إنه يمكن نظريا أن تزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة 40 ٪، أي بمقدار مليارين من الهكتارات، ولكن معظم الأراضي غير المزروعة تربتها سيئة ولا يهطل المطر عليها بكميات كافية أو يهطل عليها بكميات مفرطة. وسيتطلب إدخال تلك الأراضي في دائرة الإنتاج شبكات ري وإدارة للمياه باهظة التكلفة، وسينبغي اتخاذ تدابير على نطاق كبير لإغناء التربة.

وحسب منظمة الأغذية والزراعة، تخرج سنويا من عملية الإنتاج مساحة تقدر بحوالي 1,5 مليون هكتار من الأراضي المروية بسبب تراكم الأملاح وحده، وهو ما يمثل نصف مساحة الأراضي التي تدخل في عملية الإنتاج. ومن البديهي أنه عندما يحدث نقص في المياه فكثيرا ما يجد المزارعون صعوبة في الحفاظ على الإمدادات الغذائية. ففي ولاية أوتار براديش الهندية، مثلا، ارتفع عدد القرى التي تعاني نقصا في المياه من 17000 إلى 70000 قرية في غضون عقدين، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

ويكون التوسع الحضري غالبا على حساب الأراضي الزراعية. ففي تايلاندا، كان توسع مدينة بانكوك، بسبب النمو السكاني، على حساب 3200 هكتار سنويا خلال التسعينات من القرن الماضي. وبالمثل، يجيء في مصر إنشاء المباني الجديدة دائما على حساب الأراضي الزراعية، لأن سكانها يكتظون على شريط ساحلي من الأراضي الزراعية المروية على طول نهر النيل. ولما كان معظم سكان الصين يتركزون في الأقاليم الزراعية الغنية، فإنه غالبا ما يتم بناء البيوت والمصانع الجديدة بالضرورة على الأراضي الزراعية. وهكذا تفقد الصين ما يقرب من مليون هكتار سنويا تمثل واحدا ٪ من أراضيها الزراعية.

ومن آثار النمو السكاني السريع انكماش حجم المزارع الأسرية. ففي معظم البلدان النامية انخفض حجم المزارع الأسرية الصغيرة إلى النصف خلال العقود الأربعة الماضية، وقُسّمت الأرض إلى قطع أصغر فأصغر لكل جيل جديد من الورثة. فحسب مسح أجرته منظمة الأغذية والزراعة

في أوائل التسعينات من القرن الماضي، كانت مساحة أكثر من نصف المزارع في 75 بلدا ناميا تقل عن هكتار واحد، أي ما لا يكفي لإطعام أسرة ريفية متوسطة العدد (لديها من أربعة إلى ستة أطفال).

وعلى الرغم من قلة البيانات بشأن تدهور المراعي، فإن الاتجاهات في هذا الشأن واضحة. لقد أصبحت احتياجات الماشية من العلف في جميع الدول النامية تقريبا تفوق إنتاج المراعي وغيرها من مصادر العلف. ويقدر الطلب على العلف بـ700 مليون طن سنويا، في حين لا يتعدى إجمالي الإمدادات منه 540 مليون طن. وأصبحت آثار الرعي الجائر على إنتاجية المراعي ظاهرة للعيان على المستوى العالمي. ففي الفترة 1990–1993، انخفض الإنتاج العالمي من لحوم الأبقار بنسبة 3 ٪ تقريبا، في حين لم يحدث تغيير بالنسبة للحوم الضأن. وانخفض نصيب الفرد من إنتاج لحوم الأبقار بنسبة 8 ٪ أثناء تلك السنوات الثلاث، في حين انخفض إنتاج لحوم الضأن بنسبة 5 ٪ .

ويتوقع المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن يتضاعف الطلب على اللحوم في العالم النامي خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2020 بحيث يبلغ 190 مليون طن. ومن المتوقع أن يزيد الطلب على اللحوم في العالم النامي أكثر بكثير من سرعة تزايد الطلب على الحبوب الغذائية، وهو على التوالي 3 ٪ و1,8 ٪. و سيزيد نصيب الفرد من الطلب على اللحوم بنسبة 40 ٪ خلال الفترة من عام 1995 إلى عام 2020. وهذا يعني أن الطلب على الحبوب الغذائية لإطعام الماشية سيتضاعف في البلدان النامية على مدى الجيل المقبل، مما يزيد الضغط على منتجي الحبوب. فإنتاج كل كيلوغرام واحد من اللحوم يستلزم ما يتراوح بين 4 و5 كيلوغرامات من العلف.

ونظرا إلى أن الرعي في معظم المراعي بلغ الآن الحد الأقصى لطاقته الاستيعابية أو أكثر، فإن تحقيق زيادة ملموسة في إنتاج لحوم الأبقار والضأن يمكن أن تحدث في حظائر التسمين. غير أن هذا المورد أيضا غير متأكد لعدم توفّر فائض كبير من الحبوب لتسمين الماشية، وبالتالي قد لا تحدث زيادة كبيرة في لحوم الأبقار والضأن في العقود المقبلة.

وأظهر تقييم للأمم المتحدة للمناطق الجافة في العالم أن الخسائر في إنتاج الماشية بسبب تدهور المراعي بلغ مجموعها 23,2 مليار دولار سنة 1990. وتتوزع هذه الخسارة بالدولار كما يلي: آسيا (8,3 مليار)، إفريقيا (7مليار)، أمريكا الشمالية (2,9 مليار)، أستراليا (2,5 مليار)، أمريكا الجنوبية (2,1 مليار)، أوروبا (600 مليون).

4- الفقر والبيئة

يعيش حوالي 1,2 مليار شخص في شتى أنحاء العالم على أقل من دولار واحد يوميا وهي حالة توصف بأنها افقر مدقعب وتتسم بالجوع والأمية والضعف والمرض والوفاة السابقة لأوانها. ونصف سكان العالم يعيشون على دولارين أو أقل يوميا.

ويفتقر حوالي 60 ٪ من سكان البلدان النامية إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية، ويفتقر ما يقارب الثلث إلى إمدادات المياه النقية، ويفتقر الربع إلى السكن اللائق، ويفتقر 20 ٪ إلى الخدمات الصحية الحديثة.

ومن المعروف أن الخصوبة تبلغ أعلى درجاتها في أشد البلدان فقراً وبين الفقراء في هذه البلدان. وتسهم قلة الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات، ولا سيما للمرأة، في الفقر في هذه البلدان. ولا تستطيع خدمات الصحة الإنجابية أن تفي حتى بالحاجات الحالية للمرأة التي تريد أن تمنع الحمل أو تؤخره. كما أن معدلات الوفيات النفاسية مرتفعة ومعدلات استخدام وسائل منع الحمل منخفضة.

وتتعرض البلدان الفقيرة أكثر من غيرها لتحديات تدهور التربة والمياه. فكما أن الوفرة تزيد في استهلاك الطاقة وفي انتاج النفايات فإن الفقر يدمر هو أيضا البيئة. ولهذا السبب بدأ الاهتمام العالمي ينصبّ على العلاقة المعقدة بين التدهور البيئي والفقر. وقد يكون فهم هذه العلاقة هو السبيل إلى وضع نهاية للفقر وسد الفجوة بين الدول الأكثر وفرة والدول الأقل وفرة.

وتتزايد الضغوط السكانية في المناطق الهشة إيكولوجيا في المدينة وفي الريف على حد سواء. فارتفاع الخصوبة وتزايد السكان في المناطق الأكثر فقرا يدفعان بالسكان نحو المناطق الهشة إيكولوجيا نتيجة لنقص الأراضي اللازمة للزراعة المعاشية، ونتيجة للسياسات الاقتصادية التي تشجع الحيازات الكبيرة، والزراعة الكثيفة، ونتيجة للفقر وارتفاع الكثافات السكانية. فعلى سبيل المثال نجد أن الزراعة القائمة على إزالة الأشجار وحرقها وكذلك عمليات قطع الأخشاب آخذة في التوسع في محميات شبه جزيرة يوكوتان بالمكسيك، بسبب سرعة الهجرة الداخلية إليها وارتفاع الخصوبة بها. وتحت الضغط السكاني المستمر اقتلع لأغراض الزراعة المعاشية الغطاء الغابي لتلال غارو بشمال شرق الهند . كما أن تزايد الفقر في المجتمعات الساحلية وسرعة النمو السكاني في المدن الكبيرة الممتدة على ساحل غرب إفريقيا يدفعان أيضا إلى تدمير مستنقعات المنغروف من أجل الحصول على خشب الوقود وإلى صيد الأسماك بالديناميت في مياه مصائد تربية الأسماك. وفي هذه الأمثلة وأخرى كثيرة يبدو الفقراء أنهم عوامل التدمير في البيئات الهشة. فالفقراء يعتمدون اعتمادا مطلقا على الموارد الطبيعية كمصدر مباشر للدخل لأن الفقر لا يتيح لهم خيارات أخرى. ففي حالة تلال غارو بشمال شرق الهند لا توجد أرض بديلة متاحة، وفي ساحل غرب إفريقيا فإن الطلب الحضري على الأسماك وخشب الوقود هو مصدر الدخل الفوري. وهكذا يبدو الفقراء في نهاية سلسلة طويلة من السبب والنتيجة. وفي الواقع، إنهم رُسّل عدم الاستدامة أكثر من كونهم المسببين لها. ففي الواقع إن المزارعين الأغنى هم الذين يكتسحون الغطاء النباتي من خلال استصلاحاتهم واسعة النطاق للأراضي ، وباستخدامهم المفرط للكيمياويات الزراعية، وباستخدامهم المفرط لموارد المياه الجوفية لأغراض الري، وباستخدامهم المفرط لأراضي الرعي، وباستغلالهم المفرط للتربة لأغراض الإنتاج التصديري.

وستظل المجتمعات الريفية تعتمد بشدة على الزراعة والموارد الطبيعية كسبيل للرزق. وسوف يزيد التدهور البيئي إلى زيادة فقرها، وعليه فإن الحفاظ على البيئة والتخفيف من الفقر يشكلان هدفين متوازيين. ولقد

أثبتت التجربة أنه في معظم الحالات التي يحظى فيها الفقراء بملكية مأمونة للأراضي فإنهم يستثمرون في حماية أراضيهم وبيئتهم.

5- الاتجاهات البيئية الإقليمية

أبرز تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لسنة 2000 سمات الاتجاهات البيئية الرئيسية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت هذه السمات كما يلي:

أ- آسيا: يوجد في آسيا 29,5 ٪ من مساحة أراضي العالم، تعيل 60 ٪ من سكان العالم. والكثافات السكانية العالية والفقر الواسع الانتشار يجهدان البيئة إجهادا هائلا. ومن بين التحديات الرئيسية في هذا الصدد مايلي:

تدهور الأراضي: يعيش 1,3 مليار نسمة على الأقل (يمثلون 39 ٪ من سكان المنطقة) في مناطق معرضة للجفاف والتصحّر. وقد تصحّر بالفعل أكثر من 350 مليون هكتار وأصيب 550 مليون هكتار (حوالي 20 ٪) من الأراضي المزروعة بتدهور تربتها. وفي الهند وإيران وباكستان تساهم التعرية بفعل المياه والرياح مساهمة كبيرة في تدهور التربة. ففي الهند تعرضت نسبة 27 ٪ من التربة لتعرية شديدة وتعاني الصين والهند وباكستان من تملّح الأراضي الناجم عن الري المفرط بالمياه الجوفية. كما أن الاستعمال المفرط للمواد الكيمياوية الزراعية مسؤول عن تدهور الأراضي في كثير من بلدان هذه المنطقة.

إزالة الغابات: لقد أخذ الغطاء الغابي ينحسر بسرعة عبر آسيا نتيجة الإستغلال غير القابل للاستدامة لاحتياطيات أشجار الخشب وللتوسع الزراعي بلا ضابط. وستة بلدان (هي الصين وإندونيسيا وماليزيا وميانمار والفلبين وتايلندا) مسؤولة عن ثلاثة أرباع عمليات إزالة الغابات التي جرت مؤخرا في المنطقة. ويسهم قطع خشب الوقود، ونظم الري، ومشاريع التوليد الكهرمائي، والتعرية، وتنمية البنيا التحتية (مد الطرقات، البناء...)، والكوارث الطبيعية والحرائق، كلها تسهم في إزالة الغابات. فالحروب

تسببت في تعرية الغطاء النباتي في فيتنام ولاوس، بينما كانت حرائق الغابات عاملا مهما في إندونيسيا. وبالمقابل أدى اعتماد سياسات مستدامة لإدارة الغابات إلى إبطاء استنزاف الغابات في تايلندا وفيتنام وكمبوديا.

استنزاف موارد المياه: تستهلك الزراعة نسبة مئوية من المياه العذبة في آسيا أكبر مما تستهلكه في أي جزء آخر من العالم، وستكون المياه العذبة العامل المقيّد الرئيسي لإنتاج مزيد من الأغذية في المستقبل. وتتسبب السدود والري بالمياه الجوفية في إحداث خلل في الدورة الهيدرولوجية الطبيعية، مما أدى إلى انخفاض مستويات الأنهار، واستنزاف الأراضي الرطبة وطبقات المياه الجوفية، وتملّح الأراضي الزراعية. وتتسبب المياه القذرة وسوء الصرف الصحي سنويا في ما يناهز 500000 وفاة بين الرضع. فأنهار آسيا تحوي كميات من البكتيريا من النفايات البشرية تزيد ثلاث مرات عن المتوسط العالمي. ولا تتوفر مياه الشرب المأمونة لواحد بين كل ثلاثة من الآسيويين، وكثيرا ما يكون ذلك نتيجة لتلوث المياه الجوفية واحتياطيات المياه السطحية بفعل المجاري والنفايات الصناعية.

انبعاثات الكربون: أصبح تلوث الهواء الآن جزءا من بيئة المنطقة وسببا من أسباب الوفيات فيها. ففي الصين، مثلا، يؤدي الدخان والجسيمات الصغيرة المنبعثة من حرق الفحم سنويا إلى أكثر من 50000 وفاة سابقة لأوانها وإلى 400000 حالة جديدة من حالات الالتهابات.

ولقد زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في آسيا بمقدار ضعف متوسط المعدل العالمي البالغ 2,6 ٪ سنويا خلال الفترة 1975–1995. واحتلت الصين واليابان مركز الصدارة في هذا الصدد.

التحضر: يوجد في آسيا 160 من مدن العالم التي يزيد عدد سكانها عن الـ 750000 نسمة ومجموعها 369 مدينة. وغالبا ما فاقت سرعة النمو السكاني في آسيا سرعة تنمية البنى التحتية الحضرية، مما يزيد في تضخّم الأحياء الفقيرة ومدن الأكواخ. ففي كولمبو، مثلا، يقيم نحو 50 ٪ من سكان الحضر في أحياء فقيرة.

ب- إفريقيا: من بين القضايا البيئية الرئيسية في إفريقيا ما يلي:

تدهور الأراضي: أصاب تدهور الأراضي في إفريقيا 500 مليون هكتار، تمثل 65 ٪ من الأراضي الزراعية. ومن المتوقع أن ينخفض الانتاج الزراعي ب50 ٪ خلال الـ40 عاما القادمة إذا استمر التدهور بالوتيرة الحالية. وفي منطقة جنوب إفريقيا يمثل الإفراط في رعي الماشية عاملا رئيسيا من عوامل تدهور التربة. وفي شمال إفريقيا تواجه أجزاء كبيرة تصحرا ناجما عن الإفراط في الرعي، وتفاوت هطول الأمطار، وحالات الجفاف. وفي غرب إفريقيا ووسطها ألحق تزايد أعداد السكان إلى جانب الزراعة المتنقلة أضرارا بمساحات كبيرة من الأراضي.

إزالة الغابات: مع أن الغابات الإفريقية ما زالت تمثل 17 ٪ من الغابات العالمية فإنها تتدهور باضطراد نتيجة للنمو السكاني، والجفاف، والتوسع الزراعي، والزراعة المتنقلة، وقطع خشب الوقود، والاستغلال التجاري، وحرائق الأدغال، والحروب الأهلية، وعدم الاستقرار السياسي. ولقد فقدت إفريقيا غطائها الغابي بمعدل سنوي قدره 0,7 ٪ خلال الفترة 1990-1995. ويعتمد 90 ٪ من السكان على الحطب لأغراض الطاقة. وقد تضاعف إنتاج الحطب والفحم النباتي واستهلاكهما خلال الفترة ما بين عامي 1970 و1994.

استنزاف موارد المياه: بالرغم من تواجد بحيرات وأنهار وفيرة المياه في إفريقيا فإن هذه القارة لا تستخدم سوى 4 ٪ من موارد المياه العذبة المتجددة في العالم. ويواجه 14 بلدا في إفريقيا أزمة في المياه. ومن المتوقع أن يواجه 11 بلدا آخر وعلى الأخص دول شمال إفريقيا نفس الأزمة بحلول سنة 2025. وسوف يزيد الطلب على المياه بنسبة 3 ٪ على الأقل سنويا حتى سنة 2020 مع تزايد أعداد السكان ونمو الاقتصاد.

التحضر: يتجاوز النمو الحضري السنوي في إفريقيا 4 ٪ وهو الأعلى الآن في العالم. ويتم هذا النمو في واقع يتسم ببنية أساسية حضرية سيئة وتوسع حضري بدون خدمات أو مرافق مخططة.

وأما انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في إفريقيا فما زالت منخفضة لأن المنطقة لا تساهم سوى بـ3,5 ٪ من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم.

ت– أمريكا اللاتينية: من بين التحديات الرئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ما يلي:

تدهور الأراضي: لقد أصاب تدهور التربة مساحة تقدر بـ300 مليون هكتار من الأراضي، نتيجة لتآكل التربة واستخدام الكيمياويات. كما يقدر أن مساحة أخرى تبلغ 100 مليون هكتار قد تعرضت للتدهور من خلال إزالة الغابات، فضلا عن تعرّض مساحة أخرى قدرها 70 مليون هكتار للرعي المفرط.

إزالة الغابات: إن أمريكا اللاتينية، التي حبتها الطبيعة بأغنى غطاء من الغابات المدارية في العالم، هي محور الجهد العالمي الذي يرمي إلى تحقيق الاستدامة. فزهاء نصف المنطقة ما زال مغطى بغابات طبيعية، ولكن نسبة قدرها 3 ٪ من هذا الغطاء الغابي فُقدت أثناء الفترة 1990–1995.

استنزاف موارد المياه: مع أن أمريكا اللاتينية لديها شبكات مياه عذبة ممتدة، فإن حوالي ثلثي المنطقة مصنّف في فئة الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة. وفي بعض المناطق يتم استغلال المياه الجوفية بمعدلات غير قابلة للاستدامة بحكم تزايد الطلب على المياه للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية. ويظل التلوث والصرف الصحي قضيتين رئيسيتين. وتتعرض المنطقة لتصريف مواد كيمياوية سامة، من أنشطة التعدين والأنشطة الصناعية الواسعة، في شبكات المياه الموجودة فيها.

التحضر: إن 75 ٪ من سكان المنطقة حضر بالفعل، وكثيرون منهم يقيمون في مدن ضخمة مثل مكسيكو (16,5 مليون نسمة)، وساو باولو (16 مليون نسمة) وريو دي جانيرو (10 مليون نسمة). وتعيش أعداد كبيرة من سكان المدن في تجمعات عشوائية ومدن أكواخ. وأصبحت نوعية الهواء في معظم المدن الرئيسية تهدد التنوع البيولوجي في المنطقة.

ث- غرب آسيا: إن الكثافة السكانية في غرب آسيا (المشرق العربي) هي أقل بكثير من المتوسط العالمي. بيد أن شحة موارد المياه وتدهور الأراضي يمثلان تحديا متزايدا. لقد حقق استغلال موارد النفط في المنطقة فوائد كبيرة لبعض البلدان ولكن تكلفته كانت كبيرة أيضا. فالتلوث وقصور إدارة النفايات يسببان تدهور البيئة البحرية والساحلية. ومن القضايا البيئية الرئيسية ما يلي:

تدهور الأراضي: ولئن يعتبر تدهور التربة مشكلة خطيرة منذ أمد طويل إلا أنها تفاقمت في العقود القليلة الماضية. إن حوالي 96 ٪ من الأراضي معرضة للتصحر؛ وقرابة أربعة أخماس منها عبارة عن صحاري بالفعل أو في طور التصحّر. وأدى تزايد الطلب على الأغذية بسبب النمو السكاني إلى الإفراط في الرعي وامتداد زراعة الحبوب الغذائية إلى أراضي الرعي.

استنزاف موارد المياه: إن المياه مورد ثمين محدود في المنطقة، ويمكن أن يشعل صراعات خطيرة؛ كما أن هطول الأمطار قليل وغير منتظم فضلا عن أن درجة التبخر مرتفعة. وتؤدي سرعة النمو السكاني، بالنسبة إلى تنمية موارد المياه، إلى انخفاض نصيب الفرد من استخدام المياه.

ولبعض الأقطار العربية أنهار ولكنها تنبع خارج حدودها مما يعرضها إلى الدخول في صراعات بخصوص مخصصات المياه. ويؤثر تسلل مياه البحار والتلوث بالنفايات البشرية والصناعية وبمبيدات الآفات في نوعية المياه. إن عمليات إزالة الملوحة ومعالجة المياه العادمة الباهظة التكلفة قد تخفف من حدة المشاكل ولكنها لا تحلها. ففي منطقة الدوحة، على سبيل المثال، تتداخل مياه الخليج المالحة ضمن أحواض مياهها الجوفية بما يعادل ١ كم سنويا، وعلى ذلك فإن المخزون الجوفي القطري من المياه سيصبح تقريبا غير صالح للاستهلاك البشري.

التحضر: إن أكثر من ثلثي السكان يعيشون في مناطق حضرية. وقد شمل بالدرجة الأولى عددا محدودا من المدن التي تتركز فيها الفرص الاقتصادية والبنى التحتية. ورغم محاولة تخطيط استخدام الأراضي فإن

النمو العمراني الفوضوي والتعدي على الأرض الزراعية شائعان. كما تتوسع المناطق المحيطة بالمدن بدون خدمات ومرافق مخططة.

انبعاثات الكربون: إن تنمية صناعة النفط وسرعة النمو الصناعي والسكاني جعلتا بعض البلدان من مستهلكي الطاقة بدرجة عالية. ومن ثم بلغت انبعاثات المواد الهيدروكربونية وثاني أكسيد الكربون وغيرهما من الملوثات في الجو مستويات تدعو إلى القلق، لا سيما في المدن الكبرى.

إن معظم الاستهلاك يحدث في البلدان الصناعية ولكنه يتزايد بسرعة في أماكن أخرى من العالم مع تزايد الدخل. وبالتالي فإن التدابير الرامية إلى الاقتصاد في استخدام الطاقة وكبح التلوث والحد من الطلب على الموارد الطبيعية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

الفصل الرابع عشر :

التنمية البشرية

1 – المفهوم والمضمون

إن التنمية البشرية كما يعرّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) في أول تقرير له حول التنمية البشرية عام 1990 هي "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. إن هذه الخيارات من حيث المبدأ بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق، فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الاساسية في ثلاثة: هي أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص سيظل بعيد المنال.

بيد أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى فرص الخلق والإبداع، واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الانسان.

وللتنمية البشرية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، إما للتمتع بوقت الفراغ، أو في الأغراض الإنتاجية، أو الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية. وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية".

وقبل أن يصل مفهوم التنمية البشرية إلى هذا المضمون عرف تطورات من عقد إلى آخر واستعملت تعابير مختلفة للدلالة عليه ومنها "تنمية العنصر البشري" أو "تنمية الرأسمال البشري" أو "تنمية الموارد البشرية" أو "التنمية الاجتماعية". وكان مضون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة؛ فخلال الخمسينات ارتبط بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل الاهتمام بعد ذلك للتركيز على التعليم والتدريب ومن ثم على إشباع الحاجات الأساسية. وأصبح المضمون اليوم يركز على "تشكيل القدرات البشرية" وكذلك مضمون "تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة" في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الانسان.

إن نقطة الخلاف الأساسية كانت، وما زالت، تتمثل في كيفية النظر إلى زيادة النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي؛ فهل يمكن اعتبار هذه الزيادة تلخص بحد ذاتها التنمية البشرية؟ أو هل يجب اعتبارها الزيادة شرطا ضروريا ولكن غير كاف لتحقيق التنمية البشرية؟

يبدو أن الفكر التنموي الحديث، بعد أكثر من أربعة عقود من النقاش قد عاد ليكتشف الحقيقة البديهية وهي " أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها"، تماما كما كان فلاسفة اليونان قد اكتشفوا ذلك من قبل، وخصوصا أرسطو عندما قال إنه " من الواضح أن الثروة لا تمثل الخير الذي نسعى إلى تحقيقه، فهي مجرد شيء مفيد للوصول إلى شيء آخر" أو كما قال ابن خلدون في مقدمته أن "الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة، وكل ما في الطبيعة مسخر له".

وبعد أن كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات مقاربة اقتصادية صرفة، فإنها تعززت في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بمقاربة اختصاصات ومعارف أخرى كالتاريخ والجغرافيا والحقوق وعلم الاجتماع. فقد أدرك الأخصائيون، وهم يواجهون الواقع المر للتخلف، أنه من العجائز لدولة من الدول أن تشهد نموا سريعا وأن تظل مع ذلك دولة متخلفة. ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربة متعددة الإختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية للخروج من اختزال التنمية

في نمو الثروة المادية. إن التنمية هي أولا وقبل كل شيء سيرورة تغيير تشترط المساهمة الفعّالة للأفراد والمجموعات. أما إرادة الناس وقدرتهم على استخلاص العبر من تجاربهم فهما شرطان جوهريان لخلق ديناميكية التنمية. وهذا هو ما أدى بالأخصائيين إلى ترك التحاليل الميكانيكية التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات، وإلى إبراز أهمّية دور الدولة والمؤسسات وتأهيل الأفراد في عملية االتنمية.

وقد نشأ وعي لدى البشرية، في العقود الأخيرة، بالحدود والقيود التي يفرضها الغلاف الحياتي la biosphère أمام التنمية . كما أدخلت ظواهر مثل الإكتظاظ السكاني بالتجمعات الحضرية العظمى، والتصحر، وتفاقم مخاطر تلوث الهواء والمياه، أدخلت تغييرات على مقاربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مقاربة صارت تسعى بالتعاون مع علوم الطبيعة إلى البحث عن توازن جديد بين الناس ومحيطهم. كما صارت تطرح قضايا التنمية المستديمة لحماية فرص حياة الأجيال المقبلة ولاحترام النظم الطبيعية التي تتوقف عليها الحياة كلها. وهكذا وسّع أخصائيو التنمية دائرة تحاليلهم ومقترحاتهم في المسألة لمواجهة الهوة المتزايدة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية، وتحسبا لما قد يجره مستقبلا النمو العشوائي من نتائج وخيمة على الوسط الطبيعي.

وتختلف طريقة تحليل التنمية البشرية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي، وتكوين رأس المال البشري ، أو تنمية الموارد البشرية، أو الرفاهية والإحتياجات الأساسية البشرية. لذا فإنه من الضروري تحديد الفروق بين المانهج بوضوح لتجنب أي لبس:

– فنمو الناتج القومي الإجمالي يُنظر إليه هنا على أنه ضروري، لكنه غير كاف للتنمية البشرية. فقد تفتقر بعض المجتمعات إلى التقدم البشري رغم سرعة نمو الناتج القومي الاجمالي أو ارتفاع دخل الفرد ما لم تتخذ بعض الخطوات الاضافية.

– تتوجه نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية إلى الناس باعتبارهم وسيلة وليسو غاية. ولا تهتم هذه النظريات إلا

بجانب العرض أي في اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع. ويُقصد بوجهة النظر هذه أن البشر هم أكثر من عوامل الإنتاج نشاطا لكنهم ليسوا سلعا إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى. فهم الهدف الأسمى للعملية الإنتاجية والمنتفعين بها.

– تنظر مناهج الرفاهية البشرية إلى الناس كمنتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها. وتهتم هذه المناهج بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج.

– عادة ما يركز منهج الإحتياجات الأساسية على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة ، مثل: الغذاء، والمأوى، والملبس، والرعاية الصحية والمياه. وإزاء هذا التركيز على توفير السلع والخدمات تتوارى مسألة الخيارات البشرية.

لا شك أن النمو الاقتصادي، وتزايد المبادلات الدولية، وشتى أنواع التقدم التكنولوجي، تمثل عناصر هامة ولكنها تتصل كلها بوسائل التنمية وليس بغاياتها. والحال أن الإنسان، بلغة الفلاسفة، وبصرف النظر عن كونه كائنا طبيعيا وعنصرا من الكون الفسيح، هو "غاية في ذاته ولذاته". وهكذا يجعل نموذج التنمية البشرية الذي أقره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 الناس محور التنمية، ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية ويوسع الخيارات المتاحة أمام الأفراد في إطار يربط التنمية بتوفير حياة توافق آمالهم. ومن هذا المنطلق تُطرح "مشروعية وسائل التنمية" من الزاوية التالية: إلى أي مدى تساهم هذه الوسائل في عملية التنمية البشرية ؟ ويتوقف الأمر على مدى ما تتيحه وسائل التنمية من توسيع في الخيارات أمام الأفراد توسيعا يسمح لهم باستغلال تام ومتناغم لقدراتهم وبعيشة خلاقة ومنتجة. ويقضي توسيع الخيارات بتعزيز القدرات البشرية أي بمجموع الإمكانات المتاحة للفعل وللوجود. ومن بين القدرات الضرورية للتنمية البشرية: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.

لقد فرضت هذه المسائل نفسها على المستوى العالمي، وناقش رؤساء دول وحكومات جميع بلدان العالم في المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في سنة 2000 التفاوتات الصارخة القائمة في العالم على صعيد التنمية البشرية. وصاغوا إعلانا يعرف بـ"إعلان الألفية" ويتكون من ثمانية أهداف يلزم تحقيقها بحلول عام 2015 من أجل التقدم بالتنمية البشرية. وقد حددت سنة 2015 بالتاريخ الأقصى لبلوغ كل هدف من الأهداف وحددت سنة 1990 بالسنة المرجعية لقياس التقدم، إذا كان الهدف مثلا هو أن ينخفض معدل الفقر بمقدار النصف عند حلول 2015 فذلك يعني تخفيضه بـ50٪ بالنسبة لما كان عليه سنة 1990. والأهداف الثمانية هي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تأمين التعليم الإبتدائي للجميع.
- تطوير المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء.
- تخفيض وفيات الرضع.
- تحسين صحة الأم.
- مكافحة فيروس فقدان المناعة / سيدا.
- تأمين استدامة الموارد البيئية.
- إنشاء الشراكة من أجل التنمية.

ويقيّم تقرير التنمية البشرية للعالم لسنة 2002 مدى تقدّم مختلف البلدان في التنمية البشرية على ضوء الأهداف المرسومة للتنمية في "إعلان الألفية" السالف الذكر بين 1990 و2000. ويصنّف التقرير المذكور البلدان إلى خمسة أصناف بحسب التقدم الذي حققته:

- بلدان حققت الهدف: وهي التي أنجزت الهدف المرسوم لسنة 2015.

- بلدان سائرة إلى تحقيق الهدف: وهي التي أنجزت ما لا يقل عن 90٪ من التقدم الذي ينبغي تحقيقه خلال الفترة 1990–2000 لبلوغ الهدف المرسوم لسنة 2015.

– بلدان متأخرة: وهي التي أنجزت بين 70٪ و89٪ من التقدم الذي ينبغي تحقيقه خلال الفترة 1990–2000 لبلوغ الهدف المرسوم لسنة 2015.

– بلدان متأخرة جدا: وهي التي أنجزت أقل من 70٪ من التقدم الذي ينبغي تحقيقه خلال الفترة 1990–2000 لبلوغ الهدف المرسوم لسنة 2015.

– بلدان متقهقرة: وهي التي انخفض مستواها بـ5٪ على الأقل عما كان عليه سنة 1990 .

ولئن يبدو من خلال تقرير التنمية البشرية للعالم لسنة 2002 أن عديد البلدان أحرزت تقدما لبلوغ أهداف "إعلان الألفية" إلا أن احتمال بلوغ هذه الأهداف ضئيل بالنسبة لغالبية البلدان الأكثر فقرا في العالم.

أما بخصوص التقدم نحو التخفيض من الفقر المالي بمقدار النصف، فيبين تطور متوسط الدخل أن عديد البلدان ستلقى صعوبات لبلوغ هذا الهدف. فكان هناك في سنة 1999 ما يناهز 2,8 مليار نسمة يحصلون على دولارين اثنين في اليوم، من بينهم 1,2مليار شخص ليس لهم سوى ما يسد رمق العيش وربّما دون ذلك، أي ما يقل عن دولار واحد في اليوم .

الجدول 15: السكان الذين يقل كسبهم اليومي عن دولار واحد

المنطقة	النسبة من مجموع السكان		العدد (بالمليون)	
	1990	1999	1990	1999
إفريقيا جنوب الصحراء	47.7	46.7	242	300
شرق آسيا	27.6	14.2	452	260
جنوب آسيا	44	36.9	495	490
أمريكا اللاتينية	16.8	15.1	74	77
أوروبا الشرقية ووسط آسيا	1.6	3.6	7	17
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.4	2.3	6	7
المجموع	29%	22.70%	1276	1151

المصدر: البنك الدولي 2002

ولكن يرتبط مدى انتشار الفقر المالي المطلق في بلد من البلدان بنصيب الفرد من الدخل الداخلي الخام وبتوزيعه في البلاد معا. ومن أجل التخفيض من الفقر المالي بمقدار النصف بحلول 2015 ينبغي أن ينمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بمعدل3,7 ٪ سنويا، وهو نمو لم تعرفه خلال التسعينات إلا 24 بلدا فقط من بين البلدان الناميّة منها الصين والهند. ولا تسير 130 بلدا تمثل 40٪ من سكان العالم بالنسق المطلوب، من بينها 52 بلدا كان نموها سلبيا في التسعينات. وهنا أيضا، يكاد ينعدم النمو بين أشد البلدان فقرا في العالم: 40 بلدا من بين 44 بلدا من إفريقيا جنوب الصحراء كان نموها بطيئا للغاية. واليوم صارت هذه البلدان الأربعون والتي تضم أكثر من 50٪ من سكان المنطقة المذكورة أفقر مما كانت عليه في سنة 1990.

إن حظوظ الأطفال من دخول المدرسة الابتدائية، ومن المساواة في التعليم بين البنين والبنات، قد أحرزت تقدما في عدد من البلدان النامية. لقد ارتفعت معدلات التسجيل بالمدارس الإبتدائية على الصعيد العالمي من 80٪ في سنة 1990 إلى 84٪ في سنة 1998. ولكن هذا لا ينفي أن من بين 680 مليون طفل في سن التمدرس هناك 133 مليون خارج المدارس من بينهم 97٪ يعيشون في البلدان النامية.

لقد حققت عديد البلدان النامية هدف القضاء على الجوع، أو اقتربت من ذلك. فهناك قرابة 60 بلدا تعد نصف سكان المعمورة قلصت الفقر بمقدار النصف أو هي في طريقها إلى ذلك بحلول عام 2015 . ولكن هذا التقدم هو أبعد من أن يكون شاملا، من ذلك أن 24 بلدا لا تنبئ أوضاعها بخير، من بينها 6 بلدان بإفريقيا جنوب الصحراء صارت أوضاعها اليوم أسوأ مما كانت عليه في التسعينات. وتشير الإحصاءات إلى أن 815 مليون شخص يعانون من نقص في التغذية خلال الفترة 1997–1999 ويوجد 777 مليون منهم بالبلدان النامية. ونظرا للنمو الديمغرافي الشديد، لا ينخفض عدد جياع العالم بسرعة. وقد تراجع عددهم خلال التسعينات بـ6 ملايين شخص سنويا فقط، وعلى هذا النحو سوف يستغرق القضاء على الجوع 130 سنة أخرى.

ويعتبر وقف انتشار فيروس فقدان المناعة/سيدا هدفا آخر من أهداف "إعلان الألفية". ففي سنة 2000 أودى هذا المرض بحياة قرابة 22 مليون شخص وترك 13 مليون طفل يتيم أحد أبويهم. إلى جانب ذلك هناك 40 مليون فرد مصابين بالفيروس 90٪ منهم في البلدان النامية و75٪ في إفريقيا جنوب الصحراء. في بوستوانا، وهو البلد المصاب أكثر بهذه الآفة، هناك ما يزيد عن ثلث السكان من الكهول مصابون بالمرض، وأصبح أمل الحياة عند الولادة في هذا البلد يقدر بـ36 سنة فقط، ولولا هذا الداء لتضاعف الأمل مرتين. أما في بوركينا فاسو، وهي لا تحتل إلا المرتبة العشرين في قائمة البلدان المصابة، فيقدر عدد الكهول المصابين بفيروس فقدان المناعة/ سيدا بـ333.000 ، وفيها تقلص أمل الحياة بثماني سنوات. ولا يمثل هذا الانهيار لأمل الحياة إلا جانبا من المشكلة. ففي تايلاند شهد ثلث الأسر الريفية المصابة بالسيدا مداخيله تتدنى بمقدار النصف لأن عدد المرضى وعدد الذين يعتنون بهم يقلص من اليد العاملة الأسرية الضرورية للأعمال الزراعية. وبالموازاة مع ذلك، صارت النفقات الطبية ثقيلة جدا: إذ يبلغ متوسط كلفة العلاج في إفريقيا جنوب الصحراء ما يعادل 300 دولارا لكل مصاب بالسيدا، أي ما يزيد عن نصف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام. ويوجد في أمريكا اللاتينية 1,3 مليون شخص مصابين بالمرض. وفي أوروبا الوسطى والشرقية ما انفك معدل الإصابات يزداد، وتعد أوكرانيا وحدها 240.000 فردا حاملا الفيروس. وتبين الإحصاءات أن السيدا بدأت تتفشى في آسيا ويقدر عدد المصابين بها بـ4 ملايين في الهند، مما يجعل هذا البلد بحساب المطلق يحتل المرتبة الثانية بعد جنوب إفريقيا.

ويطرح "إعلان الألفية" أيضا قضية المساواة في الحقوق والحظوظ بين الجنسين بخصوص التعليم داعيا إلى إيجاد حلول للفوارق المهولة القائمة في عديد من بقاع العالم، وبالخصوص في إفريقيا وجنوب آسيا. فمن بين 854 مليون كهل أمي في العالم هناك 544 مليون إمرأة؛ ومن بين 113 مليون طفل خارج المدرسة الابتدائية تمثل الفتيات 60٪ منهم. وليس التعليم سوى جانب من جوانب التنمية البشرية الحبلى بضروب التمييز

بين الجنسين. وعلى الصعيد العالمي، لا تتقاضى المرأة إلا قرابة 75٪ من الأجور التي يتقاضاها الرجال لأعمال مكافئة. فبالإضافة إلى العنف المسلط عليها والشائع في عديد البلدان هناك "النساء المفقودات". ويقدر عددهن في العالم بقرابة 100 مليون إمرأة، من بينهن 50 مليون في الهند وحدها. وهن يفقدن الحياة لأنهن إناث وذلك بقتل البنات أو بسبب الإهمال أو الإجهاض.

أما ما يتصل بقضايا البيئة فكان من الصعب تحديد أهداف دقيقة على الصعيد العالمي وذلك بسبب تنوع المشاكل البيئية باختلاف البلدان والمناطق. لذلك صاغ "إعلان الألفية" هذا الهدف في شكل مبادئ عامة تدعو إلى التنمية المستديمة.

ولقد أضحى من المسلّم به أن إصدارات ثاني أكسيد الكربون تمثل واحدا من الأسباب الرئيسية لارتفاع حرارة الأرض. وهي في تزايد كبير إذ ارتفعت من 5,3 مليار طنا في عام 1980 إلى ما يزيد على 6,6 مليار طنا في عام 1998.

وقد صارت عمليات الإنتاج في كل مناطق العالم تتجه نحو إقتصاد الطاقة، ولكن هذه التطورات الإيجابية تظل غير كافية للحد من إصدارات ثاني أكسيد الكربون في العالم بسبب تزايد حجم المنتوجات. وهذا ما يفسر توصية "معاهدة كيوتو" حول التغيرات المناخية بأن تبدأ عملية الحد من الإصدارات بمكافحة التلوث الصناعي. بيد أن الـ165 بلدا المتسببة في 89٪ من إصدارات ثاني أكسيد الكربون، ومن بينها الولايات المتحدة المسؤولة عن ربعها، لم تصادق على "معاهدة كيوتو". علما وأن سوء الظروف البيئية تلحق الضرر بالفقراء من السكانقبل غيرهم.

وتتسبب المخاطر التقليدية مثل عدم توفر الماء الصالح للشراب، ونقص المعدات الصحية، وغياب التجهيزات اللازمة لصرف النفايات، في عديد الأمراض كالإسهال وحمّى المستنقعات والكوليرا. ففي سنة 2000, لم يتوفر لـ1,1 مليار نسمة الحصول على الماء الصالح للشراب؛ كما

أن 2,4 مليار نسمة لم يتوفر لديهم أي شكل من أشكال التجهيز الصحي. ويترتب عن ذلك كله مخاطر صحية كبيرة: فهناك قرابة 4 مليارات من حالات الإسهال المسجلة سنويا، من بينها 2,2 مليون حالة قاتلة. وأول من تهددهم الظاهرة الأطفال حيث تقتل 15٪ من الرضع في البلدان النامية.

2 – دليل التنمية البشرية

لقياس التنمية البشرية، وضعت الأمم المتحدة "دليل التنمية البشرية" indicateur du développement humain (IDH) يتركب من ثلاث مكونات تتمثل في الصحة، والتعليم، والدخل:

– الصحة: ويعبّر عنها المستوى الصحي وأمل الحياة عند الولادة.
– التعليم: ويمثله معدل رفع الأمية في صفوف الكهول ومعدل القيد المدرسي بالمراحل التعليمية الثلاث: الابتدائي والثانوي والعالي.
– العيش الكريم: ويمثله الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بحساب "تكافؤ القدرة الشرائية"(Parité des Pouvoirs d'Achat: . (PPA و"تكافؤ القدرة الشرائية" هو عدد الوحدات النقدية اللازمة ببلد ما لشراء سلعة أوخدمة من السوق المحلية تعادل ما يسمح بشرائه دولار واحد من السوق الأمريكية.

و لم يكن هذا الإختيار عفويا، بل استند إلى ما جاء بتعريف التنمية البشرية من تسلسل تنازلي لمطالب البشر وهي: الحياة الطويلة الصحيحة والمعرفة الوافية ومستوى المعيشة اللائق. وكأي مؤشر آخر، تعرّض دليل التنمية البشرية للنقد لأنه لا يدرج سوى ثلاث مكونات (الصحة، التعليم، والدخل) والحال أن التنمية البشرية تتكون من جملة من العوامل المترابطة...

وتأتي مبادرة الأمم المتحدة بوضع "دليل التنمية البشرية"، بعد أن أظهرت التجارب منذ السبعينات أنه بالرغم من النمو الاقتصادي المرتفع في معظم البلدان النامية إلا أنها ظلت تعاني من زيادة أعداد الفقراء، وبؤس أحوالهم المعيشية. وثبت قصور مؤشر متوسط نصيب الفرد من "الناتج الداخلي الخام" في الدلالة على التنمية وتوزيع الثروة بين السكان.

يحسب الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد بطريقة البنك الدولي التي تقضي بتقدير إنتاج البلاد المعنية بالأسعار الجارية فيها ثم تحويل القيم المتحصل عليها إلى الدولار باستخدام متوسط مصحح لمعدلات قيمة العملة المحلية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. أما الناتج الداخلي الخام بحساب "تكافؤ القدرة الشرائية" فهو يقدر إنتاج مختلف البلدان بتعميم الأسعار نفسها على جميعها بحيث يكون للسلعة الواحدة (500 غرام من الخبز مثلا) سعر موحد بين جميع بلدان العالم مما يسمح بمقارنات أفضل مما تسمح به طريقة البنك الدولي.

وعندما نحسب الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد وفق "تكافؤ القدرة الشرائية" نحصل على نتائج غير متوقعة تتناقض مع الكثير من الأفكار الشائعة. وهكذا يفوق الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد ببعض البلدان الصناعية الجديدة، مثل هونكونغ أو سنغافورة، المستوى الذي بلغته كندا أو معظم البلدان الأروبية. كما يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الصين على 2900 دولارا في سنة 1995, حسب طريقة "تكافؤ القدرة الشرائية"، أي خمسة أضعاف ما نحصل عليه باستخدام طريقة البنك الدولي.

الجدول 16: مقارنة بين نصيب الفرد من الدخل القومي الخام ومن الدخل القومي الخام حسب تكافؤ القدرة الشرائية

البلد	دخل الفرد بالدولار	دخل الفرد بالدولار حسب تكافؤ القدرة الشرائية
سويسرا	38,380	28,760
اليابان	32,030	25,170
الولايات المتحدة	31,910	31,910
البرازيل	4,350	6,840
روسيا	2,250	6,990
تونس	2,100	5,700
الصين	780	3,550
أندونيسيا	600	2,660
الهند	440	2,230
نيجيريا	260	770
أثيوبيا	100	620

المصدر: PRB 2001

وتغير طريقة "تكافؤ القدرة الشرائية" في التصنيف المعتاد بين بلدان مصنعة وأخرى نامية وبين بلدان غنية وفقيرة. فاليونان، مثلا، يصنفها صندوق النقد الدولي ضمن الدول المصنعة، ولكن عندما نطبق عليها "تكافؤ القدرة الشرائية" يصبح فيها نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أقل من نظيره بجزر الموريس أو بقبرص، ومساويا لما عليه في دول نامية مثل الشيلي أو الأرجنتين.

وقبل القيام بحساب دليل التنمية البشرية ينبغي تحديد المؤشرات المناسبة لأمل الحياة عند الولادة ومستوى التعليم والناتج الداخلي الخام. ولذلك حددت العتبات الدنيا والقصوى لهذه المؤشرات كما يلي:

- أمل الحياة عند الولادة: من 25 إلى 85 سنة
- رفع الأمية عن الكهول: من 0٪ إلى 100٪
- معدل التمدرس: من 0٪ إلى 100٪
- نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بحساب تكافؤ القدرة الشرائية: من 100 دولار إلى 40.000 دولار.

و يُسند لنتيجة كل مكون من المكونات الثلاثة قيمة تتراوح بين صفر و1 وفق الصيغة العامة التالية:

مؤشر القيمة = القيمة الملاحظة بالبلد - القيمة الدنيا : القيمة القصوى - القيمة الدنيا.

فعلى سبيل المثال، كان مؤشر أمل الحياة عند الولادة بالكوت ديفوار سنة 2000 يساوي 0,380 أي 47,8 - 25 : 85 - 25 = 0,380.

بعد حساب مؤشر كل مكوّن من المكونات الثلاثة (الصحة، التعليم، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بحساب تكافؤ القدرة الشرائية) نحسب معدل الأعداد الثلاثة لنحصل على دليل التنمية البشرية المتراوح بين صفر و 1. وبقدر ما يكون الدليل قريبا من 1 تكون الطريق أقصر لبلوغ مستوى عيش مثالي.

والدليل التركيبي للتنمية البشرية بمكوناته الثلاثة يوفر خلاصة متكاملة عن مستوى التنمية بمختلف البلدان لا نحصل عليها بواسطة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي ساد استعماله كمؤشر على الرفاهية.

ويبرز دليل التنمية البشرية أشواط التقدم التي تحققها البلدان لتحسين أوضاعها أو تأخرها في ذلك. وتكمن فائدة هذا الدليل أيضا في ترتيب الدول تنازليا على أساس قيمة الدليل التي يتحصل عليها كل بلد. من ذلك، على سبيل المثال، أن متوسط الدخل للفرد الواحد بلغ في عام 2000 بالعربية السعودية 11050 دولارا، ومع هذا كانت نسبة الأميين بين الكهول 24٪، وكانت وفيات الرضع 21 0٪. وبالمقابل، لم يبلغ متوسط الدخل للفرد الواحد بكوستاريكا سوى 70٪ من متوسط دخل الفرد الواحد بالسعودية. ولكن نسبة وفيات الرضع بكوستاريكا كانت مرتين أقل من وفيات الرضع بالسعودية كما أن الأمية بين الكهول لا تتجاوز 4٪. ثم إن مرتبة فنلندا بمقياس دليل التنمية البشرية هي أفضل من مرتبة سويسرا بعد أن كانت أدنى منها باستخدام الناتج الداخلي الخام. والدخل بفياتنام وبباكستان متماثلان، ولكن فياتنام عمل أكثر من باكستان لتحويل هذا الدخل إلى تنمية بشرية. والحال هو نفسه بالنسبة للجماييك التي أظهرت قدرات وحققت نتائج أقوى وأفضل من المغرب والحال أنهما متساويان من حيث الدخل تقريبا. ويمكن التمادي في هذه المقارنات بواسطة دليل التنمية البشرية كأن نقارن مثلا بين سوازيلاند وبوستوانا المتعادلين من حيث الدليل على الرغم من أن دخل الأولى يقل عن دخل الثانية بالثلثين وزيادة، وكذلك هو الشأن بين الفيليبين وتايلاندا.

وهكذا يختلف ترتيب البلدان من حيث أن نستخدم الناتج الداخلي الخام أو دليل التنمية البشرية وهو ما يعني أنه يمكن بلوغ مستويات عالية من التنمية البشرية بدون أن يكون الدخل مرتفعا، وهو ما يؤكد أيضا بأن الدخل المرتفع لا يضمن وجوبابلوغ مستويات عالية من التنمية البشرية.

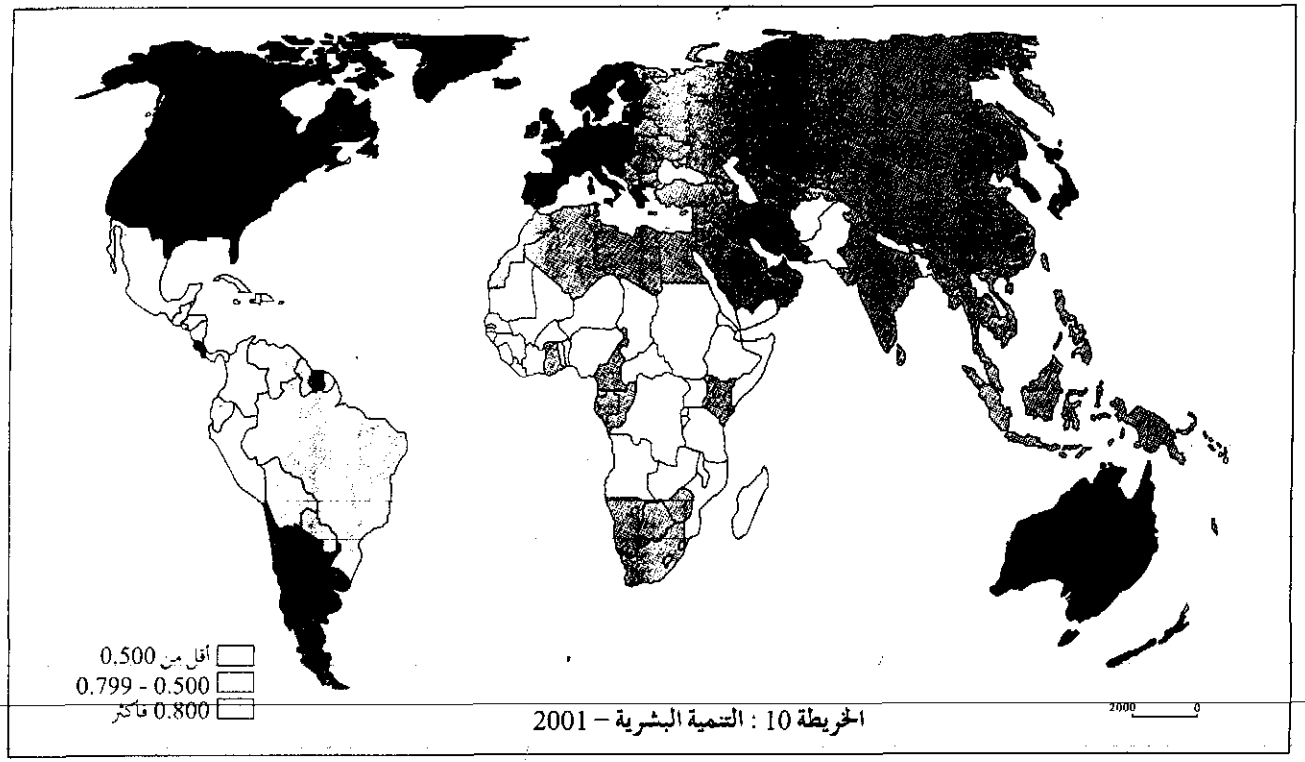

الخريطة 10 : التنمية البشرية – 2001

الجدول 17: دليل التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل القومي الخام

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	الدولة	نصيب الفرد من الدخل القومي الخام حسب تكافؤ القدرة الشرائية	الفارق بين الترتيب حسب دليل التنمية البشرية والترتيب حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الخام
1	النرويج	29,918	2
2	السويد	24,277	15
3	كندا	27,840	4
4	بلجيكا	27,178	5
5	أستراليا	25,693	7
6	الولايات المتحدة	34,142	-4
12	فرنسا	24,223	6
14	الدنمارك	27,627	-6
62	بلغاريا	5,710	18
71	السعودية	11,367	-26
73	البرازيل	7,625	-1
76	أرمينيا	2,559	41
78	عُمان	13,356	-38
134	كينيا	1,022	19
147	مدغشقر	840	14

المصدر: صندوق الأمم المحدة - 2000

يتضح إذن على هذا النحو أن بلدان العالم يمكنها، بفضل سياسات ملائمة، أن تدفع بالتنمية البشرية نحو المزيد من التقدم حتى ولو كان دخلها ضعيفا. وبالفعل، سجلت غالبية البلدان تقدما مطردا في دليل تنميتها البشرية خلال العشرين سنة الأخيرة، وبلغ تسارع هذا التقدم درجة ملحوظة جدا في منطقة شرق آسيا. وسارت البلدان العربية أيضا بوتيرة تقدم تفوق متوسط البلدان النامية كما تؤكده حالة تونس التي سجلت خلال الفترة 1960–1995 تقدما ملحوظا على صعيد التنمية البشرية. ولقد ارتفع هذا الدليل بتونس من 0,258 سنة 1960 إلى 0,34 سنة 1970 إلى 0,499 سنة 1980 إلى0,690 سنة 1992 ثم إلى 0,722 سنة 2000.

ويعود هذا التحسن إلى التقدم المستمر لمجموع مكونات التنمية البشرية مما سمح لتونس بأن تكون من ضمن العشرين بلدا التي حققت أسرع التطورات بين 1960 و1994.

وبالمقابل تشهد مجموعتان من البلدان تراجعا خطيرا: وتضم المجموة الأولى بلدان أوروبا الشرقية التي تبين أن مرحلة إنتقالها نحو إقتصاد السوق طويلة وشاقة؛ وتضم المجموعة الثانية البلدان الفقيرة بإفريقيا جنوب الصحراء والتي تلقى التنمية فيها جملة من العراقيل المتعاضدة مثل فيروس فقدان المناعة/ سيدا، والحروب والنزاعات الداخلية والخارجية.

أما على مستوى البلد الواحد، فإن تطبيق دليل التنمية البشرية يكشف التفاوت بين المناطق أو الفئات الاجتماعية. ففي سنة 1998 كان دليل التنمية البشرية بالمناطق الريفية بغواتيمالا (0,536) أقل من دليل المناطق الحضرية (0,672). وبالنيبال كان الدليل المسجل في سنة 1996 لدى جماعة "المنبوذين" يقدر بـ 0,239 ويقل بنسبة 50٪ عن الدليل المسجل لدى جماعة "البراهمة" (0,439).

ومنذ أن وُضع دليل التنمية البشرية في سنة 1990, انضافت ثلاثة مكونات أخرى يتناول كل واحد منها جانبا خصوصيا من جوانب التنمية البشرية، وهي: دليل الفقر البشري indicateur de la pauvreté humaine (IPH)، ودليل التنمية البشرية حسب الجنس :

indicateur sexospécifique du développement humain (ISDH)،

ودليل المشاركة النسائية :

indicateur de la participation des femmes (IPF).

أ- دليل الفقر البشري

أدرج التقرير العالمي حول التنمية البشرية لعام 1997 دليل الفقر البشري بهدف تحديد نسبة الأفراد الذين يعانون من الفقر إلى مجموع السكان، لا بالاعتماد على الدخل فقط وإنما بالاعتماد معا على مكوّنات دليل التنمية البشرية التي أشرنا إليها سابقا (الصحة، التعليم، ونصيب

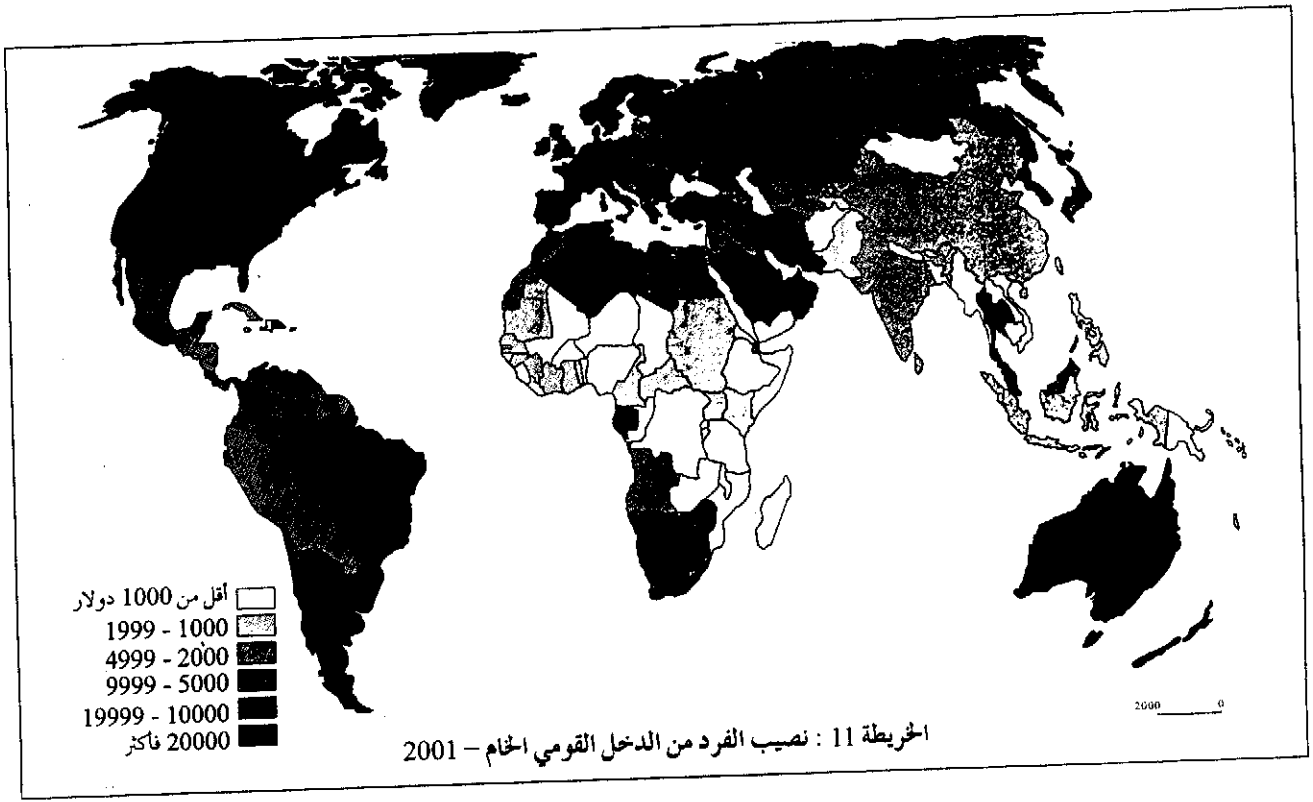

الخريطة 11 : نصيب الفرد من الدخل القومي الخام – 2001

الفرد من الدخل الداخلي الخام). فإذا كان دليل التنمية البشرية يقيس أشواط التقدم في مجال التنمية البشرية، فإن دليل الفقر البشري يكشف توزيع هذا التقدم على السكان. ولقياس الفقر البشري وُضع دليل للبلدان النامية وآخر للبلدان المتقدمة: دليل الفقر البشري1(IPH1) بالنسبة للبلدان النامية؛ ودليل الفقر البشري 2(IPH2) بالنسبة للبلدان المتقدمة.

أما دليل الفقر1 الخاص بالدول النامية فيقيس النواقص التي يمكن ملاحظتها في المكونات الأساسية الثلاثة التي تتركب منها التنمية البشرية:

– العيش طويلا وفي صحة جيدة: ويقابله إحتمال الموت المبكر نسبيا، معبرا عنه باحتمال الموت قبل بلوغ 40 سنة.

– معرفة القراءة والكتابة التي يحصل عليها الفرد في المدرسة الإبتدائية: وتقابلها أمية الكبار (المتراوحة إعمارهم بين 16 و65 سنة).

– مستوى العيش اللائق: وتقابله استحالة الحصول على ما يوفره الإقتصاد من أساسيات العيش بوجه عام، وتعبر عليه النسبة المئوية من السكان المحرومين من مصادر المياه المهيأة للاستعمال ونسبة الأطفال الذين تقل إعمارهم عن خمسة سنوات والذين يعانون من نقص صحي فادح.

أما دليل الفقر2 الخاص بالدول المتقدمة فيقيس النواقص الملاحظة في المكونات الأساسية الثلاثة التي تتركب منها التنمية البشرية يضاف إليها مكون رابع وهو "الإقصاء". وهكذا يتكون هذا الدليل من أربعة متغيرات:

– العيش طويلا وفي صحة جيدة: ويقابله إحتمال الموت المبكر نسبيا، معبرا عنه باحتمال الموت قبل بلوغ 60 سنة.

– اكتساب المعارف والتكوين المدرسي: ويقابله الإقصاء من عالم القراءة والاتصالات، معبرا عنه بمعدل الأمية بين الكبار (بين 16 و65 سنة). وخلافا للرأي الشائع، لا يحسن كل سكان البلدان المتقدمة القراءة والكتابة. من هنا يأتي اللجوء إلى مفهوم الأمية الثقافية (وتختلف عن الأمية الأبجدية) وتشير إلى العجز عن إستخدام وسائل الإتصال والإعلام

العادية وعن فهمها مثل العجز عن قراءة الصحف وقصاصات الأدوية والكتب. بهذا المعيار يتبين أن بين 10٪ و20٪ من سكان البلدان المتقدمة هم أميين.

– مستوى العيش اللائق: وتقابله نسبة السكان الذين يعيشون دون عتبة الفقر المالي.

– الإقصاء: ويعبَّر عنه بمعدل البطالة الطويلة (12 شهرا فما فوق).

ب– دليل التنمية البشرية حسب الجنس

ولئن كان هذا الدليل قائما على المكونات التي يقوم عليها دليل التنمية البشرية إلا أنه ينكب في المقام الأول على إبراز عدم المساواة بين الرجال والنساء. فإذا كان مستوى التنمية البشرية متساويا بين الرجال والنساء يكون "دليل التنمية البشرية حسب الجنس" :

(Indicateur Sexospécifique du Développement Humain: ISDH)

مساويا تماما لدليل التنمية البشرية. ولكن بقدر ما تزداد الفوارق بين الرجال والنساء على صعيد الإمكانات الأساسية المتاحة بقدر ما يكون "دليل التنمية البشرية حسب الجنس" للبلد ضعيفا مقارنة بدليل تنميته البشرية.

ويمكن القول بأن " دليل التنمية البشرية حسب الجنس " هو "دليل التنمية البشرية" مصحح في اتجاه التخفيض بحسب درجة عدم المساواة بين الجنسين. وهكذا نلاحظ أن مستوى "دليل التنمية البشرية حسب الجنس" في جميع البلدان أقل من مستوى دليل التنمية البشرية غير أن الفارق بينهما يتغير كثيرا بحسب البلدان. ففي تونس، على سبيل المثال، إرتفع "دليل التنمية البشرية حسب الجنس" من 0,274 في سنة 1970 إلى 0,724 في سنة 1997 مقابل 0,804 بالنسبة لدليل التنمية البشرية (1997) ولكنه يبقى أدنى من دليل التنمية البشرية.

ت– دليل مشاركة المرأة

إذا كانت المرأة أقل حظا من الرجل بالنظر إلى جوانب متعددة في التنمية البشرية فمرد ذلك هو إقصاؤها من دوائر اتخاذ القرار الذي يتصل بشؤونها الذاتية. ويقدر عدم المساواة بين الجنسين بدليل مشاركة المرأة

indicateur de la participation des femmes (IPF)، الذي أدرجه التقرير العالمي حول التنمية البشرية بداية من 1995. ويكشف هذا الدليل عدم المساواة بين الرجل و المرأة في مجالات أساسية في الحياة الاقتصادية والسياسية من منظور المشاركة وأخذ القرار. وحددت عناصر هذه المتغيرات في نسبة النساء من البرلمانيين ومن أعضاء الحكومة، وفي الوظائف القيادية بالمؤسسات، وفي الوظائف التقنية ومهام التأطير والتكوين؛ ومدى استقلالهن الاقتصادي باعتبار دخلهن المهني مقارنة بالدخل المهني للرجال.

ونستخلص من "دليل مشاركة المرأة" لـ66 بلدا في سنة 2000 ما يلي:

– تتراوح قيمة "دليل مشاركة المرأة" بين أقل من 0,330 وأكثر من 0,800 وهو ما يؤكد وجود فوارق هائلة على الصعيد العالمي في مشاركة المرأة في اتخاذ القرار.

– خمسة بلدان فقط، وهي الدنمارك وفنلندا وايزلندا والنرويج والسويد، لها دليل مشاركة نسائية يفوق 0,800.

– تسجل بعض الدول النامية نتائج أفضل من بعض الدول المصنعة. وهكذا تأتي الباهاماس في مرتبة أفضل من إيطاليا واليابان؛ كما أن دليل مشاركة المرأة في البارباد يفوق بنسبة 25٪ مثيله في اليونان. وهذا يعني أن دخلا مرتفعا لا يوفر بالضرورة إمكانيات أفضل للمرأة.

لا شك أن لدليل التنمية البشرية فائدة كبيرة ولكنه يغض الطرف عن عديد الأبعاد الجوهرية في التنمية البشرية مثل مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي لها مساس كبير بحياتهم. فقد يكون المرء ثريا ومتعلما وفي صحة جيدة، لكنه سيعاني من نقص كبير في تنميته ككائن بشري متكامل الأبعاد ما لم تتوفر له إمكانية المشاركة في أخذ القرار.

الفصل الخامس عشر :

السياسات السكانية

1 – المقصود بالسياسات السكانية

لم تعد الحركة السكانية، منذ أربعين سنة، مجرد حصيلة مجموع السلوكات الفردية بل صارت أيضا نتيجة سياسات تخطط لها الدولة ولو أن نجاحاتها تتفاوت من دولة إلى أخرى. ولمصطلح "السياسة السكانية" تعريفات عديدة ومتنوعة منها على سبيل المثال:

– جهد تقوم به الحكومة الوطنية للتأثير في ثلاثة متغيرات: الخصوبة والوفيات والهجرة (داخلية كانت أو خارجية).

– جملة من القوانين المتناسقة الساعية إلى بلوغ هدف ديمغرافي محدد.

– إجراءات مباشرة وغير مباشرة تصوغها المؤسسات الاجتماعية المتعددة، بما في ذلك الحكومة، والتي من شأنها أن تؤثر في حجم السكان أو في توزيعهم أو في تركيبهم.

من المفيد أن نميز، في مضمار "السياسة السكانية"، بين سياسات "معلنة" وسياسات "غير معلنة". تتمثل السياسة السكانية "المعلنة" في إعلان الحكومة عن مشروع تريد من ورائه التأثير في النمو السكاني، وربما في توزيع السكان وتركيبهم وفي تنظيم الهجرة... وتضع الحكومة القوانين والإجراءات التنظيمية من أجل إنجاز مشروعها. أما السياسات "غير المعلنة" فتتمثل في قوانين وإجراءات تنظيمية لا يكون القصد العلني منها التأثير في النمو السكاني أو في توزيع السكان وتركيبهم، ولكنها تؤدي إلى النتيجة عينها تلك التي تؤدي إليها السياسات المعلنة.

ويصنف البعض الدول العربية من حيث السياسة السكانية كما يلي:

– دول ذات سياسة معلنة وصريحة مع برنامج وطني وهي تونس ومصر.

– دول ذات نشاط فعال لتنظيم الأسرة دون سياسة معلنة ودون برنامج وطني وهي لبنان والجزائر والمغرب.

– دول لا تؤمن بخطورة المشكلة السكانية ولكنها تسمح بتنظيم الأسرة وهي سوريا والأردن.

– دول تشجع الزيادة السكانية دون سياسة معلنة وهي السعودية والكويت والبحرين وقطر والإمارات وليبيا والعراق.

– دول تعطي الأولوية للتنمية على مسائل السكان وهي موريطانيا وجيبوتي والسودان واليمن.

ومهما اختلفت أهداف السياسات السكانية في دول العالم الثالث فجميعها يتفق على تخفيض الخصوبة:

نيجيريا (1988): "إن أهداف السياسة السكانية الوطنية من أجل التنمية هي:

– تحسين مستوى العيش وتحسين نوعيته بين سكان وطننا.

– النهوض بالمستوى الصحي للسكان ورفاهيتهم، وذلك من خلال إجراءات يكون القصد منها الوقاية من الوفيات ومن المرض لدى النساء والأطفال، وهما مجموعتان معرضتان لأعلى درجات الخطر.

– الوصول إلى معدل ضعيف للنمو الديمغرافي وذلك بالتخفيض في معدل الولادات باستخدام طرق تنظيم الخصوبة بما يتلاءم مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للأمة.

– الحصول على توزيع سكاني يكون أكثر تكافؤا بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية".

الأكواتور(1988): "إن الهدف الأعلى للسياسة السكانية هو تحقيق

توازن متماسك بين نمو السكان وحجمهم وتركيبهم وتوزيعهم على التراب الوطني وبين المسار الاجتماعي الاقتصادي، وهكذا تساهم السياسة السكانية في تحسين الظروف الحياتية لسكان البلاد".

لقد ظهرت السياسات السكانية الأولى بالبلدان المتقدمة، وكانت تشجع على النسل لأن الكثرة السكانية كانت تعتبر قوة بينما كانت قلة السكان تعتبر ضعفا؛ ولأن انخفاض الخصوبة قوّى من الهاجس السكاني لدى الأطراف السياسية الفاعلة في هذه البلدان. و لم تنجح البلدان المصنعة في وقف التراجع الديمغرافي ووصلت الحيرة اليوم حدا لم تعرف له مثيلا في السابق؛ وأصبح التساؤل الأساسي والملح هو: متى وعند أي حد سيتوقف هبوط الخصوبة السائد في الوقت الحاضر؟

بالمقابل، تسعى بلدان العالم الثالث للتخفيف من سرعة النمو السكاني الذي يعيق التنمية. إن المهمة التي تواجهها البلدان النامية صعبة ومعقدة لأنه يتوجب عليها أن تنتهج سياسة معيّنة للحد من النمو الديمغرافي وتأخذ في إعتبارها في الوقت نفسه طموحات النساء ورغباتهن في الإنجاب. كما يجب عليها أن تنشغل بالنمو الديمغرافي وانعكاساته على التشغيل والتربية حاليا، وتستشرف في الوقت نفسه المشكلات التي سيطرحها التهرم السكاني في المستقبل البعيد وذلك بحكم تراجع الولادات. كل هذا إلى جانب كفاح البلدان النامية المتواصل ضد الموت والمرض؛ وهو كفاح ازداد صعوبة منذ ظهور السيدا.

ومن المفارقة أن سياسات مراقبة النسل بالبلدان النامية كانت أنجع من سياسات الحث عليه بالبلدان المصنعة. ومع ذلك فإن النتائج التي بلغتها البلدان النامية كانت متفاوتة. و لم يأت النجاح من انتشار وسائل منع الحمل فقط، وإنما أيضا من تقدم تنشئة المرأة وتعليمها، وهو عامل يساعد في تأخير سن الزواج وربط برامج التنظيم العائلي بالعمل السياسي الذي يتناول التنمية الاجتماعية في سياق التطور العام للمجتمع.

أما على مستوى الدول، فإن فرنسا كانت أول دولة وضعت سياسة سكانية. وكانت سياسة نسلية جاءت على إثر حركة تطالب الدولة بالتدخل ضد "عقم الفرنسيين". وتأسست "الرابطة من أجل زيادة السكان الفرنسيين" في سنة 1896؛ ومع ذلك ظل 23٪ من الأزواج الفرنسيين بدون أطفال إلى غاية الثلاثينات.

وبالمقابل، كانت الحكومة الهندية في سنة 1952 هي أول حكومة في العالم تبادر بانتهاج سياسة للحد من النسل ولكن لم تتبعها إلا بضعة بلدان إلى حدود السبعينات. أما في الوقت الحاضر فقد اعتمدت غالبية البلدان في آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا سياسات وطنية في المجال السكاني.

2 — بعض التجارب

نعرض، على سبيل المثال لا الحصر، تجارب بعض البلدان وإن كان من الصعب تقييم آثار سياساتها السكانية تقييما دقيقا ومتأكدا. ويعود هذا التشكك إلى كثرة التجارب المتناقضة بحيث لا يمكن الإعتماد على مثال أو آخر للبرهنة على جدوى أو عدم جدوى السياسات السكانية بوجه عام.

الصين

مما لا شك فيه أن الصين تمثل أكثر الحالات دلالة بحكم حجمها الديمغرافي وبحكم ما بذلته من جهد في مجال السياسة السكانية. فلقد توخّت الصين "الشعبية" مراقبة الولادات منذ 1956. وقد جدّ ذلك في مؤتمر الحزب الشيوعي عندما قدم أحد قادته (زهو انلاي)، الخطة الخماسية وأعلن عن سَنّ "برنامج فعلي لتنظيم الولادات". وفي السنة الموالية، 1957، صدر قانون يسمح للسكان بالتعقيم والإجهاض، وإنطلقت في الوقت نفسه أول حملة للتنظيم العائلي، وتضمنت توزيع وسائل منع من الحمل، وتأخير سن الزواج الشرعية. غير أن الأزمات التي شهدتها الصين خلال الستينات أجلت تطبيق تلك القوانين والإجراءات. فلقد أودت مجاعات السنوات 1959— 1961 بحياة ما بين 60 و80 مليون نسمة، وخفضت بقوة شديدة الولادات. ثم إن "الثورة الثقافية" التي اندلعت مع نهاية الستينات أخرت مرة أخرى وضع البرنامج السكاني موضع التطبيق.

وهكذا لم يدخل البرنامج التطبيقي للسياسة السكانية الصينية حيز التنفيذ إلا في بداية السبعينات. وكان له ثلاثة أهداف: "التشجيع عل تأخير الزواج، وتأخير الولادات والحد منها، وتوفير أفضل الظروف للولادات". وبدأ البرنامج في المدن وتعلق بتحديد عدد الأطفال باثنين لكل زوجين.

وقد تكونت لجان للتنظيم العائلي في كل المستويات الحكومية، وأنشئت شبكة مصالح إدارية تتكون من 3.000 مركز محلي بأطبائها و بـ150.000 موظف لتأمين العلاج ورعاية الأم والطفل، ولتوزيع وسائل منع الحمل بالمجان ، وتكوين المرشدين الاجتماعيين. وإنطلقت موازاة مع ذلك، حملة دعائية مكثفة عن طريق وسائل الإعلام والحزب والمنظمات المحلية، شارك فيها 300 ألف شخص بكامل الوقت، و كانت مصحوبة بإجراءات مادية تجمع بين التحفيز والردع. وتصلبت هذه الإجراءات مع بداية الطور الثاني من البرنامج التطبيقي للسياسة السكانية الصينية في سنة 1979, بانطلاق حملة "الطفل الواحد" الرامية إلى بلوغ الاستقرار السكاني مع حلول سنة 2000. ووصلت الإجراءات القسرية إلى حد الإجبار على التعقيم بعد ولادة الطفل الأول.

وبنهاية السبعينات كانت هذه السياسة قد حققت نتائج باهرة. فقد انخفضت الولادات من 33,3‰ سنة 1970 إلى 18‰ سنة 1979؛ وتراجعت الخصوبة من 5,8 طفل/إمرة إلى 2,7, وذلك بفضل تأخير سن الزواج إلى 23 عاما في المتوسط وتطوير جميع أشكال التنظيم العائلي. منذ تلك الفترة، لم تتوقف الخصوبة عن الانخفاض وقد وصلت سنة 2001 إلى أقل من طفلين اثنين لكل إمرأة (1,8) وأصبح 84٪ من الصينيات يستعملن وسائل منع الحمل.

أما الأزواج الذين ينجبون أبناء أكثر من العدد المسموح به قانونيا (والمحدد بطفل واحد في المدينة، وطفلين إثنين في المناطق الريفية، وثلاثة أطفال بالنسبة للأقليات العرقية) فيغرمون بدفع ضريبة إضافية تساوي 5٪ من دخلهم كما أن الموظفين الحكوميين منهم يعرضون أنفسهم لفقدان سكنهم وعملهم.

وعلى الرغم من بعض أشكال المقاومة يمكن القول بأن الأسرة محدودة العدد قد دخلت في عادات الصينيين وأن مبدأ الطفل الواحد صار هو السائد في المدن الكبرى أين انخفضت الخصوبة إلى 1,3 طفل/إمرأة، مقابل 2,2 في الريف. وتخصص الصين في أيامنا هذه مليار دولار سنويا لتنفيذ سياستها الديمغرافية وتتلقى من أجل ذلك المساعدة الدولية .

الهند

كانت الهند أول بلد يضع برنامجا لتحديد النسل (1952)، ولعبت الدولة فيه مثلما حصل في الصين دور القيادة ولكنها تجاهلت عادات السكان ورغباتهم الإنجابية، وأغفلت أن أكثرهم من الريفيين. في هذا الشأن، يقول أحد الديمغرافيين الهنود: "لم يفلح أحد في إقناع الفلاحين بأنه من الأفضل لهم أن تكون أسرهم قليلة العدد". لقد ركز البرنامج على التعقيم وعلى وجوب نجاحه؛ وكان على الإدارات المحلية أن تقدم الأرقام الدالة على ذلك النجاح لتثبت نجاعتها ولتبرر المكافآت المالية التشجيعية التي تمنحها لموظفيها المتحمسين له. ووصل التعسف الإداري والركض وراء المكافآت إلى تعقير القرويات بالإكراه وإلى ربط أرحام النساء وهن في آخر مرحلة الإنجاب...

لقد أدّى التعسف الذي ساد برنامج الهند لتحديد النسل إلى تمرد سياسي أطاح بحكومة انديرا غاندي سنة 1977، وإلى وسم البرنامج بطابع غير شعبي وتراخت الحملة منذ ذلك التاريخ لكن الطريقة لم تتغير إذ ظل تعقير النساء يمثل الثلثين من موانع الحمل في الهند. ولم تتطور لا الخدمات الصحية ولا سياسة تنشئة النساء وتعليمهن: ولم ينمو تعليم الفتيات خلال الفترة 1965 و1988 إلا بـ1.8٪ سنويا ولا تزال نسبة الأميات المتزوجات تمثل 40٪ منهن. ولم تدخل الهند تعديلات في برنامجها لتحديد النسل وفي مقاييسه ولم تحسّن في نوعية خدماته إلا في مطلع التسعينات، وذلك بمساعدة الأونسيف وبدعم من البنك الدولي. وتقدر نسبة النساء المتزوجات اللاتي يستعملن موانع الحمل بـ48٪ (2001).

أندونيسيا

وخلافا للتجربة الهندية، مثلت السياسة الديمغرافية في أندونسيا شأنها شأن دول جنوب شرق آسيا جانبا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي سمحت لها بالدخول منذ عشرين سنة في مرحلة نمو اقتصادي قوي. وانتهجت أندونسيا منذ السبعينات سياسة مراقبة الولادات بالرغم من إنطلاقتها الاقتصادية وتميز برنامجها باللامركزية وكان مصحوبا بتطوير التربية والصحة في الأرياف بالخصوص. وفي سنة 2001 بلغت نسبة النساء المتزوجات المستعملات لوسائل منع الحمل 57٪ مقابل 19٪ في سنة 1976. وقد إستخدم هذا البرنامج بعض الظغوطات المباشرة كحرمان الأسر من البذور إذا لم تعمل به، وتوصّل بسرعة إلى تخفيض الخصوبة من 5,5 طفل/ إمرأة في سنة 1970 إلى 2,7 في سنة 2001، وإلى تخفيض وفيات الرضع من 120‰ إلى 46‰ خلال الفترةنفسها.

تونس

ببلدان المغرب العربي، كانت تونس أول من بادر بوضع برنامج للتنظيم العائلي (1964–1966). ثم إنطلق المغرب ببرنامج مشابه للبرنامج التونسي في بداية السبعينات. وفي الجزائر، أُعتُبرت المسألة السكانية مسألة ثانوية إثر الإستقلال وخروج الأوروبيين وفي خضمّ سياسة تنموية متذبذبة. وكان الخطاب السياسي من خلال مختلف المخططات الرباعية للتنمية (1970–1973؛ 1974–1977) يعتبر أن الحل الديمغرافي مقاربة خاطئة. ومنذ 1980 تطورت المسألة الديمغرافية في الجزائر وتحول الخطاب من منطق "التسيب" إلى منطق "الإرادة" الساعية إلى التحكم في النمو السكاني.

ولقد أدركت الدولة التونسية ، منذ الإستقلال، بأن النمو السكاني السريع يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية. ومثلت فتوة السكان وقلة الإمكانات المتاحة مجموعة من الضغوط القوية التي ينبغي معالجتها لتأمين التعليم لجميع الأطفال، والتسريع بتمدرس الفتيات كقاعدة للنهوض بالمرأة، وتوفير الرعاية الصحية، وتوفير الشغل للجميع مهما كان متواضعا. واعتبرت الدولة التونسية دائما هذه العناصر أهدافا رئيسية وجعلتها من

مقومات سياستها الاجتماعية "للنهوض بالإنسان". ومن أجل ذلك وضعت تونس منذ سنة 1964 سياسة سكانية رسمية ترمي إلى تقليص معدل النمو السكاني. وكانت بذلك أول بلد عربي ومسلم وإفريقي ينتهج سياسة سكانية واضحة ومعلنة.

ويوفر البرنامج التونسي للتنظيم العائلي للنساء في طور الإنجاب خدمات صحية قبل الولادة وبعدها، ويزودهن بالنصائح في مضمار منع الحمل. ويؤمن لهن الوقف الإختياري للحمل وربط الرحم عند اللزوم. وتقدم خدمات التنظيم العائلي مجانا لتشمل المدن والأرياف. إلى ذلك سنت الدولة مجموعة من القوانين والقواعد التنظيمية ووضعت الوسائل الكفيلة:

- إصدار مجلة الأحوال الشخصية (1956).
- منع تعدد الزوجات والطلاق الإعتباطي (1956).
- تحديد سن الزواج القانونية بـ15 سنة بالنسبة للفتيات و 18 سنة بالنسبة للذكور(1956).
- المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات (1959).
- وقف المنح العائلية في حدود الأبناء الأربع الأوائل (1960).
- الترخيص في بيع المواد المانعة للحمل (1961).
- بعث برنامج تجريبي للتنظيم العائلي (1964).
- الترفيع في سن الزواج إلى 17 سنة بالنسبة للفتيات و20 سنة بالنسبة للذكور بدخول الغاية (1964).
- ضمان الحق في الإجهاض بداية من الطفل الخامس (1965).
- إنطلاق البرنامج الوطني للتنظيم العائلي (1966).
- إصدار قانون الشغل والقاضي بالمساواة بين الجنسين في التشغيل (1966).
- إحداث الديوان القومي للتنظيم العائلي والعمران البشري (1973).
- إلغاء تحديد عدد الإجهاضات (1973).

– إحداث المجلس الأعلى للسكان (1974).

– وقف المنح العائلية في حدود الأطفال الثلاث الأوائل (1989).

– إجبارية التعليم حتى سن السادسة عشر (1991).

– ضمان حق الأم في الوصاية على أبنائها القاصرين (1992).

وقد أعد الديوان القومي للأسرة والعمران البشري دراسة حول "تأثير البرنامج الوطني للتنظيم العائلي على القطاعات الاجتماعية خلال الفترة من 1966 إلى 1994". وتقيّم هذه الدراسة مردود البرنامج بمقارنة بين الواقع في سنة 1994 وبين "الوضع الممكن" لو إستمرت الخصوبة المسجلة في سنة 1966 على حالها. وتخلص هذه الدراسة إلى الإستنتاجات التالية:

– إرتفع استعمال موانع الحمل لدى المتزوجات من 10٪ سنة 1966 إلى 60٪ سنة 1994, وهي نسبة تقارب ما بلغته البلدان الأوروبية.

– تباطأت الزيادة السكانية بحكم انخفاض الخصوبة تحت تأثير عديد العوامل منها تأخير سن الزواج القانوني والتمدرس وإستخدام موانع الحمل. فبلغ عدد السكان 8.810.000 نسمة بدلا من 11.900.000؛ ونزل معدل النمو الطبيعي من 3,8٪ إلى 1,7٪ ، وتلقصت الوفيات العامة بنسبة 26,7٪، ووفيات الرضع بنسبة39,5 ٪ وارتفع أمل الحياة عند الولادة من 65 سنة إلى 71 سنة ، وهبطت الخصوبة بنسبة 60٪ من 7,15 طفل/ إمرأة إلى 2,87.

– ساهم التنظيم العائلي خلال الثلاثين السنة الأخيرة في تجنب 44٪ من الولادات غير المرغوب فيها، أي ما يساوي 1.334.760 حالة من جملة 3.027.389 ولادة غير مرغوب فيها تم تجنبها.

– التخفيف من ضغط تدفق الأطفال في سن التمدرس: كان عدد التلاميذ والطلبة المسجلين في سنة 1994 أقل بنسبة 36٪ مما قد يكون عليه حجمهم لو بقيت الخصوبة على ما كانت عليه في سنة 1966؛ إذ كان عدد المسجلين 2.169.000 بدلا 2.938.000 .

– وبقدر ماساهم التنظيم العائلي في تخفيض الولادات (أي 44٪ كما أشرنا) فإنه ساهم في تخفيض النفقات الصحية. إن ميزانية الصحة

العمومية التي كانت من المفترض أن ترتفع إلى 432 مليون دينار في سنة 1994 وقفت في حدود 320 مليون دينار نتيجة انخفاض الخصوبة.

– سمح برنامج التنظيم العائلي بالحد من إختلال سوق التشغيل ولو أن الدراسة تشير إلى أنه لابد من إنتظار سنة 2010 لينخفض حجم طالبي الشغل الجدد إلى 55.000 مقابل 80.000 في الوقت الحاضر.

– التحرر الحقيقي للمرأة التونسية وذلك بفسح المجال لها للمشاركة في كل ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولقد بينت دراسة الديوان القومي للأسرة والعمران البشري هذه بأن التجربة التونسية أعطت نتائج ممتازة قلّ أن عرفتها بلدان مضاهية لتونس: في ظرف 30 سنة فقط بلغت تونس المرحلة الأخيرة من إنتقالها الديمغرافي وصار فيها تنظيم حجم العائلة بواسطة موانع الحمل العصرية عنصرا من العادات ومن سلوكيات الحياة اليومية. ولا يوجد مجال للشك في أن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الذي بلغته تونس قد يسره إقبال التونسيين على التنظيم العائلي من مختلف المناطق والأوساط الاجتماعية والمهنية.

3 – المؤتمرات الدولية

نظمت خلال القرن العشرين خمسة مؤتمرات دولية حول السكان مما يؤكد عن اكتساب السياسات السكانية بعدا دوليا. ففي سنة 1954، عقد خبراء في الديمغرافيا إجتماعا علميا بروما بهدف تبادل نتائج أعمالهم وبحوثهم وقدموا أفكارا جديدة حول انعكاسات النمو الديمغرافي. ونبّهوا إلى التغيرات الديمغرافية الوشيكة ولكنهم لم يصدروا أي قرار أو توصية. وبعد حوالي 10 سنوات (1965)، إجتمع خبراء في الديمغرافيا من جديد ببلغراد للنظر في البعد الإستراتيجي للخصوبة في إطار التخطيط التنموي. وأثار التزايد السكاني تحليلات عميقة للأبعاد الديمغرافية في عملية التنمية ولكن بقي اللقاء لقاءً علميا و لم يبلور أية إستراتيجية للمسألة السكانية؛ وهو أمر يمكن فهمه بالنظر إلى الطبيعة غير الحكومية لهذا الإجتماع.

ثم جاءت سنة 1974 لتشهد في بوخارست انعقاد أول مؤتمر سكاني تحت رعاية الأمم المتحدة وقد ضم ممثلين عن 136 بلدا. ولأول مرة تُجمع حكومات العالم الممثلة في هذا المؤتمر على أن المسألة السكانية تمثل مشكلة كبيرة ومعقدة؛ ولأول مرة أيضا يتحول الموضوع الرئيسي للمناقشات من مجرد تبادل للمعلومات إلى إستراتيجية للتنمية. وعلى هذا النحو، بدأت المسألة السكانية تُدرَك كتحدّ ذي أبعاد دولية. وبما أن البلدان النامية تعيش في وضع متخلف اقتصاديا وفي فقر مدقع، ألحّت الدول المصنعة على ضرورة بلورة برامج لمراقبة النمو الديمغرافي والحد منه. وكان رد الدول النامية بأن "التنمية هي أفضل طريقة لمنع الحمل" وعارضت تدخل الدول المصنعة في شؤونها الديمغرافية. وعلى الرغم من الخلافات القوية، صاغ المندوبون أول وثيقة دولية حول الإستراتيجيات والبرامج السكانية، وأقروا بأنه يحق لجميع الأزواج ولجميع الأشخاص أن يتخذوا بكامل الحرية والمسؤولية قرارا حول عدد الأبناء الذين يرغبون في إنجابهم، وحول المدة الفاصلة بين الولادات.

أما المؤتمر الدولي المنعقد في سنة 1984 بمدينة مكسيكو والذي حضره 149 بلدا فقد درس خطة العمل المرسومة في سنة 1974 وجدد اعتمادها.

وفي سنة 1994، انعقد بالقاهرة "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة وحضره ممثلون عن 180 بلدا وعن 1.200 هيئة غير حكومية. واعترف الجميع بأن أي حل أحادي الجانب لا يكفي لفك عقدة المشاكل التي يطرحها النمو الديمغرافي على جميع الأصعدة. وحصلت التوصية بانتهاج إستراتيجيات طويلة المدى تتركز على تنمية اقتصادية مسؤولة، وعلى تعليم النساء وإستقلاليتهن، وعلى تعميم الخدمات الصحية وتحسين جودتها بواسطة التنظيم العائلي على وجه الخصوص. وأقر المؤتمر كذلك أن الإرتقاء بصحة السكان وتحسين مستوى عيشهم بما يكفل كرامتهم الإنسانية ضروريان لبلوغ الأهداف التنموية المنشودة. وتبنى المندوبون خطة عمل على مدى 20 سنة تضع الإطار الإستراتيجي للسكان في القرن الحادي والعشرين.

المراجع

1- Chesnais Jean-Claude : la population du monde, Paris, Bordas, 1991, 96 p.

2- Dumont G-F. : les populations du monde, Paris, Armand Colin, 2001, 288 p.

3- Gani Léon : Démographie expliquée, Paris, Nathan, 2001, 181 p.

4- George Pierre : géographie de la population, Paris, PUF, 1970, 125 p.

5- INED : populations : l'état des connaissances, Paris, La Découverte, 1996, 334 p.

6- Lévy Michel-Louis : déchiffrer la démographie, Paris, Syros, 1998, 207 p.

7- Mathieu Jean-Louis : la population mondiale, Paris, Armand Colin, 1998, 95 p.

8- Merlin P. : géographie humaine, Paris, PUF, 1997, 576 p.

9- O.N.F.P. : Impact du programme national de planning familial sur les secteurs sociaux, Tunis, 1997, 338p.

10- Noin D. : géographie de la population, Paris, Masson, 2ème édition, 1988, 304 p.

11- Noin D., Thumerelle P-J. : l'étude géographique des populations, Paris, Masson, 1995, 124 p.

12- PNUD : Rapport mondial sur le développement humain 2002.

13- Taâmallah Khemaïes: la démographie tunisienne au XX e. siècle, Colloque « la Tunisie d'hier et de demain », Tunis, Beït Al-Hikma, 9-21 janvier 2001, 56 p.